جامعة آل البيت

معهد بيت الحكمة

رسالة ماجستير بعنوان:

اثر المتغيرات في النظام الدولي العربي على العلاقات التركية الايرانية ٢٠١١-٢٠١٧

The Effect of Some Variables on The Arab International Regime on The Turkish Iranian Relationships 2011-2017

إعداد الطالب

علي محمد فنطول السرحان

إشراف

أ. د. علي عواد الشرعة

رسالة ماجستير قدمت استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية

الفصل الأول

٢٠١٩/٢٠١٨

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

تفويض

أنا الطالب: **علي محمد قنطول السرحان**، أفوض جامعة آل البيت بتزويد نسخ رسالتي للمكتبات والمؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبهم حسب التعليمات النافذة في الجامعة.

التوقيع:

التاريخ: ١٩/ ١٢/ ٢٠١٨

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إقرار والتزام بقوانين جامعة ال البيت وأنظمتها وتعليماتها

إني الطالب: علي محمد فنطول السرحان الرقم الجامعي: 1620600045

الكلية : معهد بيت الحكمة التخصص: علوم سياسية

أعلن بأنني قد التزمت بقوانين جامعة ال البيت وأنظمتها وتعليماتها، السارية المفعول المتعلقة بأعداد رسائل الماجستير والدكتوراه عندما قمت شخصياً بأعداد رسالتي بعنوان:

اثر المتغيرات في النظام الدولي على العلاقات التركية الايرانية 2011-2017

وذلك بما ينسجم مع الأمانة العلمية المتعارف عليها في كتابة الرسائل والأطاريح العليمة، كما أنني أعلن أنّ رسالتي غير منقولة أو مستله من رسائل أو أطاريح أو كتب أو أبحاث أو أي منشورات علمية تم نشرها أو تخزينها في أي وسيلة إعلامية وتأسيساً على ما تقدم فأنني أتحمل المسؤولية بأنواعها كافة في ما لو تبين غير ذلك ما فيه حق مجلس العمداء في جامعة ال البيت بإلغاء قرار منحي الدرجة العلمية التي حصلت عليها وسحب شهادة التخرج مني بعد صدورها دون أن يكون لي أي حق في التظلم والاعتراض أو الطعن بأي صورة كانت في القرار الصادر عن مجلس العمداء بهذا الصدد.

توقيع الطالب:..... التاريخ: 19 / 12 / 2018

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قرار لجنة المناقشة

اثر المتغيرات في النظام الدولي العربي على العلاقات التركية الايرانية 2011-2017

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم

السياسية من جامعة آل البيت

إعداد/ علي محمد فنطول السرحان

إشراف الأستاذ الدكتور/ علي عواد الشرعة

أعضاء لجنة المناقشة		التوقيع
الأستاذ الدكتور: علي عواد الشرعة	مشرفاً ورئيساً	.....
الأستاذ الدكتور: صايل السرحان	عضواً	.....
الأستاذ الدكتور: محمد المقداد	عضواً	.....
الأستاذ الدكتور: جمال الشلبي	عضواً خارجياً	.....

نوقشت وأوصى باجازتها بتاريخ: 9/12/2018م.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

الإهداء

الهي لا يطيب الليل الا بشكرك ولا يطيب النهار الا بطاعتك ولا تطيب اللحظات الا بذكرك .. ولا تطيب الأخرة الا بعفوك ولا تطيب الجنة الا برؤيتك اللهم اجعل هذا العمل خالصاً لوجهك...

وإلى من بلغ الرسالة حبيب الحق ومعلم الخلق.....وإلى من ادى الأَمَانَّة ... ونصح الامة.... إلى نبي الرحمة ونور العالمين .....سيدنا محمد صلى الله علية وسلم

وإلى من كلله الله بالهيبة والوقار ..... إلى من علمني العطاء بدون انتظار إلى من احمل اسمه

(والدي العزيز)

وإلى ملاكي في الحياة ..... إلى معنى الحب وإلى معنى الحنان والتفاني ....إلى بسمة الحياة وسر الوجود إلى من كأنَّ دعائها سر نجاحي وحنأنَّها بلسم جراحي إلى أغلى الناس

(امي الحبيبة)

إلى نبع الحنان، إلى صانعةَ المستقبل، إلى رمز الحب وبلسم الشفاء، إلى القلب الناصع بالبياض والدتي الثانية حفظها الله ورعاها.

(هيام المجالي "أم اسلام")

إلى من هم سند وعون لي .....من تربينا على المحبة والصدق....إلى من شاركوني أيام طفولتي.....إلى من اقترن اسمهم باسم والدي .....إلى اخوتي الاحبة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشكر والتقدير

لا يسعني وأنًا أضع اللمسات الأخيرة لهذا الجهد المتواضع الا أنَّ أتوجه بالشكر والعرفان إلى الاستاذ الإنسان الذي أعطى ولا يزال يعطي بسخاء، وقدم ولا زال يقدم ثمرة فكره وتجربته لطالبي العلم، والإنسان الذي كأنَّ العون والملاذ منذ اللحظة الأولى استاذي الفاضل علي الشرعة.

له الشكر كل الشكر في إشرافه على هذه الرسالة وما زودني به من ملاحظات وارشادات كانت العون والسند في انجاز هذا العمل.

كل الشكر وعظيم الامتنان إلى جميع أساتذتي الأفاضل الذين أدوا الأمَانَّة العلمية بصدق وإخلاص في معهد بيت الحكمة قسم العلوم السياسية، كما وأتقدم بالشكر إلى حضرت الأساتذة رئيس وأعضاء لجنة المناقشة وخالص الدعاء لله عز وجل أنَّ يبارك لهم سعيهم ويُعظم لهم المثوبة على اهتمامهم بهذه الدراسة وتقيميها.

وأتقدم بالشكر إلى كل من ساعد أو سأهم في توجيهي التوجيه الصحيح ورعايتي الرعاية الأخوية الصادقة، وإلى كل من بادر في تقديم المعلومات، المراجع العلمية في سبيل انجاز هذه الرسالة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فهرس المحتويات

الإهداء.....هـ

الشكر والتقدير..... و

فهرس المحتويات .....ز

الملخص باللغة العربية..... ط

Abstract.....ي

المقدمة.....١

الفصل الأول : طبيعة التحولات السياسية في النظام الاقليمي العربي خلال فترة الدراسة ٦

المبحث الأول: موقف كل من تركيا وايران من الاحتجاجات الشعبية العربية ٦

المطلب الأول: موقف تركيا من الاحتجاجات الشعبية العربية ٦

المطلب الثاني: موقف إيران من الاحتجاجات الشعبية العربية ٨

المبحث الثاني: الموقف الايراني والتركي من التطورات التي شهدتها المنطقة العربية خلال فترة الدراسة ١٠

المطلب الأول: دوافع ومحددات السياسة الخارجية التركية تجاه التحولات السياسية في المنطقة العربية..... ١٠

المطلب الثاني: دوافع ومحددات السياسة الخارجية الايرانية تجاه التحولات السياسية في المنطقة العربية ٢٣

الفصل الثاني : طبيعة العلاقات التركية الإيرانية ٢٤

المبحث الأول: بنية وهيكل النظام التركي الإيراني ٢٤

المطلب الأول: بنية النظام السياسي التركي..... ٢٤

المطلب الثاني: هيكل النظام السياسي الايراني..... ٣٠

المبحث الثاني: انعكاس تركيبة النظام السياسي على السياسة الخارجية التركية والإيرانية ٣٩

المطلب الأول: السياسة الخارجية التركية: الأهداف والوسائل ٣٩

المطلب الثاني: السياسة الخارجية الإيرانية: أدواتها وأهدافها ٤٥

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخاتمة: ٤٩
التوصيات ٤٩
قائمة المراجع ٥١
المراجع العربية ٥١
المراجع الاجنبية..... ٥٥

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملخص باللغة العربية

تناولت الدراسة أثر المتغيرات في النظام الدولي على العلاقات التركية الايرانية ٢٠١١-٢٠١٧ في فصلين؛ حيث ركزت الدراسة على موقف السياسة التركية الايرانية، وانعكاس تركيبة النظام السياسي على السياسة الخارجية التركية والإيرانية، وابعادها المختلفة والمتعددة من الاحتجاجات العربية، وانعكاس مواقفها وأثرها على هذه الاحتجاجات، والعلاقة مع الدولتين التركية والايرانية، واستعرضت الدراسة دوافع ومحددات السياسة الخارجية التركية والإيرانية تجاه التحولات السياسية في المنطقة العربية. وسعت الدراسة الحالي للإجابة عن التساؤل الرئيسي ما اثر المتغيرات في النظام الدولي العربي على العلاقات التركية الايرانية ٢٠١١-٢٠١٧؟ اعتمدت الدراسة على دراسة السلوك الخارجي والمعطيات المتعلقة بمشكلة الدراسة، على المنهج صنع القرار، ومنهج تحليل النظم لدراسة النظام التركي والايراني.

خرجت الدراسة بجملة من النتائج من اهمها: ان كل من تركيا وإيران تحاول ان تعيد رسم خارطة نفوذها الاقليمي في ضوء تراجع وترهل الحالة العربية في الوقت الراهن، وعدم وجود قوة اقليمية عربية قادرة على منافسة القوى الاقليمية في دول المحيط الاقليمي (ايران وتركيا)، وستعمل السياسات الاقليمية والعالمية المتناحرة على تفتيت المنطقة الى فسيفساء متعددة التوجهات على اسس مذهبية وطائفية وقومية، مما سيشكل حاجزاً امام النفوذ التركي والايراني، ورغم ذلك فان كل من تركيا وايران تظلا دولتان مهمتان في الاقليم لا يمكن تجاهل دورهما.

وبناءاً على ما سبق؛ فإن الدراسة الحالية قدمت العديد من التوصيات ابرزها: عدم تجاهل كل من تركيا وإيران، واستغلال براجماتيتهما في بناء علاقة قائمة على المصالح المشتركة، ودراسة أثر التنافس بين تركيا وإيران على المحيط الاقليمي وعلى البلدان العربية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

The Effect of Some Variables on The Arab International Regime on The Turkish Iranian Relationships 2011-2017

Abstract

The study focused on the position of the Turkish-Iranian policy, the reflection of the composition of the political system on Turkish and Iranian foreign policy, its various and varied dimensions of the Arab protests, the reflection of its positions and its impact on these protests, And the relationship with the Turkish and Iranian states, and reviewed the motives and determinants of Turkish and Iranian foreign policy towards the political changes in the Arab region. The current study sought to answer the main question of the impact of the changes in the Arab international system on the Turkish-Iranian relations 2011-2017? The study was based on the study of external behavior and the data related to the problem of the study, on the decision-making method, and the method of systems analysis to study the Turkish and Iranian system.

Turkey and Iran are trying to redraw their regional influence map in the light of the current deterioration of the Arab situation and the absence of an Arab regional force capable of competing with regional powers in the countries of the regional periphery (Iran and Turkey). The regional and global policies are competing to divide the region into a multi-faceted mosaic on sectarian, sectarian and national bases, which will serve as a barrier to Turkish and Iranian influence. However, Turkey and Iran remain two important states in the region whose role can not be ignored.

Based on the above, the present study has made many recommendations, notably: not ignoring Turkey and Iran, exploiting their pragmatism in building a relationship based on common interests, and studying the impact of the competition between Turkey and Iran on the regional and Arab countries.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

المقدمة:

شهدت العلاقات الإيرانية-التركية فترات مد وجزر تعاقبت في اتصال لم ينقطع منذ مئات السنين، تعود إلى عهد الإمبراطورية العثمانية، والتي كانت تتميز بالتوتر والحروب بين الفرس والعثمانيين واستمرت هكذا حتى تأسيس الجمهورية التركية سنة ١٩٢٣، حيث أصبحت العلاقة هادئة وجيدة. وقد جذبت الإصلاحات التركية التي قام بها أتاتورك فيما يتعلق بنهجه للعلمانية وإتباعه الحداثة الغربية انتباه الشاه الإيراني رضا بهلوي وجعلته يحاول القيام بمثل تلك الإصلاحات في بلاده.

وبعد الثورة الإيرانية انقطعت فجأة تلك العلاقات واتسمت بالجمود، إلا أن صعود حزب العدالة والتنمية للسلطة في تركيا في نوفمبر ٢٠٠٢، شكّل دافعاً قوياً لتحسين العلاقات الثنائية بين البلدين، خاصة مع سياسة الحزب الخارجية القائمة على تصفير المشاكل وإنشاء اعتماد اقتصادي متبادل مع دول الجوار من خلال التبادل التجاري، وقد تم استقبال هذا التطور في إيران بترحيب بالغ. ومن ناحية أخرى؛ أدى الغزو الأمريكي للعراق سنة ٢٠٠٣، والذي حسن علاقة البلدين من جديد من أجل المصالح المشتركة، فكانت إيران تعتبر تركيا جسر الاتصال مع الغرب وكانت تركيا تعتبر إيران الممر الآمن لوسط و جنوب آسيا (محمود، ٢٠١٧).

كما وقد ساهم الموقف الأمريكي المُعادي لإيران، في جعل إيران تتقرب أكثر لتركيا من ناحية سياسية واقتصادية واجتماعية. في ظل العداء والحصار الغربي لإيران، اضطرت الأخيرة إلى إرساء دعائم علاقات جيدة مع تركيا التي كانت تمثل سوق استهلاكي جيد للطاقة الإيرانية، والتي كانت بمثابة الجسر الواصل بين إيران والعالم لنقل البضائع الإيرانية إلى عدة دول حول العالم (سعد، ٢٠٠٨: ٢١).

وفي ضوء ما سبق؛ فقد جاءت الدراسة الحالية للكشف عن اثر المتغيرات في النظام الدولي على العلاقات التركية الايرانية ٢٠١١-٢٠١٧.

أولاً: أهمية الدراسة:

تأتي أهمية الدراسة الحالية في كونها تحاول التعرف على اثر المتغيرات في النظام الدولي على العلاقات التركية الايرانية ٢٠١١-٢٠١٧، فالعلاقات الدولية تعبر عن التفاعلات بين الوحدات الدولية، والسياسة الخارجية هي جزء من هذا التفاعل، من خلال السلوك الذي تتبناه الدولة في تفاعلاتها مع باقي الوحدات، وتكمن أهمية الدراسة الحالية في:

الأهمية العلمية:

تعريف القارئ العربي بالمحددات الحاكمة للسياسة الإيرانية والتركية وانعكاساتها على المنطقة العربية في ضوء التحولات الإقليمية.

تعريف القارئ العربي بمضمون السياسة الخارجية الايرانية والتركية واتجاهاتها في ضوء الثورات العربية.

تفيد المفكرين والمحللين والأكاديميين في فهم أثر المتغيرات في النظام الدولي على العلاقات التركية الايرانية ٢٠١١-٢٠١٧.

وضع تفسير علمي لطبيعة السياسة الخارجية الايرانية والتركية تجاه التحولات السياسية في النظام الدولي.

محدودية الرسائل والابحاث التي تربط ما بين العلاقات التركية الايرانية ٢٠١١-٢٠١٧. في ضل المتغيرات في النظام الدولي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأهمية العملية:

رصد التحولات السياسية المتسارعة في العلاقات التركية الايرانية.

توضيح طبيعة الأدوات التي تستخدمها كل من ايران وتركيا في سياستها الخارجية تجاه المتغيرات في النظام الدولي.

تحليل طبيعة السياسة الخارجية لكل من تركيا وايران في ضل المتغيرات في النظام الدولي.

ثانياً: أهداف الدراسة:

ستهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

التعرف إلى طبيعة السياسة الخارجية لكل من ايران وتركيا المتغيرات في ضل النظام الدولي.

الكشف عن العوامل المؤثرة في العلاقات التركية الايرانية.

بيان الموقف التركي الايراني تجاه المنطقة العربية.

ثالثاً: مشكلة الدراسة وتساؤلاتها:

تكتسب العلاقات الإيرانية-التركية أهمية خاصة لدى دوائر المختصين والباحثين وصنّاع القرار في المنطقة العربية، بسبب أن كلاً من إيران وتركيا يكوّنان بالاشتراك مع مجموعة الدول العربية ما يسمى بمنطقة (الشرق الأوسط). وقد ارتكزت العلاقات التركية-الإيرانية منذ منتصف القرن السادس عشر إلى أساس براغماتي صلب تجلّى في حسن الجوار القائم على تحييد الخلافات المذهبية واحتواء التوترات المتجددة فضلاً عن توازن المصالح المستند إلى توازن القوى بين الطرفين، اللذين تجمعهما علاقات تجارية واقتصادية متنامية، علاوة على التنسيق في المسائل الأمنية، ومواجهة حركات التمرد المسلّح في كلا البلدين. ومن هنا جاءت الدراسة الحالية للبحث في مدى صحة الاشكالية التي ترى أن هناك اثر للمتغيرات في النظام الدولي على العلاقات التركية الايرانية ٢٠١١-٢٠١٧. وذلك من خلال الإجابة على التساؤل الرئيسي الآتي: ما أثر المتغيرات في النظام الدولي العربي على العلاقات التركية الايرانية ٢٠١١-٢٠١٧؟ ويتفرع منه الاسئلة الآتية:

ما طبيعة النظام الدولي وما أهم متغيراته؟

ما مدى انعكاس المتغيرات في النظام الدولي على العلاقة الإيرانية التركية؟

ما مستقبل العلاقة الإيرانية التركية في ضوء تلك المتغيرات؟

رابعاً: فرضية الدراسة:

تقوم الدراسة على فرضية رئيسية مفادها: المتغيرات التي حـدثت في النظام الدولي أدت إلى قيام نظام عالمي يفتقر إلى التوازن، وأن المتغيرات فـي نظامه الجديد خلقت نوعاً من ضعف في منظومتـه القانونيـة والإخـلال بقواعـد القانون الدولي وهذا انعكس سلباً على العلاقة الايرانية التركية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خامساً: حدود الدراسة:

الحدود الزمانية: ستجرى هذه الدراسة خلال الفصل الدراسي الأول للعام الدراسي ٢٠١٨/٢٠١٩م.

الحدود المكانية: ستقتصر الدراسة الحالية على العلاقات التركية الايرانية في ضل المتغيرات النظام الدولي، وذلك خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٧م، وهذا لما شهدته المنطقة من تغيرات وأحداث كثيرة في هذه الفترة.

سادساً: منهجية الدراسة:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة، سيتم استخدام منهج صنع القرار لريتشارد سنايدر، الذي يرتكز على دراسة السلوك الخارجي وتعريفه والوقوف عليه لأنه يتمثل في مجموعة القرارات التي تصنعها وحدات معترف بها، ومنهج تحليل النظم لديفيد اسيتون (David Easton) لكونه أكثر المناهج استخداماً في دراسة النشاط السياسي، بهدف بيان اثر المتغيرات في النظام الدولي على العلاقات التركية الايرانية ٢٠١١-٢٠١٧م، مع التعرف على المؤشرات التي توضح ذلك من خلال العناصر التي تتكون منها السياسة الخارجية لكل من الدولتين. والمنهج الاستقرائي: الذي يسهم بفهم السيناريوهات المستقبلية للعلاقات التركية الايرانية.

سابعاً: مفاهيم الدراسة:

الأثر: ويقصد به تحقيق نتائج مستهدفة وتتأثر هذه الفترة بمدى النجاح في اختيار واستخدام مزيد مناسب ومتناسب للمدخلات أو الموارد دون إهدار أو اسراف (العبادي، ٢٠١٢: ٦).

النظام الدولي: تبدل القواعد والأسس التي كانت تحكم البيئة الدولية قبل الحرب الباردة نتيجة تغير نسق العلاقات الدولية، وتغير مواضع القوة بين الانتشار والتركيز والتي أدت إلى التأثير في البنى والهياكل على مستوى النظام العالمي والنظم الإقليمية والدولية (حجاج والمقداد والسرحان، ٢٠١٣). وتعرف اجرائياً بأنها تلك العوامل التي أدت إلى إحداث تغيرات هيكلية في بنية النظام الدولي، التي أسهمت في تحوله من نظام يقوم علي القطبية الثنائية إلى آخر تحكمه القطبية الأحادية.

ثامناً: الدراسات السابقة:

دراسة محمد السويدي "التحولات في بنية النظام السياسي الدولي وتداعياتها على النظام الإقليمي العربي (١٩٩٠-٢٠٠٣)" (السويدي، ٢٠٠٥).

خلصت الدراسة إلى إبراز أهمية العلاقة بين النظامين السياسيين الدولي والعربي في كونها متأصلة في علاقة الاخير بالنظام السياسي الدولي، ونتيجة لتعرض بنية النظام الإقليمي العربي وأنماط التفاعلات البينية فيه للضغوط الناتجة عن التحولات الدولية في بنية النظام السياسي المتمثل في بنية النظام السياسي الدولي، كما تعرض النظام العربي لتدهور الإمكانيات والقدرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وذلك بعد ازمة الخليج الثانية، وعلى مستوى البيئة الخارجية المحيطة بالنظام الإقليمي العربي لعبت كل من غيران وتركيا والكيان الصهيوني ودول القرن الأفريقي أدواراً مساعدة للضغوط الامريكية على ذاك النظام وعلى المستويات السياسية والاستراتيجية والاقتصادية على حد سواء، ومن هنا فإن التحولات في بنية النظام السياسي الدولي قد ادى إلى تعميق تبعية النظام الإقليمي العربي للقوى المهيمنة على النظام السياسي الدولي وإلى زيادة تغلغل تلك القوى في تفاعلاته المختلفة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

دراسة عبد العزيز المهري " التحولات السياسية في النظام الدولي الجديد وأثرها على أمن دول مجلس التعاون الخليجي واستقرارها خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٠)، (المهري، ٢٠١٠).

خلصت هذه الدراسة إلى تحليل ودراسة التحولات في النظام الدولي الجديد وأثرها على أمن واستقرار منطقة الخليج العربي في الفترة (١٩٩٠-٢٠١٠)، وخلصت الدراسة إلى تعدد مصادر تهديد أمن دول الخليج العربية، فثمة مصادر تهديد خارجية دولية وإقليمية، ومصادر تهديد داخلية تتعلق بالتركيبة الداخلية لهذه الدول ذاتها، ولقد ادى تعدد وتنوع مصادر التهديد إلى تعدد مواز في سياسات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الهادفة إلى مخاطبة هذه التهديدات والحفاظ على أمن تلك الدول، كما يوجد تاثير سلبي للحالة الأمنية في منطقة الخليج العربي والمرتبطة بالتفاعلات الإقليمية بين دول الإقليم على امن الخليج ويظهر ذلك من خلال تحليل الحالة الأمنية للخليج العربي في ظل النظام الدولي الجديد والتهديدات التي تعرض لها الأمن الإقليمي في تلك المرحلة.

دراسة مبارك العجمي "المساعدات الاقتصادية أداة من أدوات السياسة الخارجية الكويتية: للفترة من (١٩٨٠-٢٠١٠)" (العجمي، ٢٠١١). هدفت الدراسة الى التعرف على طبيعة التنافس التركي – الايراني في المنطقة العربية. خلصت الدراسة الى وجود تنافس بين تركيا وايران في ساحات عديدة لاسيما في جمهوريات اسيا الوسطى، التي تعد منطقة ذات اهمية استراتيجية عن طريق موقعها الجيوبولتيكي، فضلا عن امتلاكها لكميات هائلة من المصادر الطبيعية لاسيما النفط والغاز، وادوات الروابط الشفافية والعرقية دوراً مهما في التوجه التركي نحو هذه الجمهوريات، فضلا عن الرغبة في الحصول على فوائد اقتصادية تسهم في تعزيز الاقتصاد التركي وتلبية احتياجاتها المتنامية من الطاقة ويلقى هذا التوجه التركي مساندة غربية ولاسيما من الولايات المتحدة والتي فيه منافسا للأنموذج الايراني في هذه الجمهوريات. وبالمقابل اندفعت ايران نحو هذه الجمهوريات لتحقيق اهدافها السياسية والاقتصادية لاسيما في مجال مد خطوط النفط والغاز عبر اراضيها والتخلص من العزلة الدولية التي فرضتها الولايات المتحدة عليها، فضلا عن الاستفادة من الخبرات والمواد التي تساعدها في بناء برنامجها النووي، والتي يمكن الحصول عميها من هذه الجمهوريات.

دراسة دهبونه (Dehboneh, 2011) بعنوان "النهج الجديد لأسباب التفكك لإيران الفارسة ودول مجلس التعاون الخليجي". هجفت الدراسة الى البحث في إن علاقات إيران الخارجية مع دول الخليج الفارسي ومجلس التعاون في صعود وهبوط، حتى انه في بعض الفترات، وخصوصا خلال التسرع في الحرب ضد إيران، والعلاقات العدائية والتوتر بين إيران وهذه الدول وقد شهد. في هذا الصدد، عدة نظريات الوظيفية والتكامل الإقليمي. وركزت على انها تعد أسباب خارجية وداخلية مثل سياسة البناء الهيكلي والإداري للدولة، والتأثير في شكل النظام الدولي والدور الكبير لأمريكيا وإسرائيل في دول العالم الثالث.

دراسة العبادي (٢٠١٢) بعنوان السياسة الخارجية الإيرانية وأثرها على آمن الخليج العربي. هدفت هذه الدراسة للتعرف على السياسة الخارجية الإيرانية وأثرها على آمن الخليج العربي(١٩٩١-٢٠١٢)، والذي امتاز بشكل واضح التقارب والتنافر في العلاقات الإيرانية الخليجية ومدى تأثر أمن الخليج العربي لعدة أسباب مقومتها السياسية الخارجية الإيرانية، ويعزى ذلك الصراع الطويل في المنطقة لحساسية الموقع الإيراني والخليجي، وغنى المنطقة بمصادر الطاقة والغاز، والتي فتحت الباب على مصراعيه من أجل التدخل الأجنبي، وبسبب توجيهات النخبة السياسية الإيرانية الخارجية اللامسؤولة وأهدافها التوسعية وبسط النفوذ باستخدام مصطلحات جديدة لتصدير الثورة(السياحة الدينية)، وتعديل سياستها الواضحة بعد حرب الخليج الثانية حيث أصبحت متعادلة وبرجماتية، واستخدام الدبلوماسية الناعمة من أجل التقارب، ومن ثم تصدر بعض التصرفات فتنتهي بالتنافر على الرغم أن التقارب الاقتصادي لم يتأثر بين إيران والخليج العربي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

دراسة تنهامي (Telhami,2013) المنظور العربي للدور الإيراني في الشرق الأوسط المتغير ناقشت الدراسة الوضع المعقد والبيئة الاستراتيجية الناتجة عن الربيع العربي، والمتعلقة بتوجهات العرب بما يخص العلاقة بأي ارن، ووجود العرب الشيعة في بعض الدول العربية، خصوصا الخليجية، وما قد يترتب عليه من حراك بين العرب الشيعة والذي قد يشكل تهديدا للحكومات في هذه الدول، وقارن بين رأي الجمهور والحكومات في المسألة الإيرانية، ويشير الباحث إلى أن الشعور بالتهديد من إيران ارتفع لدي الجماهير العربية بعد ثورات الربيع العربي، حيث تشير الاستطلاعات أن الشعور بالتهديد من إسرائيل والوليات المتحدة الأمريكية انخفض بينما ارتفع الشعور بالتهديد من إيران بعد ثورات الربيع العربي، ويرى الباحث أن خسارة إيران إثر ثورات الربيع العربي أكبر من ربحها.

وتتميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة من حيث المضمون، حيث أنها ستركز على العلاقات التركية الايرانية ٢٠١١-٢٠١٧، في ضل المتغيرات في النظام الدولي. وفي حدود علم الباحث لم يتم التطرق لدراسة هذا الموضوع من قبل. كما ستحاول الدراسة الحالية تقديم طرح أكاديمي موضوعي للعلاقات الايرانية التركية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الأول : طبيعة التحولات السياسية في النظام الاقليمي العربي خلال فترة الدراسة

لقد شهد العالم العربيّ منذ ثماني سنوات تغيّرات عاصفة في خريطته السياسيّة وأحواله العامة، بعد أن امتدت حالة الغليان إلى جميع أرجائه، وسُميت الاحتجاجات والمظاهرات العارمة التي تلت ذلك بـ"الربيع العربي"، لكنّ آثار هذا الربيع لم تبق حبيسة المنطقة العربية فحسب، بل إن ريحها وتأثيراتها الاستراتيجيّة طالت حتى جيرانها.

المبحث الأول: موقف كل من تركيا وايران من الاحتجاجات الشعبية العربية:

استبشرت تركيا وإيران بانتفاضة الشعوب العربية؛ إذ كانت السياسة التركية قبيل "الربيع العربي" قائمة على مبدأ «تصفير المشاكل» مع الجيران وعدم التدخُّل في الشؤون الداخلية للدول المجاورة، إلا أنه مع بدء الانتفاضات العربية كانت المشكلة الرئيسة هي كيفية التعامل مع دول مثل: سوريا، وليبيا، اللتين تملك فيهما تركيا مصالح اقتصادية واستثمارية هائلة، وقد كانت هذه المصالح جزءًا من السياسة الخارجية خلال العقد الماضي (معوض، ٢٠١١).

تمثلت المعضلة الرئيسة أمام صناع السياسة الخارجية التركية في خيارين: تشجيع الإصلاح، خاصة في الحالة السورية، وذلك من خلال الضغط على نظام الأسد، أو دعم حركات المعارضة المتصاعدة التي وبمرور الوقت بدأت في تحدي الأنظمة عسكريًا (معوض، ٢٠١١).

ويفسر العديد من المحللين السياسيين أن السياسة الخارجية لتركيا اختبارًا مثيرًا وقويًا؛ فمن حيث المبدأ؛ رحبت النخب السياسية التركية بالتحدي ضد الأنظمة الاستبدادية الوحشية. مع ذلك ظهرت مقايضات في الممارسة العملية بعد ذلك الترحيب بين الحاجة إلى تحقيق الاستقرار في المدى القصير، باعتبار المصالح الاقتصادية لتركيا، مقابل الحاجة للدفاع عن قضية الديمقراطية وتغيير الأنظمة؛ مما يهدد تلك المصالح بوضوح، على الأقل لفترة طويلة، قد تكون ضغوط الإصلاح صحيحة في بدايات الحراك بسوريا؛ إلا أن الأحداث المتعاقبة أجبرت تركيا على الاندفاع مع "الربيع العربي".

أما إيران، فقد اتسم تعاملها مع أحداث الربيع العربي بازدواجية المواقف؛ فهي متناقضة بشأن موقفها منذ البداية، فمن جهة ادّعت طهران مؤازرتها الانتفاضات العربية منطلقة من مبدأ أن الجمهورية الإسلامية كانت لها ثورتها قبل ٣٠ عامًا. لكن على الجانب الآخر، يسقط ذلك الادعاء حين ينظر إلى الموقف الإيراني المعروف من الثورة السورية.

المطلب الأول: موقف تركيا من الاحتجاجات الشعبية العربية:

على إثر اندلاع ثورات الربيع العربي ارتأت الحكومة التركية أن تحقيق الاستقرار في الظروف الراهنة غير ممكن إلا من خلال دعم الإصلاحات الديمقراطية. ويفسر الخطاب الرسمي اختلاف الآليات التركية من حالة لأخرى، حسب تقديرات تركيا لطبيعة كل حالة، ومتطلبات الموازنة بين الحرية والأمن/الاستقرار فيها، على ضوء طبيعة التكوين الاثني للمجتمعات المختلفة، ودرجة استجابة قيادات النظم المعنية، ودوافع الأطراف الخارجية من التدخل، وتقدير حدود إمكانيات تركيا وقدراتها في كل حالة (http://www.mfa.gov).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبالتالي يمكن القول إن مواقف تركيا من الثورات العربية قد مر بأربع مراحل مختلفة هي (أونيس، ٢٠١٣: ٦٢):

مرحلة التحرك الحذر أحادي الجانب (معوض، ٢٠١١):

- بالترحيب بثورات الربيع العربي وخيارات الإصلاح السياسي والليبرالي.

- والحذر حيال تقديم دعم واضح وصريح، لأن المصالح الاقتصادية التركية الهامة بالمنطقة كانت معرضة للخطر، ولاسيما في ليبيا.

- التردد في قبول الضغوط الدولية لتغيير النظام، والانتقاد الهادئ لحلف الناتو في المراحل الأولى للثورة الليبية.

ثانيًا: مرحلة المشاركة المترددة:

- المشاركة بطريقة مترددة في تدخل الناتو في ليبيا تحت ضغط دولي متنامٍ، ومخاطر خسارة دعم دول الربيع العربي.

- امتناع تركيا عن القيام بدور فاعل في ليبيا لافتراضها عامةً موقفًا سلبيًّا حاصلًا في ليبيا.

- اتبعت تركيا سياسة استباقية زائدة في سوريا، لكن من خلال الضغط على النظام السوري في البداية لكي يقدم تنازلات.

- ثم تحوَّل الانتباه التركي عن الربيع العربي إلى الداخل التركي حيث السباق للانتخابات التشريعية لعام٢٠١١.

السياسة الاستباقية الأحادية:

- انعكست المرحلة الجديدة للسياسة الخارجية التركية الأكثر نشاطًا على إظهار حزب العدالة والتنمية ثقة عالية بعد الانتخابات التشريعية.

- حاولت تركيا كسب مركز الصدارة في الربيع العربي من خلال توجيه الانتقاد القوي لإسرائيل، ولاسيما في علاقتها بتقرير منشور عن الأمم المتحدة والمنحاز لإسرائيل في أزمة القافلة التركية.

- مناصرة القضية الفلسطينية كوسيلة للحفاظ على أهمية تركيا في العالم العربي.

- زيارة مصر وزيادة وتيرة الانتقاد العلني لنظام بشار الأسد.

مرحلة العودة لانتهاج مزيد من الحذر:

بنهاية العام الأول لاندلاع ثورات الربيع العربي اتجهت تركيا عائدة إلى اتباع الحذر والهدوء بشكل أكبر.

أفرزت التكلفة الاقتصادية لما اتبعته تركيا تجاه سوريا رد فعل عنيف من النظام السوري.

هناك حالة من عدم اليقين تجاه الحالة السورية لأن نتائج الصراع الدائر بين النظام السوري والمعارضة لا تزال غير محسومة بعد.

توافق التحرك التركي مع ما يتخذه الاتحاد الأوروبي من عقوبات على النظام السوري، وقبول مبادرات من الناتو تستهدف إيران.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ورغم أن العلاقات مع الولايات المتحدة ظلت على مسارها الصحيح، إلا أن مسار العلاقة مع الاتحاد الأوروبي وبخاصة فرنسا ليست كذلك.

تعكس سياسة الحذر إدراكًا محزنًا لدى بعض دوائر صنع السياسة الخارجية التركية والتي فيما يبدو ورطت نفسها في سياسات المنطقة بشكل مغالٍ فيه.

وباستقراء طبيعة المقاربة التركية إزاء ثورات الربيع العربي تكشف أنها تأسست على فرضيتين أساسيتين مرتبطتين ببعضهما البعض. أولها أن تطورات الشرق الأوسط تشير إلى أنه لا مفر من التغيير بما يدفع إلى التكيف مع هذا التغيير وليس مقاومته، وثانيهما، أن التكيف التركي مع هذه الأحداث بالصورة الملائمة من شأنه أن يعظم مصالح تركيا في المنطقة على الصعيد السياسي والاقتصادي والأمني.

المطلب الثاني: موقف إيران من الاحتجاجات الشعبية العربية:

منذ اندلاع الثورات العربية نهاية ٢٠١٠م اخذت تبرز القوى الاقليمية حالة من التنافس الجيوبوليتيكي بين هذه القوى وكانت ايران من ضمن الدول التي لديها مشاريع واهتمامات استراتيجية في المنطقة بعد ان فاجأت هذه الثورات تلك القوى الاقليمية الفاعلة في الشرق الاوسط مثلما تفاجأ العالم اجمع فدخلت هذه الدول في متاهة مؤقته حول الكيفية التي يجب التصرف بها امام ما يجري من تحولات سريعة ليس على المستوى الداخلي للدول التي تشهد الثورات فقط وانما الاهم ايضا على الصعيد الجيوبوليتيكي في الاقليم (Inbar،p72: 2013).

وسرعان ما بلورت ايران رؤيتها ازاء ما يجري ليتم البناء عليها لاسيما ان مشروعها تجاه المنطقة قائم وقد جاءت هذه التحولات لتتلاءم مع التوجهات السياسية الخارجية الخاصة بها بما يخدم استراتيجيتها الكبرى في الشرق الاوسط التي من ابرز ملامحها مهاجمة الفكرة القومية التي اخذت تعاني من تراجعات جراء ظهور تيارات فكرية وسياسية مضادة لها خاصه بعد احتلال العراق ٢٠٠٣ لتعلن عن انتهاء اضمحلال هذه الفكرة معلله ذلك بما ترى انه فشل النظم الحاكمة التي تبنت الايديولوجية القومية سواء كان هذا الفكر مجرد ردة فعل تعبر عن اليأس بفعل صدمة احتلال العراق أو انها كانت مخططا لها ومدفوعة من قوى معينة وهذا ما حقق لإيران فرصة مهمة لأقناع المواطن العربي بقبول الزعامة الايرانية بوصفها قيادة اسلامية وشرق اوسطية (نسيره، ٢٠٠٩: ٤٣).

لقد كان الموقف الايراني من الثورات العربية يسير باتجاه اتهام الولايات المتحدة والغرب بتحريك ودعم الثورات في كل من تونس ومصر والبحرين حتى اتت الثورة السورية فلم تتوان الحكومة الايرانية عن اعلان معارضته للاحتجاجات الشعبية في سوريا واعتبره شأن داخلي واصرت الحكومة الايرانية على ان الثورات العربية مستلهمة من الثورات الايرانية (الزويدي، ٢٠١٢: ١٢).

وبالحديث عن الموقف الايراني من ثورات الربيع العربي فان ايران لم تكن استثناء في تفاجئها بما يحصل في منطقة الشرق الاوسط وتحديدا في الدول التي حدثت فيها الثورات واذ يرتبط عنصر المفاجأة بأبعاد عديدة تتعلق بحدوث الثورات ذاتها والقدرة السريعة على تغيير انظمة سياسية حاكمة لها قدرات ذاتية وامتدادات سواء بين اوساط اجهزتها الامنية او لدى بعض المستفيدين المقربين من تلك الانظمة فضلا عن قدرة الثورات في الاستمرار في الدول التي حدثت فيها التغيير او تلك التي لم تكتمل فيها بعد، فنظرت ايران ان ما شكله سقوط نظام الرئيس التونسي زين العابدين بن علي والاطاحة بنظام الرئيس المصري محمد حسني مبارك ومقتل الرئيس الليبي معمر القذافي ونهاية نظامه كلها كانت مفاجأة ايجابية ومرضية لها وذلك لطبيعة علاقاتها المعقدة والمتأزمة بشكل عام مع تلك الانظمة، فقد مرت العلاقات بين تونس وايران بمرحلة معقدة بسبب سوء علاقات النظام التونسي مع التيار الاسلامي في تونس

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولاسيما ان قادة حركة النهضة لهم علاقات متينه مع ايران، فيما كانت العلاقات الايرانية _ا لمصرية مليئة بالعقبات والخصومة التي منعت البلدين من اعادة مستوى التمثيل الدبلوماسي بينهما الى درجة سفير وهذا يعود للتغيرات التي حدثت في المنطقة نهاية السبعينيات من القرن العشرين المتعلقة بمعاهدة كامب ديفيد اذ دفعت الى تغيير طبيعة التحالفات السياسية في منطقة الشرق الاوسط، كما ان الثورة الاسلامية عام ١٩٧٩م نقلت ايران من معسكر الاصدقاء والحليف للولايات المتحدة واسرائيل الى معسكر الدول المعادية، اما ما يتعلق بالموقف الايراني من الثورة في ليبيا فقد شكل اختفاء الامام (موسى الصدر) عام ١٩٨٠م خلال وجوده في ليبيا احد عوامل الازمة بين ايران والنظام الليبي لكن ذلك لم يمنع من اقامة علاقات دبلوماسية بين الطرفين (بوفي، ٢٠١١: ١٠٩).

اذن فقد شهدت المنطقة العربية تحولات ونقلات نوعية بالغة الاهمية ترددت اصداؤها في دول العالم قاطبة وتعدت تأثيراتها من بلد الى اخر ولا شك ان هذه التحولات السياسية النوعية قد افرزت تزايد نفوذ القوى الاسلامية في الحراك الجماهيري والمشاركة في الحكم في اغلب الدول التي حدثت فيها الثورات فتبنت ايران طروحات تقول:

ان هذا الامر لم يظهر في المنطقة منذ انطلاق أخر نموذج ثوري اسلامي في الشرق الاوسط الذي تمثل بالنموذج الايراني بعد الثورة الاسلامية عام ١٩٧٩م الذي رفع شعار تصدير الثورة لكن حقيقة الوضع ان شعارها لم يكن الا مجرد بداية لعلاقة صعبة مع العرب لم تقتصر على التحرش واملاءات دول كبرى كما كان الوضع في عهد الشاه فتحول هذه المرة الى مشروع متكامل يعبر عن مزيج من السلطة الدينية والميراث القومي وارادة الاستحواذ والرغبة بالسيادة الاقليمية والسعي للحصول على المكانة الدولية

فإيران تنظر الى الثورات العربية من واقع تأثيرها على مصالحها في المنطقة ومدى امكانية ان نغير الحسابات الايرانية تجاهها كما انها اطلقت على الثورات العربية تعبير(ثورة الشرق الاوسط الاسلامية) وحاولت اضفاء طابع ايديولوجي على الثورات من خلال التركيز على مواقف الانظمة في الدول التي تشهد الثورات تجاه الغرب واسرائيل (محمد، ٢٠١٢: ٥٧١).

وتعد ايران على المدى القصير والمتوسط هي الخاسر الاكبر من نتائج الثورات العربية اذ انتشر الموقف السلبي من دورها في الساحة العربية ولم ينتج التغيير انظمة سياسيه حليفة لها او للولايات المتحدة في هذه المرحلة كما هو في تونس ومصر (دسوقي، ٢٠٠٨: ١٩).

وتعتقد ايران ان في حالة قيام مصر باتخاذ موقف معارض (لإسرائيل) فأن هذا سيعني تغييرا نوعيا في المنطقة وهذا ما اكده الرئيس الايراني (احمد نجاد) بالقول: (ان مصر وايران ان جلسا مع بعضهما فلن يكون للكيان الصهيوني والقوى المهيمنة مكان في المنطقة)(الحسن، ٢٠١٢: ٤٥).

وما رغبة ايران لإرسال سفيرها الى مصر وسماح مصر بمرور السفن العسكرية الايرانية عبر قناة السويس الى ميناء اللاذقية السوري سوى تعبير عن ذلك التغيير الذي به الثورة المصرية من ايران فضلا عن اعادة تطبيع العلاقة الايرانية _المصرية من خلال الزيارات المتبادلة بين البلدين وقيام مندوب ايران الدائم لدى الامم المتحدة (محمد علي خزاعي) بزيارة مصر بعد الثورة لدعم التعاون الثنائي في مجال الاستثمار مثل بنك مصر _ايران وهو تطور ملحوظ لتحسين العلاقة بين اكبر بلدين اسلاميين في الشرق الاوسط (مصطفى، ٢٠١٢: ٢٤٨).

لقد استقطب الربيع العربي الاهتمام الاقليمي والعالمي الامر الذي استغلته ايران في الانتهاء من مشروعها النووي لتفرض نفسها كقوة نوويه.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني: الموقف الايراني والتركي من التطورات التي شهدتها المنطقة العربية خلال فترة الدراسة:

إن السياسات التي بلورتها الحكومات التركية والإيرانية المتعاقبة على حدٍ سواء لها الأثر الأساس في صياغة هذه المنحنيات الصاعدة وتجاوز حالة الترهل إلى حالة الصعود، حتى إنّ البعض يرى أن كل من تركيا وإيران تشكلان قوةٌ عظمى في طور الظهور؛ لذلك فإن فهم هذه السياسات ومحاولة التعمق فيها، ودراسة ما ينعكس منها على المتغيرات السياسية في المنطقة العربية أمرٌ في غاية الأهمية لكل المهتمين وصّناع القرار في المنطقة العربية.

المطلب الأول: دوافع ومحددات السياسة الخارجية التركية تجاه التحولات السياسية في المنطقة العربية:

المحدد السياسي:

اعتبر وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو "التسونامي العربي" الذي ضرب أنظمة الحكم في المنطقة، بمثابة "تدفق طبيعي للتاريخ" وحدث "عفوي" وضروري" جاء متأخرًا، حيث كان ينبغي أن يحدث في الثمانينات والتسعينيات من القرن الماضي. واعتبر داود أوغلو ما يجري في العالم العربي "مسارًا طبيعيًّا للأمور"، وأن التغييرات التي تشهدها دول الشرق الأوسط ناتجة عن ضرورة اجتماعية، مشددًا على وجوب ابتعاد الزعماء العرب عن الوقوف أمام رياح التغيير(Ahmet،2012: p85).

وقد مثلت هذه الرؤية منطلقًا أساسيًّا لصياغة مبادئ السياسة الخارجية التركية في تعاطيها مع هذه الثورات العربية، بحيث تجسدت في(عبد القادر، ٢٠١١: ١٨):

أ) احترام إرادة الشعوب ورغبتهم في التغيير والديمقراطية والحرية.

ب) الحفاظ على استقرار وأمن الدول، وضرورة أن يتم التغيير بشكل سلمي، فالأمن والحرية ليسا بديلين، ولابد من كليهما معًا.

ج) رفض التدخل العسكري الأجنبي في الدول العربية، تجنبًا لتكرار مأساة العراق وأفغانستان وتعرض البلاد العربية لخطر الاحتلال أو التقسيم.

د) تقديم العون والدعم للتحولات الداخلية حسب الظروف الداخلية الخاصة بكل دولة.

هـ) رعاية المصالح التركية الوطنية العليا، وفي مقدمتها الاستثمارات والمصالح الاقتصادية والحفاظ على أرواح وممتلكات الرعايا الأتراك.

و) الاستناد إلى الشرعية الدولية والتحرك في إطار القوانين الدولية وقرارات الأمم المتحدة.

ز) عدم توجيه السلاح التركي إلى أي شعب عربي واقتصار الدور التركي على المهام الإنسانية غير القتالية والقيام بأعمال الإغاثة.

ح) مراعاة خصوصية كل دولة وظروفها ووضعها الداخلي وعلاقاتها الخارجية ومصالح تركيا المتشابكة معها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وعلى الرغم من المخاوف التركية من أن تفضي أحداث المنطقة لتراجع علاقاتها مع الدول العربية، إلا أن استرجاع خبرة ما بعد سقوط الاتحاد السوفيتي -بما مثله من مخاطر تراجع أهمية تركيا الاستراتيجية بالنسبة للتحالف الغربي، وما شكله من فرص وقدرة أكبر على الحركة في دول وسط آسيا وظهور تركيا باعتبارها تمثل نموذجًا لدول العالم الإسلامي- قد دفع بضرورة إعادة تكيف الدور التركي في المنطقة سعيًا لاستغلال الفرص التي يمكن أن يشكلها "الربيع العربي"، خصوصًا بعد أن أكدت الثورات العربية أهمية تركيا "الدور" والنموذج" بالنسبة لدول المنطقة.

وفي هذا الإطار اعتبرت اتجاهات عريضة في بعض الأدبيات التركية أن "الربيع العربي" من شأنه أن يسهم في تعزيز قدرة تركيا على وضع استراتيجية "العثمانية الجديدة" موضع التطبيق، بحيث تتكامل تركيا بصورة أكبر وأعمق مع الدول العربية التي خضعت لسيطرة ونفوذ الإمبراطورية العثمانية. وترى هذه الآراء أن "العثمانية الجديدة" تقوم في مرحلة ما بعد "الربيع العربي" على ركيزتين أساسيتين(Ömer،p72 :2011):

أُولاهما، أن تركيا لا تسعى لاستغلال أحداث المنطقة لمحاولة السيطرة على المجتمعات والأنظمة السياسية العربية الجديدة، وإنما تسعى لدعم عملية التحول الديمقراطي في الدول العربية وتعميق الفهم العربي لمفهوم العلمانية. وفي هذا الإطار شهدت المنطقة العربية وتركيا زيادة ملحوظة في الندوات العلمية والمؤتمرات الصحفية واللقاءات المشتركة بين الباحثين العرب والأتراك حول سبل الاستفادة من الخبرة التركية في مجال التحول الديمقراطي، والأدوات اللازمة لتعميق التفاهم العربي التركي على المستويات السياسية والثقافية والاقتصادية (Ömer, 2011: p74).

ثانيهما، التركيز على الدبلوماسية والقوة الناعمة Soft Power من أجل تعميق التعاون الاقتصادي والدبلوماسي ومضاعفة نفوذ تركيا الثقافي، بما يضمن مصالح تركيا في أن تتحول إلى قوة إقليمية كبرى.

وعلى الرغم من أن التغيرات في منطقة الشرق الأوسط كان لها الكثير من التداعيات على القدرة التركية على تطبيق استراتيجية "Zero Problems"، فقد رأى الكثيرون من الاتجاهات التركية أنه من المرجح أن تزداد أهمية الدور التركي في المنطقة إذا ما تم الاتفاق على توثيق العلاقات مع النظام المصري الجديد، وطرح تركيا باعتبارها تقدم نموذجًا ملهمًا يمكن لدول "الربيع العربي" الاستفادة منه في هذه المرحلة.

بناء على ذلك فقد وضح أن الجدل الدائر في أنقرة حول تأثيرات "الربيع العربي" في الاستثمارات التركية المتنوعة في المنطقة قد دفعت إلى تبني تصور للتعامل مع الربيع العربي على ثلاثة مستويات(Ömer, 2011: p77):

(١) استغلال الحدث لتوثيق علاقات تركيا الدولية: وذلك بمحاولة إعادة تأكيد محورية الدور التركي لكل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، وذلك من خلال إعادة توظيف الدور التركي في خدمة الاستقرار الإقليمي في المرحلة الجديدة، مستغلة في ذلك نفوذها السياسي وقوتها الناعمة وتشعب علاقاتها الاقتصادية مع دول المنطقة، وفي هذا الإطار تجلى تزايد التقارب التركي-الأمريكي في ضوء التنسيق المشترك حيال التعامل مع الملف السوري، وإزاء طرق استيعاب التيارات الإسلامية التي تصاعد حضورها في المشهد السياسي العربي.

(ب) دعم العلاقات مع أنظمة الحكم الجديدة: فقد سعت تركيا لإنهاء حالة التوتر المكتوم أو عدم الأريحية التي وسمت علاقاتها بالنظام المصري السابق، من خلال الوقوف إلى جانب المتظاهرين المصريين هذا من جانب، ومن جانب آخر من خلال العمل على توثيق العلاقات في أبعادها المختلفة مع مصر ما بعد ٢٥ يناير، وصولًا إلى التعاون العسكري والأمني، ولاسيما أن ثمة رؤية تركية بأن أي تقارب مصري -تركي سيكون من شأنه أن يعيد ترتيبات الأمن الإقليمي ويعيد تشكيل خريطة التحالفات الإقليمية في المنطقة (معوض، ٢٠١١: ٦٦).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفيما يتعلق بالملف الليبي، فقد كان لتخلي تركيا عن تحالفها الوثيق مع نظام القذافي، ودبلوماسيتها النشطة حيال ليبيا في مرحلة ما بعد سقوط "نظام العقيد" دور كبير في تسهيل مهمة عقد شركات سياسية واتفاقات اقتصادية كبيرة مع النظام الليبي الجديد.

ويأتي كذلك في هذا الإطار التخلي عن مساندة نظام بشار الأسد في سوريا رغم العلاقات الشخصية الوثيقة التي ربطت أوردغان بالأسد، ورغم تشعب العلاقات السياسية والاقتصادية مع "النظام البعثي"، وذلك بعدما توصلت أنقرة لقناعة بأن الأسد لن يقدم على إجراء إصلاحات جذرية تنقذ نظامه وتدفع سوريا نحو التحول الديمقراطي، استجابة لتطلعات الشعب السوري، الذي بدا أنه أكثر إصرارًا على دفع كلفة هذا التحول، بما جعل تركيا من جهتها تركز على توثيق علاقاتها مع شركاء مرحلة ما بعد الأسد.

(ج) تعميق العلاقات مع التيارات الإسلامية: اتضح من رصد التحركات التركية في المنطقة خلال مرحلة ما بعد الثروات أن هناك تركيزًا تركيًّا على دعم حركة الإخوان المسلمين وبقية التيارات الإسلامية التي نشطت على الساحة السياسية بعد الثورات العربية، وذلك عبر تشجيعهم على العمل السياسي وفق منهج يتسم نسبيًّا بالبراغماتية من خلال الاستفادة من الاستشارات واللقاءات السياسية التي عقدتها تركيا مع الكثير من هذه التيارات.

وفي هذا الإطار نشط عدد من أعضاء حزب العدالة والتنمية التركي في عدد من الساحات العربية من أجل تقديم دعوات لعدد من أعضاء التيارات والأحزاب ذات التوجهات الإسلامية لزيارة أنقرة للاستفادة من تجربة إسلاميي تركيا، التي تفيد بأن تدخل الدولة في حياة المواطنين من خلال المبادئ الإسلامية مسألة تخطاها الزمن. كما عقدت ندوات ومؤتمرات مشتركة في عدد من الدول العربية كان أغلب المشاركين فيها من التيارات الإسلامية.

وقد تجلت استراتيجية تركيا في دعم تجربة مشاركة الإسلاميين في العمل السياسي العربي، في حديث أردوغان - في أثناء زيارته لكل من مصر وليبيا وتونس- عن العلمانية التركية، حين أشار إلى أن العلمانية لا تختلف أو تتناقض مع الهوية الإسلامية، وقد جلب عليه عاصفة من الانتقادات من التيارات الإسلامية نفسها. وفي هذا الإطار شنت سوريا من جهتها أيضًا حملة ضارية على الحكومة التركية بسبب دعمها لحركة الإخوان المسلمين السورية، مشيرة إلى أن تركيا تسعى لإعادة الهيمنة على المنطقة عبر استراتيجية "العثمانية الجديدة" (معوض، ٢٠١١: ٦٦).

المحدد الاقتصادي:

تخوفت تركيا من أن تتأثر استثماراتها الضخمة في المنطقة بالتغيرات التي تشهدها الدول العربية، وقد اعتبرت أن المشكلات السياسية والأمنية في المنطقة من شأنها أن تفضي لمشكلات اقتصادية قد تقلص من حجم الصادرات التركية لدول المنطقة، الأمر الذي قد يسفر عن زيادة الأعباء المالية التي قد تؤثر سلبًا في معدلات نمو الاقتصاد التركي.

كما تخوفت تركيا من التداعيات الاقتصادية للثورات العربية، ولاسيما ما يتعلق باتفاقيات التجارة الحرة التي أبرمتها مع عدد من الدول العربية، ومنها الاتفاقية الموقعة مع كل من مصر وليبيا، وكذلك اتفاق إقامة منطقة مشتركة بين لبنان وسوريا والأردن وتركيا، وهي الاتفاقية التي علقت بعد ذلك بسبب الموقف التركي من الأحداث في سوريا

وتخوفت تركيا كذلك من ارتفاع أسعار النفط عالميًّا بسبب أحداث المنطقة الملتهبة، لما لذلك من تأثيرات في ارتفاع معدل العجز في الميزان التجاري، بالنظر لاعتماد تركيا على استيراد أكثر من ٩٠ في المئة من احتياجاتها من الخارج. وتكشف المقارنة بين حجم الصادرات والواردات التركية عن تضاعف حجم العجز في ميزان التجارة الخارجية من ٥٠٥ مليار دولار في أبريل ٢٠١٠ إلى ٩ مليار دولار في أبريل ٢٠١١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هذا في وقت يعاني فيه الاقتصاد التركي من صعوبات بسبب ارتفاع الطفرة الاستهلاكية المدفوعة بالائتمان لذروتها، وتجاوز العجز في الحساب الجاري نسبة ١٠ في المئة، وهو وضع كان محددًا رئيسًا في أن يتوقع صندوق النقد الدولي انخفاض نسبة النمو الاقتصادي إلى ٢.٢ في المئة خلال عام ٢٠١٢ (عبدالقادر، ٢٠١٣: ١٩).

وعلى الرغم من الحذر الذي أبدته تركيا في التعامل مع أحداث المنطقة، غير أنه كان من الواضح أن مواقفها من الثورة المصرية قد ساهمت في تعطيل توقيع اتفاقية التجارة الحرة مع دول الخليج وذلك بسبب طلب الأخيرة توقيع الاتفاقية من دون إبداء أي أسباب، وهي اتفاقية كان من المقرر توقيعها في ديسمبر ٢٠١١.

كما ساهمت الأحداث التي شهدتها دول "الربيع العربي" في تراجع إجمالي صادرات تركيا إليها بنسبة ١٣ في المئة. ففي حين كان نصيب مصر وسوريا وليبيا وتونس واليمن ٦.٤٨ في المئة من إجمالي الصادرات الخارجية التركية في عام ٢٠١٠، تراجعت هذه النسبة إلى ٤.٧٤ في المئة نتيجة أحداث ثورات الربيع العربي. ووفقًا لإحصائيات مجلس المصدرين الأتراك، فإنه خلال عام ٢٠١٠ تم تصدير منتجات تركية إلى مصر بقيمة مليارين و٣٢٣ مليون دولار وإلى سوريا بقيمة مليار و٨٥٢ مليون دولار وإلى ليبيا بقيمة مليارين و٧ ملايين دولار وإلى تونس بقيمة ٧٥١ مليون دولار وإلى اليمن بقيمة ٣٣٨ مليون دولار. هذا فيما تراجع إجمالي الصادرات التركية خلال عام ٢٠١١ إلى هذه الدول العربية الخمس من ٧ مليارات و٢٧٢.٥ مليون إلى ٦ مليارات و٣٢٣ مليون دولار.

وقد عكست زيارة رئيس الوزراء التركي إلى دول الربيع العربي على رأس وفد وزاري عالي المستوى وبرفقة ٢٨٠ من رجال الأعمال الأهمية الاقتصادية لعلاقات تركيا مع الدول العربية، حيث حرص على تأكيد استعداد تركيا للمساهمة في إعادة أعمار دول "الربيع العربي" وإمداد هذه الدول بخدمات الاتصالات، والمشاركة في قطاع التشييد والبناء، كما أُعلن عن الرغبة التركية في مضاعفة الاستثمارات التركية في مصر، بما يوفر فرص عمل أكبر أمام العمالة المصرية التي يوجد منها بالفعل قرابة ٧٥ ألف مصري يعملون في الشركات التركية بمصر.

وفي هذا الإطار تشير التقديرات التركية إلى احتمال تزايد استثمارات تركيا في مصر من ١.٥ مليار دولار إلى ٥ مليارات خلال العامين المقبلين وأن تزيد المبادلات التجارية من ٣.٥ مليار دولار إلى ٥ مليارات دولار قبل نهاية عام ٢٠١٢ وإلى ١٠ مليارات دولار بحلول عام ٢٠١٥، وهو أمر من شأن تحققه أن يزيد من الروابط السياسية والاقتصادية بين البلدين، وقد يدفع بتحقق نبوءة رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان بأن تكون أنقرة مفتاح القاهرة إلى أوروبا وأن تكون القاهرة مفتاح أنقرة إلى أفريقيا(عبدالقادر، ٢٠١٣).

وقد أبرم رجال الأعمال الأتراك خلال زيارتهم لمصر برفقة رئيس الوزراء التركي، اتفاقيات تجارية تقدر بـ٨٥٠ مليون جنيه، كما ازداد إقبال رجال الأعمال الأتراك على الاستثمار في كل من مصر وتونس باعتبار أنهما الدولتان اللتان شهدتا استقرارًا نسبيًّا، وهو ما أدى إلى ارتفاع قيمة الصادرات التركية إلى مصر خلال عام ٢٠١١ بنسبة ٢٣ في المئة وفي تونس بنسبة ١٢.٣ في المئة مقارنة بعام ٢٠١٠. هذا في الوقت الذي تراجع فيه حجم الصادرات التركية إلى ليبيا بنسبة ٦٣ في المئة وإلى اليمن بنسبة ١٥ في المئة وإلى سوريا بنسبة ١٤ في المئة مقارنة بعام ٢٠١٠ بسبب الأحداث في هذه الدول.

وقد أسهمت المجهودات التركية بدعم العلاقات مع ليبيا بعد هدوء الأحداث نسبيًّا في زيادة الصادرات التركية إلى ليبيا بمقدار ١٣٩ في المئة خلال شهر ديسمبر ٢٠١١ مقارنة بشهر نوفمبر من العام ذاته. هذه التطورات الإيجابية من المتوقع أن تستمر خلال الفترة المقبلة، ولاسيما بعد إعلان الحكومة الليبية أنها ستقدم فرص استثمارية بقيمة ١٠٠ مليار دولار للشركات التركية، كما أُعلن عن منح الشركات التركية استثمارات في قطاع التشييد والبناء وصلت قيمتها إلى ١٥ مليار دولار. وتسعى تركيا في هذا الإطار إلى أن تتضاعف الصادرات التركية لكل من مصر وليبيا، من خلال الإسراع في استكمال خط "RORO" الملاحي بين ميناءي مرسين التركي، والإسكندرية المصري، والذي سيجعل من مدينة الإسكندرية بوابة تركيا إلى الدول العربية وأفريقيا(عبدالقادر، ٢٠١٢: ٣١).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويمكن القول إن مواقف تركيا حيال ثورات "الربيع العربي" تأثرت بمصالح تركيا الاقتصادية في المنطقة التي شهدت تطورات مهمة بفعل فاعلية استراتيجية تركيا في "البحث عن أسواق جديدة" وازدهار سياسة جعل التصدير بديلًا عن أية "برامج أيديولوجية"، وذلك فيما أطلق عليه "السياسات التجارية" الجديدة لأنقرة. وقد انعكس ذلك في مواقف تركيا المتغيرة من "ثورات الربيع العربي"، حيث ساندت مبكرًا كلًّا من الثورة المصرية والتونسية، وذلك بسبب انخفاض حجم الاستثمارات التركية في الدولتين مقارنة بليبيا على سبيل المثال. ففي ليبيا وحدها يوجد زهاء ٢٥ ألف مواطن تركي، وتقدر الاستثمارات التركية فيها بزهاء ١٥ مليار دولار. كما يشكل السوق الليبي السوق الثاني للمتعاقدين الأتراك في الخارج بعد روسيا، ويوجد في ليبيا زهاء ١٢٠ شركة تركية. ووصل التبادل التجاري بين الدولتين في عام ٢٠١٠ إلى ٩.٨ مليارات دولار.

المحدد الأمني:

لعبت المحددات الأمنية دورًا في تشكيل معالم السياسة الخارجية التركية في الفترة السابقة وفي وصول حزب العدالة والتنمية، غير أن قادة الحزب صاغوا مفهومًا مغايرًا للأمن التركي، ينطلق من أن الجوار الإقليمي ليس بالضرورة مصدرًا لتهديدات الأمن القومي التركي، وإنما قد يكون التعاون المشترك مع دول الجوار سبيل التعامل مع كافة التهديدات التي يمكن أن تؤثر في سلامة الأمن والاستقرار التركيين.

وقد لعبت العوامل الأمنية دورًا أساسيًّا في تحديد المقاربة التركية حيال الثورات العربية، حيث انطلقت تركيا من قناعة مؤداها أن استمرار حالة الاحتجاجات والثورات قد تؤثر في مستقبل استثماراتها السياسية والاقتصادية في المنطقة، بما قد يخدم المصالح والسياسات الإسرائيلية، ويرفع من التكلفة الأمنية لانخراط تركيا في تفاعلات منطقة الشرق الأوسط

وقد تأسست هذه القناعة بناء على الخبرة التركية من حرب العراق في ١٩٩٠-١٩٩١، حيث الخسائر الاقتصادية الضخمة والتداعيات الأمنية التي قضت مضاجع الأتراك ومازالت بسبب تشكل إقليم شمال العراق، وتزايد هجمات حزب العمال الكردستاني ضد تركيا انطلاقًا من الأراضي العراقية، هذا فضلًا عن تزايد الدور الإيراني في العراق، بما ضاعف من التحديات الأمنية والسياسية بالنسبة لأنقرة.

ارتبط بذلك أيضًا أن "النموذج التعاوني" الذي نادت به أنقرة للتعامل مع المشكلات الأمنية والتهديدات التي تواجهها المنطق، لم يعد يجدي نفعًا في ظل تضرر العلاقات التركية-السورية بفعل الثورة السورية، ومن قبلها ما شهدته العلاقات مع إسرائيل من توترات بسبب أزمة أسطول الحرية. هذا فضلًا عن تضرر العلاقة مع طهران بفعل إقدام أنقرة على نشر صواريخ الدرع الصاروخي على أراضيها. هذا بالإضافة إلى الصراع بين طهران وأنقرة للتأثير في مجريات الأحداث الدائرة على الأراضي السورية، ففيما تدعم إيران النظام البعثي، فإن أنقرة تدعم المعارضة سواء في شقها السياسي أو العسكري (الجيش السوري الحر).

على هذا الأساس أوضحت ثورات "الربيع العربي" أن المحدد الأمني مازال يشكل ضلعًا رئيسًا في تشكيل السياسة الخارجية التركية، الأمر الذي أفضى إلى تشكل مواقف تركية متباينة حيال الثورات الشعبية التي شهدتها المنطقة العربية مؤخرًا، ففيما يتعلق بسوريا باعتبارها الدولة الأقرب إلى تركيا وتربطها معها حدود تمتد إلى زهاء ٨٧٧ كم، فقد ارتبط حرص تركيا على استقرار سوريا بالتخوفات التركية من تداعيات الأزمة السورية بملفاتها السياسية والاجتماعية وبشقيها العلوي والكردي على الوضع الداخلي في تركيا، والخشية من احتمالات انتقال الأزمة إلى حدودها الجنوبية إذا ما خرج الوضع الأمني عن السيطرة، أو تطور إلى مواجهة عسكرية بين القوى الغربية وسوريا كما حدث في ليبيا (معوض، ٢٠١١).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفيما يتعلق بالوضع في كل من البحرين واليمن، فقد برز المحدد الأمني في تشكيل السلوك التركي، الذي بدت عليه ثمة تخوفات من تحول الأزمة إلى صراع طائفي ومذهبي يكون له امتدادات إقليمية، ولاسيما في ظل اشتداد المواجهة الإعلامية والسياسية والدبلوماسية بين العديد من دول الخليج من جانب وإيران من جانب آخر.

ومع أن أنقرة أوضحت الكثير من أدبيات سياساتها الخارجية وتصريحات مسؤوليها برفضها لاستراتيجية المحاور، غير أن المحددات الأمنية أيضًا وقفت وراء الحركة الدبلوماسية والسياسية التركية النشطة حيال القاهرة في مرحلة ما بعد ثورة ٢٥ يناير، من أجل تأسيس محور "القاهرة-أنقرة"، وذلك بهدف مواجهة التحديات السياسية والأمنية التي تحيط بالمنطقة.

أثرت التطورات التي تشهدها المنطقة في الدور التركي، سياسيًّا واقتصاديًّا وعسكريًّا:

من الناحية السياسية، أدت الثورات العربية إلى إعادة استدعاء الدور التركي كنموذج، مع تجدد الجدل حول كيفية ومدى الاستفادة من الخبرة التركية. ويظهر هذا الجدل بشكل خاص فيما يتعلق بتنظيم العلاقة بين الديني والسياسي، حيث يمكن التمييز بين عدة اتجاهات، أولها يركز على آليات ضبط حركات الإسلام السياسي وضمان علمانية/مدنية الدولة، من خلال دور الجيش، وترتيبات دستورية ومؤسسية وحوافز وضغوط الأطراف الخارجية. ويركز ثانيها على دلالات نجاح الإسلام السياسي التركي وما تعكسه من تطور في رؤية حزب العدالة ونجاحه في الوصول لصيغ توافقية داخليًّا وخارجيًّا. وثمة اتجاه ثالث يرى أن حالات بعض الدول العربية -مثل مصر- قد أصبحت في وضع أفضل من تركيا، ومتجاوزة لها من منظور عدم وجود مشكلة العلمانية المتطرفة، وطبيعة العلاقات المدنية-العسكرية، وتراجع القيود الواردة على تيارات الإسلام السياسي، وإمكانيات التعبير عن رؤية هذا التيار وتطبيقها بشكل أكثر وضوحًا

وبجانب الدور التركي كنموذج، وفرت الثورات مجالًا لنشاط تركيا في طرح دورها كطرف ثالث ووسيط في معالجة الخلافات العربية الداخلية، ومحاولة الحد من امتداداتها الإقليمية والتدخلات الدولية فيها، مع التركيز التركي على المداخل السياسية والدبلوماسية بشكل أساسي، سواء في صورة الضغط السياسي بدرجات متفاوتة على الحكومات، أو باستضافة مؤتمرات لبعض قوى المعارضة (كما في حالة سوريا وبدرجة أقل ليبيا)، واقتراح مبادرات توازن بين اعتبارات الحرية والحفاظ على الأمن والاستقرار، من خلال وقف العنف وبدء عمليات إصلاح قد تصل إلى ترتيبات لنقل السلطة. وظهر هذا المنهج التركي بوضوح فيما أعلنه أردوغان في ٧ أبريل ٢٠١١ عن "خريطة طريق" لمعالجة الوضع في ليبيا من خلال ثلاثة محاور، هي: وقف فوري لإطلاق النار وانسحاب القوات الحكومية من المدن وإعادة إمدادات الإعاشة لها، وتشكيل نطاقات إنسانية آمنة توفر تدفق المساعدات الإنسانية للجميع، وإطلاق فوري لعملية شاملة للتحول الديمقراطي تستوعب جميع الأطراف

لكن ظهور النشاط السياسي التركي صاحبه جدل حول دوافعه ومدى توازنه، وكذلك التساؤل حول مدى فاعليته. فتزايدت حدة الاستقطابات بين أطراف الصراعات الدائرة واستخدام السلاح، كلها عوامل تقيد من فاعلية الدور التركي في تحقيق النتائج المطلوبة وتظهر حدوده، سواء من منظور القدرة على المعالجة الناجحة لأزمات المنطقة، أو حتى توظيف النشاط السياسي والدبلوماسي التركي في تعزيز مكانة تركيا.

من الناحية الاقتصادية، تعاني تركيا حاليًّا من خسائر اقتصادية في علاقاتها مع الدول التي تشهد ثورات، فصادرات تركيا خلال الأشهر الثلاثة الأولى من عام ٢٠١١ تراجعت بنسبة ٢٤% إلى كل من مصر واليمن، و٢٠% لتونس، و٤٣% لليبيا، و٥% لسوريا، مع توقع تصاعد هذه النسب في الدولتين الأخيرتين بتدهور الأوضاع فيهما، فضلًا عن خسائر المتعاقدين وشركات البناء التركية في ليبيا، حيث تشكل السوق الثانية للمتعاقدين الأتراك في الخارج بعد روسيا، مع وجود أكثر من ١٢٠ شركة تركية عاملة في ليبيا، وفق تقديرات عام ٢٠٠٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لكن من الضروري عدم المبالغة في التأثيرات السلبية في اقتصاد تركيا. فمن ناحية، فتحت هذه الأوضاع المجال لاستحضار دور تركي مساهم في إنقاذ اقتصادات هذه الدول، في إطار الحديث عن مشروعات تعكس سعي تركيا لتنشيط علاقاتها التجارية والاستثمارية معها. كما نجد أن أغلب الشركاء التجاريين الأساسيين لتركيا خارج المنطقة، كما أن النسبة التي تشكلها الصادرات التركية إلى كل من مصر وليبيا وسوريا لإجمالي حجم الصادرات التركية لا تتعدى من ١ إلى ١.٥% لكل منها. كذلك، فإن انخفاض حجم الصادرات التركية إلى بعض دول المنطقة عوضته زيادة الصادرات إلى دول أخرى، مثل إيران والعراق والإمارات. وفي السياق ذاته، أعلن تجمع المصدرين الأتراك عزمه على تعزيز الصادرات التركية شرقًا نحو الهند وإندونيسيا والصين لزيادة تنويع وجهات الصادرات التركية. ولعل أحد المؤشرات اللافتة للنظر أن الصادرات التركية وصلت قيمتها إلى ٥٥.٥ مليار دولار في الأشهر الخمسة الأولى من عام ٢٠١١ بزيادة قدرها ٢٠% عن الفترة نفسها من العام السابق (معوض، ٢٠١١: ٦٣).

لا يمنع ذلك من أن ارتفاع أسعار النفط، بسبب تطورات الأوضاع في المنطقة، أسهم في ارتفاع الواردات التركية وزيادة عجز الميزان التجاري، خاصة بالنظر إلى اعتماد تركيا على الاستيراد للوفاء بأكثر من ٩٠% من احتياجاتها من النفط والغاز والفحم. وتكشف المقارنة بين حجم الصادرات والواردات التركية عن تضاعف حجم العجز في ميزان التجارة الخارجية، من ٥.٥ مليار دولار في أبريل ٢٠١٠ إلى ٩ مليارات دولار في أبريل ٢٠١١ (Foreign Trade Statistics April, 2011).

من الناحية الأمنية، أدت الأزمات التي تشهدها دول المنطقة إلى بروز أدوار أمنية عسكرية تركية على نحو ما ظهر في ليبيا بشكل خاص، في إطار المشاركة التركية في حملة الناتو لفرض حظر التسلح وإيصال المساعدات الإنسانية. كذلك، أثارت بعض التحليلات وجود خطط تركية للتدخل وإقامة مناطق آمنة داخل الأراضي السورية، في حالة تدهور الأوضاع فيها، للحد من امتداد التأثيرات السلبية وتدفق اللاجئين داخل الأراضي التركية. ورغم نفي الأتراك هذه الأنباء) (عبر، ٢٠١١: ٩٢).

فإن دلالة إثارتها تظل لافتة، حيث تمثل بشكل أو آخر إعادة استدعاء للأدوار الأمنية التركية في مرحلة ما قبل العدالة والتنمية. كما كشفت عن حدود قدرة تركيا على الحد من التدخلات العسكرية الأجنبية في المنطقة، والاضطرار للمشاركة في هذه الترتيبات بشكل أو آخر، وهو ما ظهر في الحالة الليبية، وقد يفرض نفسه في الحالة السورية، حال تصاعدها.

ويمكن القول بأن ثورات الربيع العربي قد أثارت العديد من التحديات الأمنية بالنسبة لتركيا، والتي ارتبطت بطبيعة الأوضاع السائلة التي صاحبت وترتبت على الثورات العربية، وما تبعها من سقوط الأنظمة السياسية التي بدت قوية في ظاهرها واتضح بعد ذلك أنها أنظمة شائخه في داخلها، بما أوجد بيئة أمنية مغايرة اتسمت بحالة من عدم الاستقرار والسيولة والتفكك، على نحو كان من أبرز نتائجه إعادة صوغ أنماط التحالفات الإقليمية، وبروز ظواهر أمنية وتهديدات بدت وفق الإدراك التركي مرتفعة الحدة.

فقد راهنت تركيا على الثورات العربية، بعدما تيقنت من أنه من الصعوبة بمكان مواجهتها. ارتبط هذا الموقف بطبيعة السياق المحلي المصاحب لهذه الثورات وأنماط المواقف الإقليمية والدولية منها. ورغم أن تركيا أدركت أن ثمة فرصًا إذا ما أحسن استغلالها يمكن أن تعظم مصالحها الاقتصادية من جانب، وتعظم من النفوذ والدور الإقليمي لتركيا من جانب آخر، غير أن ذلك كان مصحوبًا بتنامي حدة التهديدات التي واجهتها تركيا على الصعيد الأمني (معوض، ٢٠١١: ٧١).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي هذا السياق، اضطلعت الاعتبارات الأمنية بدور أساسي في صوغ الموقف التركي حيال كل من البحرين واليمن، حيث برز المحدد الأمني في تشكيل السياسات التركية حيال الملفين، إذ بدت تخوفات تركية من تحول الأزمة في الدولتين إلى صراع طائفي ومذهبي تكون له امتدادات إقليمية، ولاسيما في ظل اشتداد المواجهة الإعلامية والدبلوماسية بين العديد من دول الخليج وإيران.

وقد سيطرت الاعتبارات الأمنية كذلك على المواقف التركية إزاء الأزمة السورية، وذلك في ظل تنامي التخوفات من تأجج المشكلة الكردية خصوصًا في ظل اتساع مساحة الحدود المشتركة مع سوريا(٨٧٧ كم)، وسعي أكراد سوريا إلى تأسيس إقليم حكم ذاتي على غرار إقليم كردستان العراق. كما تخوفت تركيا من تدفق أعداد هائلة من اللاجئين السوريين إلى الأراضي التركية، وبدا القلق التركي واضحًا من تداعيات هذه الأزمة على الوضع الداخلي في تركيا، وأيضًا من احتمالات انتقال الأزمة إلى حدودها الجنوبية إذا ما خرج الوضع الأمني عن السيطرة، أو تطور إلى مواجهة عسكرية بين القوى الغربية وسوريا كما حدث في ليبيا (معوض، ٢٠١١: ٧٣).

كما اعتبرت تركيا وفقًا لتقديرات مواقف عديدة أن العلاقات التركية الإسرائيلية قد تواجه العديد من التحديات وذلك بسبب أن تركيا هي القوة الإقليمية الرئيسة المساندة لعمليات التغيير في المنطقة، فيما اتجهت إسرائيل إلى إعادة صوغ معادلاتها الأمنية بعد خسارة أنظمة عربية كانت تحتفظ معها بعلاقات شبه طبيعية، خصوصًا أن الانتخابات التي أجريت في دول الربيع العربي أسفرت عن صعود تيارات وأحزاب إسلامية تتبنى مقاربات أكثر عدائية حيال إسرائيل(عبدالقادر، ٢٠١٢: ٦٠).

ارتبط بذلك أيضًا أن النموذج التعاوني الذي نادت به أنقرة للتعامل مع المشكلات الأمنية والتهديدات التي تواجهها المنطقة، لم يعد يجدي نفعًا في ظل تضرر علاقات تركيا مع سوريا بفعل الثورة السورية، ومن قبلها في ظل ما شهدته العلاقات مع إسرائيل من توترات بسبب أزمة أسطول الحرية، هذا فضلًا عن تضرر العلاقة مع طهران بفعل إقدام أنقرة على نشر صواريخ الدرع الصاروخي على أراضيها، بخلاف الصراع بين طهران وأنقرة للتأثير في مجريات الأحداث الدائرة على الأراضي السورية (نور الدين، ٢٠١١).

وعلى الرغم من أن تركيا عملت على كبح جماح تدهور العلاقات مع دول الجوار التي تضررت علاقاتها معها بسبب المواقف التركية حيال قضايا الربيع العربي، وذلك من خلال تأكيد عدم إمكانية اللجوء إلى عمل عسكري ضد أي من هذه الدول إلا في إطار موقف دولي موحد، بيد أن الموقف التركي حيال الثورة السورية قد أدى إلى تصاعد التوتر بين تركيا من جانب وسوريا وإيران والعراق من جانب آخر.

وقد مثلت حادثة إسقاط طائرة استطلاع تركية (F4) تحدّيًا كبيراً بالنسبة لتركيا، ودفع الأخيرة إلى التهديد بأن تحدي سوريا للقوات العسكرية التركية ستكون عواقبه وخيمة. هذا الموقف لم تستند فيه أنقرة إلى موازين القوى التي تصب لصالحها مقارنة بسوريا أو حتى كل من إيران والعراق، باعتبارهما داعمتين للموقف السوري، وإنما أيضًا لاعتبارات عديدة منها أن تركيا تعد إحدى دول حلف شمال الأطلسي، بل وتمثل ثاني أكبر قوة عسكرية في هذا الحلف بعد الولايات المتحدة الأمريكية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أما بالنسبة للتهديدات الأمنية فيمكن القول بأنها قد ارتبطت في مرحلة ما بعد الثورات العربية بملفين أساسيين(عبدالقادر، ٢٠١٢: ٦٢):

تمثل الملف الأول في الطبيعة المتغيرة لأنماط التحالفات الإقليمية، حيث أصبحت تركيا محاطة بدول جوار تتخذ مقاربات تثير تهديديات أمنية بالنسبة لتركيا، وهذه الدول تتمثل في كل من إيران والعراق وسوريا. وقد تمثل المحدد الأساسي في ذلك طبيعة الموقف التركي من الثورة السورية، ومساندتها المادية والعسكرية والاستخباراتية لكل من المجلس الوطني السوري والجيش السوري الحر.

أوجد هذا الوضع صراعًا ثانويًا بين تركيا من جانب وكل من إيران والعراق من جانب آخر. هذا الصراع لم يكن المكون الطائفي غائبًا عنه، فتركيا تنظر إلى ذاتها باعتبارها القوة السنية الأكبر، وذلك في مواجهة إيران التي تسعى للتمدد أينما وجد الشيعة في المنطقة. وكذلك الحال بالنسبة للعراق الذي سبق لرئيس الوزراء التركي أن وجه لرئيس الحكومة العراقي نوري المالكي اتهامات بأنه يحمل رؤى طائفية، فيما اتهمه الأخير بتبني سياسات عدائية حيال العراق. هذا الاصطفاف الحاد أفضى إلى تقارب تركي خليجي، في مواجهة محور سوريا-العراق-إيران.

وفيما يتعلق بالملف الثاني، فقد ارتبط بتغير قواعد الاشتباك في العلاقات السورية التركية وتأثيراتها في طبيعة المتغيرات الأمنية التي أفضت إليها الثورة السورية، وما خلقته من تحديات أمنية ترتبت على اتجاه تركيا للتخلي عن نظام الأسد والاصطفاف في الجانب الإقليمي والدولي الداعي إلى تنحي الأسد، وتلبية مطالب المتظاهرين بتحول ديمقراطي وإصلاح سياسي حقيقي في سوريا (نور الدين، ٢٠١١).

ترتب على ذلك أن انتقلت العلاقات من الدفء إلى الجفاء، حيث باتت أنقرة تحتضن قوى المعارضة السورية، وتقدم كافة أشكال الدعم إلى الجيش السوري الحر، وذلك بعد أن أسقطت تحفظاتها حيال المطالب السعودية والقطرية بتقديم تسهيلات بشأن عمليات تسليح فصائل المعارضة السورية. وبدأت تركيا منذ منتصف مايو الماضي في تكثيف دعمها إلى الجيش السوري الحر، حيث باتت أجهزة الاتصالات والمساعدات التقنية واللوجستية تتدفق عبر الحدود التركية، تبعتها خطوات متقدمة على صعيد تزويد المعارضة بأسلحة متقدمة وذخائر وقذائف مضادة للدبابات، وهو ما بات يثمر عن نتائج ملموسة على صعيد المواجهة مع الجيش السوري (وحدة تحليل السياسات، ٢٠١٢: ١٦).

هذا بينما اتجهت سوريا إلى إسقاط جميع التحفظات إزاء إعادة ممارسة حزب العمال الكردستاني لأنشطته عبر الأراضي السورية، بما تسبب في إفشال الحوارات السرية التي أجريت في أوسلو بين الحكومة التركية وحزب العمال الكردستاني، واشتداد المواجهة بين الطرفين وتزايد أعداد الضحايا المدنيين والعسكريين، مما أفضى إلى إثارة البيئة القومية المتشددة في تركيا، وارتفاع حدة التوتر على صعيد علاقات تركيا مع كل من إيران وسوريا، ولاسيما بعد أن أوقف فرع الحزب في طهران والمعروف باسم بجاك عملياته ضد القوات الإيرانية.

كما أن ثمة معلومات كشفت عن تقديم السلطات السورية تسهيلات لحزب الاتحاد الديمقراطي(الفرع السوري لحزب العمال) لمعاودة النشاط في المناطق الكردية، بما في ذلك تجنيد المزيد من المقاتلين. كما سمحت السلطات السورية بانتخاب هيئات تمثيلية شعبية في المدن والبلديات الكردية تحت مسمى الإدارة الذاتية، فضلًا عن افتتاح مراكز ثقافية محلية لتعليم اللغة الكردية، وسمحت السلطات السورية كذلك بعودة صالح مسلم رئيس حزب العمال الكردستاني (الفرع السوري) إلى سوريا بعد سنوات من الاستقرار في جبال قنديل بشمال العراق (نور الدين، ٢٠١١).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن هذه التطورات في مجملها أوجدت تحديات عديدة بالنسبة للأمن القومي التركي، لا ترتبط بالتهديدات التي باتت تثيرها حال السيولة والاضطراب التي يتسم بها المشهد الإقليمي، وتأثيرات ذلك على المصالح التركية، وإنما ترتبط كذلك بالتداعيات المباشرة على الاستقرار الأمني والوحدة الجغرافية لتركيا، وذلك في ضوء تطورين أساسين: أولهما تعلق بتنامي طموحات الأكراد بتأسيس دولتهم المستقلة في شمال سوريا وذلك فيما يطلق عليه الأكراد كردستان الغربية. وثانيهما تمثل في الدعم السوري الإيراني لحزب العمال الكردستاني، على نحو دفع إلى استخدام أسلحة ثقيلة ونوعية لاستهداف المصالح والأراضي التركية، مما أفضى إلى خسائر تركية ضخمة سواء على الصعيد المادي أو البشري (وحدة تحليل السياسات، ٢٠١٢: ١٨).

تقييم الدور التركي في الشرق الأوسط في ظل الربيع العربي:

على الرغم من تصاعد الدور الإقليمي لتركيا منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم، إلا أن الدور التركي في أعقاب ثورات الربيع العربي وردت عليه الملاحظات التالية (وحدة تحليل السياسات، ٢٠١٢: ٢٠):

فرضت المواقف التركية ومحدّدات سياستها الداخلية التي تخضع لتجاذبات حزبية وانتخابيّة عديدة تراجعًا في حضورها بعد الثورات العربية، خاصّة في حالتي الثورة الليبية والثورة السورية، -وبالطبع سيسهم التموضع الجيوسياسي المتوقع في العالم العربي في ملء الفراغ الذي استغلّته تركيا سابقًا كفاعل جيوستراتيجي يحظى بقبول شعبي لإنضاج دور فاعل في المنطقة. ولا يعني هذا أننا سنكون أمام واقعٍ جديد يتدهور فيه الحضور التركي عربيًّا فنجاح الثورات العربية قلّص أدوار الدول التي تعتاش على سياستها الخارجية مثل إيران، وهذا يعني رجحان كفّة التنافس التركي الإيراني في المنطقة العربية لصالح أنقرة، مع احتفاظ تركيا بقوة اقتصادية تجعلها قادرة على بلورة تقاطعات لبناء علاقات استراتيجية مع الدّول العربية (وحدة تحليل السياسات، ٢٠١٢: ٢٢).

لقد شهدت فترة الربيع العربي توترًا بين تركيا وباقي دول المنطقة وتحديدًا سورية والعراق وإيران وبدأ يأخذ مسارات خطرة، ولعل مردها جملة من الأسباب المتعلقة بالسياسة التركية نفسها والتي يمكن تلخيصها في الآتي (وحدة تحليل السياسات، ٢٠١٢: ٢٣):

موافقة أردوغان على نشر الدرع الصاروخي الأطلسي الأمريكي على الأراضي التركية حتى من دون موافقة البرلمان التركي، وهو قرار استراتيجي خطير، نظرًا لأنه موجه ضد دول المنطقة ولاسيما إيران التي وصفته بالتهديد الخطير للتوازنات العسكرية والأمنية في المنطقة.

إظهار تركيا البعد الطائفي في سياستها تجاه المنطقة العربية، وهي هنا عملت على أكثر من مستوى وصعيد، فمن جهة دعمت حركات الإسلام السياسي ولاسيما حركات الإخوان المسلمين في البلدان التي شهدت ثورات واحتجاجات مثل مصر وتونس وليبيا وسورية. ومن جهة ثانية نسقت مع السعودية وقطر والجامعة العربية تجاه الملف السوري، والعمل معًا من أجل إحالة هذا الملف إلى مجلس الأمن ووضعه تحت الفصل السابع الذي يعني خيار التدخل العسكري في الأزمة السورية. ولا يخفى على المراقب أن هذا التوجه يحمل معه الخلفيات السياسية لفرض ترتيب سياسي جديد في المشهد الإقليمي للمنطقة، فالتخلص من النظام السوري يعني تفكيك التحالف السوري الإيراني ومعه حزب الله، وفتح المجال الجغرافي السوري كي يكون معبراً لإقامة تحالف مختلف بين تركيا ودول الخليج ومصر في عهد الإخوان المسلمين، ويكون مرتبطًا بالسياسة الأمريكية والغربية بشكل عام، ولعل هذا ما يفسر سر الحديث عن ضرورة الاقتداء بالنموذج التركي في المنطقة، بوصفه حقق تجربة ناجحة بين الإسلام والعلمانية والاقتصاد، في حين لا يخفى على المراقب أن كل ما سبق هو نوع من الحرب الذكية لمواجهة النموذج الإيراني والذي يوصف غربيًّا بالمتشدد، في حين أنه يشكل عقبة في وجه السياسات الأمريكية في المنطقة (خورشيد دلي، ٢٠١٢).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التورط التركي في الأزمة السورية، فعلى وقع الدعم التركي للمعارضة السورية السياسية والعسكرية لتغيير النظام في دمشق، أعلنت تركيا أن علاقاتها مع النظام السوري وصلت إلى مرحلة القطيعة واللاعودة، ولم تكتف بإقامة مخيمات للاجئين وانتهاج أسلوب التهديد، بل أمنت المأوى للجيش السوري الحر وباقي المجموعات المسلحة، ودعمتها بالسلاح وتحولت المناطق الحدودية إلى ممرات للمسلحين والجيش الحر وإدخال الأسلحة إلى الداخل السوري.

وعلى المستوى السياسي احتضنت تركيا حركة الإخوان المسلمين السورية، وفي إسطنبول أُسّس المجلس الوطني السوري الذي اتخذ من تركيا مقرًّا له، وبات يطالب بإسقاط النظام، واللافت في كل هذا أن حكومة رجب طيب أردوغان التي كانت على صداقة متينة مع النظام السوري لم تقم بأي وساطة بين المعارضة السورية والنظام للتوصل إلى حل سلمي للأزمة السورية، وهي نفسها التي قامت بوساطة بين النظام السوري وإسرائيل من أجل التوصل إلى اتفاقية سلام! وكل ما سبق كان كافيًا لانتهاج سورية سياسة مضادة للسياسة التركية (نور الدين، ٢٠١١).

ولم تقتصر تداعيات الانقلاب التركي على الملف السوري فقط، بل طال مجمل ملفات المنطقة، ولاسيما الملف النووي الإيراني حيث انتقلت تركيا من دور الوساطة إلى دور الضغط ونقل الرسائل الأمريكية فقط، كما كان الاستهداف التركي لروسيا وإيران من خلال نشر الدروع الصاروخية الأمريكية على أراضيها حتى من دون موافقة البرلمان التركي، وفي الحالة العراقية مارست تركيا سياسة تقوم على التدخل في الشؤون الداخلية العراقية من خلال تبني لون سياسي محدد وإظهار خطاب معادي لمكون آخر.

مثلت أحداث الربيع العربي تحديًا حقيقيًّا أمام السياسة الخارجية التركية حيث أوقعتها في مأزق خطير كان عليها فيه الموائمة ما بين مصالحها الاقتصادية وعلاقاتها السياسية مع الدول العربية من جانب، والتزامها الأخلاقي تجاه نصرة الديمقراطية وحقوق الشعوب في نظم سياسية ديمقراطية تحقق العدالة والإنصاف لمجتمعاتها وتقضي على سنوات القمع والاستبداد التي عاشت أسيرة تحت أقدامه لسنوات كُثُر، وخلال محاولات تركيا تحقيق تلك الموازنة جاءت مواقف تركيا متعددة ومتباينة ما بين التزام الحياد، والتردد، وتبديل المواقف، وطرح المبادرات، إلا أن الأزمة السورية تحديدًا جسدت انتهاءً للمبدأ الاستراتيجي التركي" تصفير المشكلات مع الجيران"، وأنه لابد من التكيف مع التغيرات الحاصلة في الشرق الأوسط بالصورة المناسبة التي تحقق مصالح تركيا بالمنطقة سياسيًّا واقتصاديًّا وعسكريًّا وأمنيًّا (نور الدين، ٢٠١١).

ويرجع بعض المحللين تراجع مبدأ تصفير المشكلات إلى أن دوائر صنع القرار التركي تنوعت أنماط مواقفها تجاه الأنظمة القائمة والتي دعمتها سابقًا وتجاه حركات المعارضة التي تحدت هذه الأنظمة، وكانت النتيجة غياب الاتساق والتأقلم الذي قاد إلى حدوث انعطاف في السياسة الخارجية التركية، والتي وقعت في مأزق الأخلاق والمصلحة الذاتية، حيث تطلب المدخل الأخلاقي للسياسة الخارجية التركية في التعامل مع الحالة الراهنة في الشرق الأوسط "التزام بدعم الديموقراطية"، وهذا بدوره قاد للتناقض مع المصالح الاقتصادية والرغبة في الاستقرار، على الأقل في المنظورين القريب والمتوسط.

ويرى بعض المحللين أنه بمقدور تركيا القيام بتأثير بناءٍ أكثر في منطقة الشرق الأوسط من خلال محاولتها اتخاذ موقف أكثر حيادية، والتحكم في نشاطها الإقليمي، والشروع في تشكيل ائتلافات وتحالفات وثيقة مع الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا، فالانتقاد العلني لإسرائيل أكثر مما ينبغي قد تكون له انعكاسات إيجابية على السياسة التركية الداخلية وكذلك الشارع العربي، إلا أنه من غير المُرجح حتى الآن أن تكون هذه الإستراتيجية هي الأفضل للمصالح التركية على المدى البعيد (نور الدين، ٢٠١١).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السيناريوهات المستقبلية للدور التركي في أعقاب الربيع العربي:

في ضوء كل ما تقدم يمكن أن نحدد الدور التركي الإقليمي مستقبلًا بثلاثة مسارات رئيسة، وهي ما يلي (نور الدين، ٢٠١١):

المسار الأول: تنامي الدور التركي:

يستند هذا المسار إلى افتراض مفاده تصاعد الدور الإقليمي التركي في المرحلة المقبلة في ضوء النجاحات التي حققتها حكومة أردوغان بشأن تأمين الاستقرار السياسي والاقتصادي في تركيا والمحافظة عليه للانطلاق نحو دور إقليمي فاعل ومؤثر، حيث ستكون تركيا حسب قول أوغلو دولة فعل وليست دولة رد فعل، وأنه سيعمق انخراط تركيا في السياسة الإقليمية والمنظمات الدولية والسياسة العالمية.

ويتوقف تحقيق تنامي هذا الدور على ما يلي (نور الدين، ٢٠١١):

-استمرار التأييد الشعبي لحكومة أردوغان في انتهاج السياسة الإقليمية.

-استكمال الإصلاحات الداخلية في إطار حل المشكلة الكردية سلميًّا وتحقيق النجاح بعد ذلك.

-تناغم السياسة الخارجية التركية مع السياسة الأمريكية العامة حيث تعد تركيا بالنسبة للولايات المتحدة حسب وصف مراكز الأبحاث المرموقة مثل (راندو كارنيجي) بأنها دولة النموذج الذي يجب أن تعتمد عليه الولايات المتحدة في المنطقة. وهذا ما يضفي القبول الأمريكي على تنامي الدور التركي.

-الحاجة الأمريكية والغربية والعربية لدور تركي فاعل لموازنة الدور الإيراني السلبي.

-الارتكاز على تعدد العلاقات وعدم حصرها في محور واحد الأمر الذي يتيح لتركيا مركزًا مهمًّا في الساحة الإقليمية.

المسار الثاني: انكفاء الدور التركي:

يفترض هذا المسار استحالة تحقيق الدور التركي الإقليمي، وعليه فإن الأهداف التي وضعتها حكومة أردوغان وفكرة داود أوغلو في وضع سياسة جديدة تقوم على دمج قضايا السياسة الخارجية في إطار واحد لصياغة السياسات، ومنها القدرة على اتباع سياسة خارجية متكاملة لإدراج قضايا متعددة في نفس الإطار لم تحقق بالشكل المطلوب، الأمر الذي يستدعي التراجع عنها والانكفاء نحو الداخل(قناة الجزيرة الفضائية، ٢٠٠٩).

وتتوقف عملية انكفاء الدور الإقليمي على ما يلي (نور الدين، ٢٠١١):

عدم قدرة حزب العدالة والتنمية على الاحتفاظ بنسبة الأغلبية في البرلمان التركي في الانتخابات النيابية القادمة، وهذا يعني صعوبة تشكيل الحكومة من قبل الحزب.

حصول انقلاب عسكري من قبل المؤسسة العسكرية التركية، حيث وجهت أصابع الاتهام إلى عدد من الضباط بالتآمر لاغتيال نائب رئيس الوزراء التركي (بولنت أرنت)، وهو ما استدعى مجلس الأمن القومي ببحث تورط الجيش بالتآمر ضد الحكومة.[٣٤] وهذا يعني العودة إلى الوراء.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إخفاق حكومة أردوغان في تحقيق المصالحة مع الأكراد وهذا يضع الحكومة أمام امتحان عسير مع المؤسسة العسكرية التي تريد القضاء على حزب العمال الكردستاني وعدم إعطاء الحقوق الكاملة للأكراد.

ازدياد الصراع بين العلمانيين والإسلاميين، إضافة إلى الانقسام العرقي بين الأتراك والأكراد، وتفاقم التحديات الاقتصادية بالشكل الذي يؤثر سلبًا في أي دور إقليمي.

فشل تركيا في تقديم نفسها بدور الجسر للتفاهم بين الشرق والغرب.

تضاؤل الأهمية الإستراتيجية لتركيا لدى الولايات المتحدة.

الرفض العربي للدور التركي برمته، وحدوث توافق عربي-عربي على لفظ الدور التركي والاستغناء عنه (غالي، ٢٠٠٩: ٨١).

المسار الثالث: محدودية الدور التركي:

يركز هذا المسار على افتراض مفاده أن الدور التركي سيكون ثانويًا أو محدودًا لعدم قدرة تركيا على القيام بدور فاعل في القضايا الكبرى، ولاسيما قضية الصراع العربي الإسرائيلي، وأن هناك لاعبين إقليميين منافسين لتركيا في منطقة الشرق الأوسط، إضافة إلى تركيز تركيا نحو مناطق أخرى، مثل البلقان وقبرص والقوقاز لها أهمية أكبر من الشرق الأوسط لدى أنقرة (نور الدين، ٢٠١١).

وتستند محدودية الدور التركي إلى ما يلي (عبد المجيد، ٢٠٠٩: ٥٢):

-عدم قدرة من سيخلف أردوغان في رئاسة الحكومة الحصول على قاعدة شعبية كبيرة تمكن تركيا من أداء دورها الإقليمي الفاعل.

-تحديد الدور الإقليمي التركي من قبل الإدارة الأمريكية الجديدة، فهي قد تعتمد على تركيا بشكل كبير في آسيا الوسطى، والأمريكيون الآن يتحدثون عن (آسيا الوسطى الكبرى) فيما يغيب (الشرق الأوسط الكبير أو الجديد) وبالتالي ستشكل تركيا منصة الانطلاق إلى تحقيق ذلك، وستكون بمثابة الركيزة الإستراتيجية الأمريكية تجاه آسيا الوسطى.

- فشل المحاولات التركية بالانضمام إلى الاتحاد الأوربي سيكون عائقًا أمام بروز أي دور إقليمي تركي.

-ازدياد حساسيات القوى الإقليمية الأخرى، مثل إيران، ومصر، والسعودية سيحد من فاعلية الدور التركي في منطقة الشرق الأوسط.

-عدم قدرة تركيا على تحقيق الموازنة في علاقاتها بين (إسرائيل) وتعاطفها مع الحركات الإسلامية، ولاسيما حركة حماس يفقدها خاصية التوازن في العلاقة بين المعتدلين والمتشددين في المنطقة، إذ إن وقوفها على مسافة متساوية منهما يجعلها في موقع موازن على نحو يدعم دورها الإقليمي.

-إن الانفتاح التركي على سورية وتطوير علاقاتها معها سينعكس سلبًا على أدائها دور الوسيط في المفاوضات غير المباشرة بين (إسرائيل) وسورية.

-عدم قدرة تركيا على الإمساك بورقة العراق التي تعد من أهم الأوراق التي تحتفظ بها إيران حاليًا، وتسعى إلى استخدامها لدعم نفوذها الإقليمي وانتزاع اعتراف أمريكي بهذا النفوذ، وليس من مصلحة تركيا ترك هذه الورقة بيد إيران، وإذا لم تراجع تركيا حساباتها الضيقة وغير الدقيقة على هذا الصعيد فإن العقدة الكردية ستظل عقبة أمام دورها الإقليمي لامحالة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني: دوافع ومحددات السياسة الخارجية الايرانية تجاه التحولات السياسية في المنطقة العربية:

أن الامة الايرانية تمر في هذا العصر بدورة حضارية صاعدة؛ حيث ان ايران استطاعت بعد الثورة ١٩٧٩م ان تنهض على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وان تحقق انجازات هامة رغم الحصار، خصوصا في مجال التصنيع العسكري والتكنولوجي، وهي كذلك تدخل اليوم مجال الطاقة النووية، وأبرز ما يميزها تعظيم استقلالها السياسي والاقتصادي، بينما لا زالت المنطقة العربية تعاني من عدم الاستقرار السياسي، وفي نفس الوقت لا زالت تعاني من التعبية السياسية، فالقواعد الامريكية في قطر والاسطول الامريكي في البحرين والهيمنة الامريكية في السعودية والمساعدات الامريكية للجيش المصري والصراع في سوريا وعدم الاستقرار في ليبيا والتدهور الامني في العراق، لا زالت تميز هذه المرحلة من التاريخ العربي.

ويرى البعض ان العلاقات العربية - الايرانية يجب ان تكون اضافة ايجابية وليست خصما سلبيا، وبالرغم من ان لإيران اهدافا سياسية ومشاريع استراتيجية وتطلعات توسعية ورغبة في ان يكون لها دور مؤثر في غرب اسيا والعالمين العربي والاسلامي، الا اننا عندما نتحدث عن افاق المستقبل للسياسات الايرانية تجاه دول الثورات العربية فأننا لا نتناول الامر من جوانبه الاخلاقية او الانسانية بالتركيز على التاريخ المشترك فحسب، ومن هنا فان الجوانب المتصلة بالعاطفة والثقافة الدينية لا تكفيان سببا لإقامة علاقات متينة بين العرب وجيرانهم، فالمصالح وحدها هي الفيصل، ونعني بذلك توزيع ميزان القوى الاستراتيجي؛ خصوصا في منطقة الخليج (جريدة القدس، ٢٠١٣).

لذلك فان محددات السلوك الايراني تجاه البيئة العربية تعتمد على عاملين رئيسين، يتمثل اولهما في صيانة الامن القومي الايراني وحماية النظام القائم ضمن بيئة تعج بالاضطرابات والازمات، فيما يقوم المحدد الاخر للسياسة الايرانية على تشكيل قوة اقليمية كبرى، تستطيع نشر نفوذها في كامل المنطقة، وتسعى لتحقيق المصالح الايرانية فيها، وتعتمد ايران على مجموعة ادوات واليات لتحقيق مشروعها، اهمها ما يلي(الشبكة العالمية العربية، ٢٠١٣)

١. البراجمانية والمناورة الاستراتيجية تجاه التهديدات التي تتعرض لها.

٢. القوة المسلحة (دعم الحلفاء، بناء القوة الردعية، التهديد)

٣. الايديولوجية الثورية (رفض وجود الكيان الاسرائيلي، نشر المذهب الشيعي).

وعلى كل حال، فان نهج طهران يختلف في التعامل مع العالم العربي على نطاق واسع في شدته، وتنوع اهدافه من بلد لأخر، وبعبارة اخرى ليس لدى ايران سياسة واحدة تجاه الدول العربية، بل تفضل اتباع نهج مختلف تجاه كل دولة عربية، وهذا يعكس حقيقة انه عندما يفكر القادة في طهران في العلاقات مع الدول العربية، يرون عموما عددا من الفرص وعددا من التحديات للمصالح الايرانية (الجزار،٢٠١٥: ٣)

الجزار، عطا عبد الغني خميس، (٢٠١٥)، السياسة الايرانية تجاه ثورات العربية ٢٠١١/٢٠١٣، رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا بالاشتراك مع جامعة الاقصى، فلسطين.

وقد استغلت ايران مجريات العقد الماضي وعملت على ترسيخ نفوذها في المنطقة مزاحمة واشنطن على مركزها السامي فيها، ومتطلعة الى احلال هيمنتها على الشرق الاوسط، واستثمرت ايران بنجاح اخفاقات السياسية الامريكية (الجزار،٢٠١٥: ٣). لذلك ومنذ ان بدأت احداث الثورات العربية، أصبح من المهم فهم كيف ستؤثر البيئة السياسية الاستراتيجية في العالم العربي على الدور الاقليمي السياسي الايراني وكيف ستتأثر به، وهذا ما سنناقشه في هذا المبحث.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول: بنية وهيكل النظام التركي الإيراني:

تبرز أهمية البحث في هيكلية وشكل أي نظام حكم وبنيته السياسية باعتبارها أحد أهم العوامل المساعدة على فهم وتحليل توجهاته السياسية وعلاقاته الخارجية واستقرائها، حيث تلعب السياسات الداخلية دوراً كبيرا في تشكيل وبلورة السياسات الخارجية لأية دولة على الاطلاق.

المطلب الأول: بنية النظام السياسي التركي:

مدخل تاريخي:

تُعد دراسة بنية النظام السياسي التركي لها أهمية خاصة، حيث إنها دولة علمانية إسلامية حققت قدر كبير من التقدم يُقارب ما حققته الدول الغربية المتقدمة. يتم تقسيم النظام السياسي التركي لأربعة مراحل من بعد سقوط الخلافة العثمانية عام ١٩٢٣م:

المرحلة الاولى من ١٩٢٣ الى ١٩٣٨:

بدأ تاريخ تركيا السياسي الحديث مع قيادة "مصطفى كمال اتاتورك" عام ١٩٢٣م، لتسلك تركيا مسلك أوروبا سياسياً وتتم علمنة الدولة والمجتمع في جميع مجالات الحياة في تركيا، ومع إعلان دستور ١٩٢١م الذي أسس الدولة القومية وبدأ معه تشكيل النظام السياسي التركي وأن الشعب هو مصدر السلطات، وتم إعلان الجمهورية في ١٩٢٣م ثم إعداد مجلس الشعب التركي مسودة دستور جديد مستوحاة من دستور الجمهورية الفرنسية الثانية وتمت الموافقة عليه في ١٩٢٤م، ومن أهم مبدأه هو أن السلطة التشريعية للشعب التركي مُمثلة في البرلمان التركي ويُنتخب أعضائه كل ٤ سنوات، والسلطة التنفيذية تتألف من رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ووزرائه، والسلطة القضائية مستقلة في يد المحاكم باسم الأمة (يلماز، ١٩٨٨).

وظلت المرحلة الأولى حتى عام ١٩٣٨م (وفاة أتاتورك) وفيها أرسى أتاتورك مبادئ منها القيادة العسكرية هي الحامية للجمهورية التركية ولا تنفصل قيادة الجيش عن رئاسة السلطة التنفيذية (محمد، ١٩٩٨).

المرحلة الثانية من ١٩٣٨م الى ١٩٦٠م:

بعد وفاة أتاتورك أصبح الجيش مؤسسة مستقلة وانفصلت عن قيادة الحكم وذلك مع تولي رئاسة البلاد "عصمت اينو" ومع تزايد الانفتاح السياسي بدت الرغبة عام ١٩٤٥م إلى ضرورة وجود حزب سياسي معارض بهدف تفعيل الحياة السياسية في البلاد. ومن ثم بدأت تظهر توجهات معارضة من قلب حزب "الشعب الجمهوري" وأدى ذلك إلى تأسيس الحزب الديمقراطي في ١٩٤٦م بقيادة أربعة نواب مستقلين عن الحزب الجمهوري (جلال بايار، عدنان مندريس، فؤاد كوبرولو، رفيق كوارلتان) وقد فاز الحزب الديمقراطي في انتخابات ١٩٤٦م بـ٦١ نائباً وأصبح قوى سياسية فاعلة في الحياة السياسية التركية، ولكن عارضت القيادات التقليدية التركية بالحزب الجمهوري وصل المعارضة للنظام السياسي التركي ووضعوا حداً لعشر سنوات ديمقراطية عاشتها تركية بوجود معارضة سياسية لتنتهي تلك الحقبة عام ١٩٦٠م من خلال الانقلاب العسكري (محمد، ٢٠٠٧: ١٨).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المرحلة الثالثة من ١٩٦٠م الى ١٩٨٠م:

بدأت المرحلة الثالثة بعد انقلاب ١٩٦٠ حيث تراجعت الحياة السياسية الديمقراطية في تركيا مع وجود حالة من الفوضى والشقاق وحل معها اعتقال رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ورئيس المجلس الوطني (البرلمان) وعدد من نواب الحزب الديمقراطي ولكن وعد قادة الانقلاب بتسليم مقاليد الحكم للحزب الفائز ولكن بعد محاكمة رئيس الجمهورية "جلال بايار" ورئيس البرلمان "رفيق كوارلتان"، وبعد الانقلاب عاد حزب الشعب الجمهوري ليتصدر الحياة السياسية بفوزه بـ١٧٣ مقعد بالبرلمان عام ١٩٦١م وحل محل الحزب الديمقراطي حزب العدالة ليفوز ب١٥٨ مقعد وحصد ٥٣% من مقاعد البرلمان عام ١٩٦٥م ومع استمرار حالة عدم الاستقرار السياسي خاصة مع تصاعد المظاهرات الطلابية ونمو الحركات الشبابية وتوجيه القيادة العسكرية إنذار لرئيس الوزراء "سليمان ديميربدل" بأن الجيش سيمارس حقه الدستوري في تولي مقاليد الحكم إذا استمرت حالة الفوضى السياسية وتصاعد مظاهر عدم الاستقرار السياسي منذ عام ١٩٧١م حتى عام ١٩٨٠ (أحمد، ٢٠٠٢: ١٩).

وتميزت تلك المرحلة بعدم قدرة أياً من الحزبين الرئيسين حزب الشعب الجمهوري وحزب العدالة على تشكيل حكومة الأغلبية، ولم تكن لديهم القدرة في ذلك الوقت على تشكيل حكومة إئتلافية. وفي الفترة من ١٩٧٩م – ١٩٨٠م حدثت موجة عنف شديدة، أسفرت عن اعتقالات عدد من قيادات الأحزاب السياسية وتصاعد العنف السياسي مما أدى إلى تدخل الجيش مرة أخرى مع انقلاب ١٩٨٠م بقيادة "كنعان ايفرين" وفرض الأحكام العرفية ووقف نشاط الأحزاب السياسية ثم حلها، وحل النقابات اليسارية واليمينة القومية وذلك لأن الانقلاب كان يهدف لإحداث تغيير جذري في النظام السياسي، ومن ثم وضع دستور جديد في ١٩٨٢م من خلال لجنة تشريعية فرضتها المؤسسة العسكرية ومجلس الأمن القومي، وتضمن ١٩٣ مادة رسخت فيها مبادئ الجمهورية العلمانية، وأحكمت قبضة السلطة التنفيذية في يد رئيس الأركان التركي "كنعان ايفرين."

وظل وقف نشاط الأحزاب السياسية حتى عام ١٩٨٣م وهو العام الذي تم تأسيس فيه أول حزب سياسي بعد الانقلاب وهو حزب "الديمقراطية القومية" بزعامة الجنرال المتقاعد "تورغت سونالب (أحمد، ٢٠٠٢: ٢٩).

المرحلة الرابعة من ١٩٨٣م الى ٢٠٠١م:

بدء تصاعد تيار الإسلام السياسي منذ أواسط تسعينيات القرن الماضي عن طريق عدد من الأحزاب ذات الطابع الإسلامي والتي واجهت النفوذ الكمالي ومن ضمنها حزب الرفاه الذي أسسه "نجم الدين أربكان" فهو من أنجح تجارب الأحزاب الإسلامية، حيث وصل للسلطة عام ١٩٩٦م وتشكيل حكومة ائتلافية مع حزب "الطريق القويم" ولكن حكومة أربكان لم تستمر طويلاً حيث انتهى عهدها في ١٩٩٧م وانهارت بسبب الانقلاب في ذلك الوقت، ليتم بعدها استبعاد "أربكان" من الحكومة وتتألف حكومة جديدة برئاسة زعيم حزب الوطن "مسعود ديلماز" عام ١٩٩٧م وتم حظر حزب الرفاه نهائياً بحكم قضائي من المحكمة الدستورية العليا عام ١٩٩٨م، وفي عام ٢٠٠٠م كان الحدث الأكبر في تاريخ الحركة السياسية التركية وهو تأسيس حزب "العدالة والتنمية" ليكون هو المعبر عن تيار الإسلام السياسي (المرسي، ١٩٨٧: ١٤).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشكل القانوني لعناصر النظام السياسي التركي:

عندما قامت المجتمعات الإنسانية في السابق تميزت بالبساطة من حيث عدد السكان و الحياة السياسية والاقتصادية البسيطة تبعها ممارسة سياسية غير معقدة علي نفس القدر من البساطة وكانت ممارسة الديمقراطية من خلال مشاركة جميع المواطنين في الحكم من خلال ما سمي في أثينا القديمة بالديمقراطية المباشرة و لكن مع تنامي عدد السكان بات الحكم المباشر أمراً مستحيلاً وتم تاسيس ما يسمي بالبرلمان أو الهيئة التشريعية التي تختص بسن القوانين المنظمة في شتي المجالات و تشارك أفراد الشعب في انتخاب أعضائها وقد استقرت الممارسة الديمقراطية في عدد من المبادي الأساسية في تنظيم قيام الدولة واستقلال القضاء وانتخاب الهيئة التشريعية من قبل الشعب وسلطة البرلمان في مراقبة أعمال الحكومة وعلي الرغم من اختلاف النظم السياسية الديمقراطية من خلال توزيع وظائف الدولة بين سلطاتها الثلاثة لكن الحفاظ علي تلك المجموعة من المبادئ الديمقراطية كان عاملاً مشتركاً بينهم(المرسي، ١٩٨٧: ١٦).

الدستور في تركيا:

يعتبر الدستور الإطار التشريعي الذي يحدد الأدوار للمشاركين في العملية السياسية وحامي لحقوق المواطنين من خلال ما يعرف بالبرلمان حيث يضمن للأفراد الحريات السياسية لتقيهم من بطش المؤسسات السياسية وتختلف قدرة الدساتير من حيث حماية الحريات الأساسية للمواطنين من دولة لاخري وفي تنظيم العلاقة بين المشاركين في العملية السياسية (المرسي، ١٩٨٧: ١٧).

وقد شارك الجيش التركي في عملية وضع دستور ١٩٨٢ الناتج عن انقلاب عسكري عام ١٩٨٠ بسبب عنف سياسي ناشئ بين عدد من الفصائل لذلك عزم الجيش علي البقاء في سدة الحكم لحين حدوث تغيرات سياسية ومؤسسية جوهرية وقبل خروج الجيش من سدة الحكم وتسليم مقاليد السلطة لمدنيين وتأسيس دستور جديد بدلاً من دستور ١٩٦١ وقد فرض دستور ١٩٨٢ قيوداً علي كل الحقوق والحريات الأساسية مثل حرية التعبير مع إضعاف النقابات العمالية ومنع التعاون بين الأحزاب السياسية مع وجود سيطرة قوية للجيش ومجلس الأمن القومي ووجود أدوار متعددة أناطها الدستور التركي للمؤسسة العسكرية ورئيس الأركان (مصطفى، ٢٠٠٢: ٤١).

وكان زعماء الأحزاب السياسية التي حلت مع انقلاب ١٩٨٠ في مقدمة المحتجين علي الفقر الديمقراطي الذي عاني منه الدستور التركي عام ١٩٨٢ و قد خضع الدستور التركي للعديد من التعديلات وفي مارس ١٩٩٣ تم الاتفاق المبدئي علي خمس تعديلات بين الحكومة وحزب الوطن الأم وشملت تغيير سن الانتخاب ليكون ١٨ عام بدلاً من ٢٠ وسن النواب من ٢٥ الي ٣٠ وتوسيع قاعدة العضوية في الأحزاب السياسية حيث يصبح الحق لموظفي الدولة وأعضاء هيئة التدريس في الجامعات بالانضمام للأحزاب السياسية وتمت المرحلة الأخيرة الخاصة بالتصويت علي التعديلات بين الأحزاب البرلمانية في عام ١٩٩٥

السلطة التشريعية في تركيا:

وفقاً لدستور ١٩٨٢ تتجسد السلطة التشريعية في المجلس الوطني الكبير التركي أو البرلمان التركي والمكون من مجلس واحد يضم ٥٥٠ نائباً يتم انتخابهم وفقا لمبدأ الاقتراع العام لمدة خمسة أعوام، و تتم الانتخابات في إطار التمثيل النسبي بمعني إنه يتم تقسيم البلاد لعدد من الدوائر الانتخابية حيث يساوي عدد المحافظات التركية ويعتبر النيل من البرلمانات من خلال التدخل في الوظيفة التشريعية لها وهي جواز إعلان الأحكام العرفية وحالات الطوارئ ولكن النص عليها فقط لا يخل بالتنظيم الديمقراطي ويعتبر الإخلال عند السماح للسلطة التنفيذية بإعلان هذه الحالات دون الرجوع للسلطة التشريعية فهذا يعتبر إخلالاً ديمقراطياً كبيراً وفي الدستور التركي أحكم البرلمان قبضته علي السلطة من خلال مواد الدستور ١١٩، ١٢٠، ١٢١، ١٢٢ (مبارك، ٢٠٠٦: ٥٨).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السلطة التنفيذية:

نظام الحكم في الجمهورية التركية هو خليط بين النظام البرلماني والرئاسي خاصة بعد إقرار التعديل الدستوري الذي ينص علي انتخاب رئيس الجمهورية مباشرة من الشعب بدلاً من انتخابه من البرلمان التركي وتكون مدة ولايته خمس سنوات يمكن تجديدها مرة واحدة وبهذا التعديل أضفي علي منصب رئيس الجمهورية مزيد من القوي الشعبية ويتم مناقشة في البرلمان بجعل تركيا نظام رئاسي ليضفي مزيد من الصلاحيات لرئيس الجمهورية. وما يميز السلطة التنفيذية في تركيا إنها ثنائية حيث تتوزع الصلاحيات والاختصاصات بين رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء، وبحسب الدستور التركي لعام ١٩٨٢ فإن رئيس الجمهورية ممثل لمنصب القائد العام للقوات المسلحة التركية نيابة عن المجلس الوطني. وله الحق في تعيين رئيس الأركان العامة وأعضاء المجلس الاستشاري للدولة وتعيين أعضاء مجلس التعليم العالي وأعضاء المحكمة الدستورية و٢٥% من أعضاء مجلس الدولة (السعيد، ٢٠٠٦: ٧٤).

السلطة القضائية:

يستند القسم القضائي في الدستور لمبدأ سلطة القانون حيث تم تأسيس السلطة القضائية وفقا لمبادئ استقلال المحاكم ويعمل القضاة بشكل مستقل وفقا لمبادئ استقلال المحاكم فهم يحكمون استنادا لأحكام الدستور والقانون وتنقسم السلطة القضائية لثلاث فئات هي (القضاء العدلي، القضاء الإداري، القضاء الخاص) وتدخل المحاكم العسكرية ضمن القضاء العسكري وقد حدث إصلاح قضائي علي أكثر من صعيد (إبراهيم، ٢٠١٥: ٦٣):

قبل عام ٢٠١٤ في ما يتصل بحرية التعبير والصحافة كانت هناك عقوبات وقف النشر وكانت ضمن المادة السادسة من قانون مكافحة الإرهاب وتم صدور قرار بموجبه إلغاء عقوبات وقف النشر عام ٢٠١٢ وتم إلغاء القرارات الخاصة بمصادرة الصحف المطبوعة حتي ٣١ ديسمبر عام ٢٠١٢.

تفعيل ما يسمي بقاضي الحريات وهي تعني وجود قضاة مسئولين عن الحريات والحكم علي القضايا الخاصة بالاعتقال والتحري والتنصت علي المكالمات.

الأحزاب السياسية:

تحول تركيا من نظام الحزب الواحد إلي التعددية الحزبية:

تعود جذور نشوء الأحزاب السياسية في تركيا إلى أواخر العهد العثماني مع ظهور جمعية الاتحاد والترقي، وحزب الأحرار في الفترة الممتدة بين عامي 1909-1924. وقد ترافق ظهور هذه الجمعيات والأحزاب مع ضعف السلطة المركزية للدولة والتأثير المتنامي للأقليات وموجة التغريب وارتباطها بالدول الغربية (رمضان، ٢٠١٣: ١٠٤).

ويمكن القول بأن التاريخ السياسي التركي الحديث حافل بالعديد من الأحزاب السياسية التي أسست في فترات مختلفة أضمحل بعضها وتلاشى، أو استمر بأشكال وأسماء وصيغ أخرى، أو بقي كما هو كحال حزب الشعب الجمهوري الذي أسسه مصطفى كمال أتاتورك عام ١٩٢٣م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد مرت التجربة التركية بمرحلتين أساسيتان في تجربتها السياسية الحزبية، فقد بدأت بمرحلة الحزب الواحد حيث كانت منذ تأسيس الجمهورية منذ عام ١٩٢٣ وحتى عام ١٩٥٠، حكم في المرحلة الأولى حزب الشعب الجمهوري الذي أسسه وترأسه مصطفى كمال أتاتورك، مؤسس النظام الجمهوري في تركيا ورئيس الجيش بوصفه القائد الأعلى للقوات المسلحة التركية، فجمع أتاتورك بين رئاسة الحزب السياسي الحاكم ورئاسة المؤسسة العسكرية الحاكمة معاً، فأصبحت الجمهورية التركية محكومة من المؤسسة السياسية والعسكرية باجتماع الرئاستين في شخص رئيس الجمهورية ومؤسسها الجديد، ولكن رغم استمرار نموذج هذا الحكم في تركيا لأكثر من عقدين إلا أنه سرعان ما أعلن فشله بسبب إصرار الجيش على فرض الأيديولوجيا العلمانية المتشددة، تلك العلمانية التي استوردها حزب الشعب الجمهوري من أوروبا لتحديث تركيا من وجهة نظره وفرضها بالقوة العسكرية وحكم الحزب الواحد الذي يمسك بكل مقاليد الدولة بالكامل، غير أن هذا النظام قد عرض البلاد إلى مصاعب عديدة مثل الرفض الشعبي لنظام الحكم، أضعف الاقتصاد والمعارضة الخارجية من أمريكا والدول الأوربية فلم يكن هناك مفر من الاستجابة إلى المطالب الداخلية والخارجية، مما أدى الى إجراء انتخابات برلمانية على أساس التعدد الحزبي وفق النظام البرلماني التركي، وهو ما تم عام ١٩٥٠ من انتخابات برلمانية متعددة الأحزاب فاز فيها الحزب الديمقراطي بزعامة عدنان مندريس بأغلبية برلمانية مكنته من تشكيل أول حكومة برلمانية منتخبة من الشعب التركي مع وجود منافس حزبي آخر هو حزب الشعب الجمهوري الذي حكم قبله لنحو ٢٥ عاما منفردا ومن هنا نجد أن بداية التعدد الحزبي في تركيا كانت عام ١٩٥٠ ولكن كان الحزب الجمهوري يمارس نفوذه من وراء الستار فلم يكن حينها تعدد حزبي بشكل حقيقي (عبدالفتاح، ٢٠١٧: ٥١).

أولاً : دخلت تركيا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية مرحلة جديدة وهي صراع الأحزاب وكان ذلك في عام ١٩٤٦، فانتقل النقاش والجدل من السياسة والديمقراطية إلي الدين والعلمانية، فازدياد الحرية السياسية وتطورها أدي إلي إعادة تناول العلمانية وتوجهاتها، وبإيجاز كان هناك ثلاث قيادات متصارعة آنذاك (إبراهيم، ٢٠١٥: ٦٩):

- المحافظون: ويرون في الدين ضرورة ملحة لتطور الجانب الروحي في الفرد والمجتمع، ويعد ذلك نظاماً تربوياً لا يمكن إغفاله.

- المعتدلون: وهم إلي جانب ميلهم نحو المحافظين يعتبرون أن الدين من الحقوق الشخصية لكل فرد، أي أنه حق من حقوق الإنسان طالما أن الحرية الدينية مكفولة.

التيار العلماني: كان معارضا للدين أياً كانت الدوافع والغايات.

وفيما يلى استعراض لأهم الأحزاب التي تتواجد على الساحة التركية التي تتمثل فيها هذه التيارات وتعبر عن التعدد الحزبي في تركيا (مسلط، ٢٠٠٨: ٥٠):

الحزب الديمقراطي: يعد إنشاء هذا الحزب هو اللبنة الأولى في نظام تعدد الأحزاب في تركيا بعد الحرب العالمية الثانية، أسس هذا الحزب جلال بايار بعد توليه رئاسة الجمهورية وفوز حزبه في الانتخابات، وتولي رئاسته بعده "عدنان مندرس" وكان الحزب الديمقراطي يتبني الدين كوسيلة، كما أن هذا الحزب كان يعتبر الحرية الدينية من الحريات الأساسية للأفراد، فمادام المجتمع التركي مجتمعا مسلما، ينبغي السماح للمواطنين بتلبية مشاعرهم الدينية بالشكل والكيفية، واللغة التي يرتضونها لأنفسهم شريطة عدم الزج بالدين في المسائل السياسية اليومية، والعلمانية عندهم تحترم حرية التفكير، ولكنها لا تسمح بإستخدام هذا التفكر في أهداف سياسية للدين، وكان عليهم أن يجدوا صيغة معتدلة بين ذلك، ومن ثم فإن أول إجراء للحزب الديمقراطي بعد توليته السلطة هو تعديل المادة ٥٢٦ من قانون العقوبات، والتي كانت تمنع الأذان باللغة العربية، فأزالت الهيئة الشرعية هذا الحظر دون أية صعوبات في المجلس.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي الحقيقة أنه رغم كل الإنجازات التي قام بها الحزب الديمقراطي إلا أن الأحوال الاقتصادية في البلاد ساءت للغاية، لدرجة أن الحكومة تلقت إعانات من أمريكا مما جعل الشعب ينزعج والمعارضة المتمثلة في حزب الشعب الجمهوري صوتها يرتفع رغم إلغاء الحكومة هذا الحزب المعارض، والقبض علي، واعتقال أعضائه البارزين لكسب ثقة الاتجاه الإسلامي في تركيا (غول، ٢٠١٦: ٢٧).

حزب العدالة: يعد هذا الحزب امتدادا للحزب الديمقراطي الذي أسسه سليمان دميرال، وكان يهدف هذا الحزب إلي إعادة الاعتبار للديمقراطيين. ومن ثم تأسس من أعضاء الحزب الديمقراطي السابقين منذ رئاسة الجنرال " جمال جورسل" صاحب الدور الفعال في الحياة العسكرية التركية، والانقلاب السابق ضد الحزب الديمقراطي، وصرح جمال جورسل لأعضاء اللجنة المشكلة من قبل القوات المسلحة التركية أنه قد أضيفت مادة في القانون تنص صراحة علي عدم استغلال الدين للأهداف السياسية (عبدالفتاح، ٢٠١٧: ٨١).

حزب النظام الوطني: أراد لفيف من كبار الموظفين ورجال الأعمال تكوين حزب إسلامي نتيجة لما حدث من خلاف في الغرف التجارية الصناعية، فقاموا بتأسيس حزب النظام الوطني عام ١٩٧٠ برئاسة نجم الدين أربكان رئيس الغرف التجارية سابقا، وكان حزب النظام الوطني أول تكوين سياسي جاد يشكله الإسلاميون المعارضون بعد بداية حركة التغريب في الدولة العثمانية ولقد كان فكر أربكان السياسي مختلفا عن نظيره دميرال في السياسة العامة لتركيا خارجيا وداخلياً، فبالنسبة للسياسية الخارجية كان لا يرغب في انضمام تركيا إلي السوق الأوروبية المشتركة، وحجته أن تركيا ينبغي أن تكون عضوا في السوق الشرقية المشتركة، وليست السوق الغربية المشتركة لأن تركيا تختلف في علاقاتها مع الغرب، أما السوق الأوروبية في الوقت الراهن مثل بيت من ثلاثة طوابق، اليهود والأمريكان يعيشون في الطابق العلوي، والعمالة الأوروبية في الوسط، وهم في مسعي لإيجاد خدم لسكني البدروم، وذلك هو سبب رغبتهم في ضم تركيا إلي السوق الأوروبية المشتركة، أما بالنسبة للسياسة الداخلية للحزب، فقد صرح أربكان بأن حزب النظام الوطني لا يقبل عضوية الماسونيين والشيوعيين واليهود والصهاينة (غول، ٢٠١٦: ٢٩).

وخلاصة القول، إن تأسيس حزب النظام الوطني كان بسبب تضييق الثورة التركية الخناق على الإسلام، والاستهانة بقوته، وليس من أجل خلافات وصراعات في المصالح الاقتصادية (بهاء الدين، ٢٠١٦: ٤٣).

حزب السلامة القومي: أسس حزب السلامة الوطني عام ١٩٧٣ نجم الدين أربكان وترأسه سليمان عارف في زمان رئاسة فخري قوره تورك، وأعلن أن هذا الحزب حزب إسلامي مناضل، ومن ثم ما لبث أن أصدرت المحكمة حكما بحله بحجة أنه نشر أفكارا بطريقة غير قانونية تخالف العلمانية. ولقد نجح حزب السلامة الوطني في انتخابات ١٩٧٣ و١٩٧٧ في الحصول علي نسبة من المقاعد البرلمانية، أسس حزب السلامة الوطني عام ١٩٧٣ نجم الدين أربكان وترأسه سليمان عارف في زمان رئاسة فخري قوره تورك، وأعلن أن هذا الحزب حزب إسلامي مناضل، ومن ثم ما لبث أن أصدرت المحكمة حكما بحله بحجة أنه نشر أفكارا بطريقة غير قانونية تخالف العلمانية، واحتل حزب السلامة القومي الموقع الثالث في انتخابات ١٩٧٣ علي خريطة الأحزاب في تركيا، وأهم مبادئه السلام والأمن في الداخل، وامتزاج الأمة بالدولة، والنهضة المادية، ورغم أن الحزب لم يشر إلي الإسلام في مبادئه إلا أنه اعتمد عليه في دعايته الانتخابية . كما اعتمد حزب السلامة في سياسته علي الموضوعات الدينية، ووجه عناية وضرورة تطوير علاقة تركيا للعالمين العربي والإسلامي في جميع الميادين، كما طالب بقطع العلاقات مع إسرائيل، وفتح مكتب لمنظمة التحرير الفلسطينية ووقف التعامل بالربا، وكذلك وقف محاولات الانضمام إلي السوق الأوروبية المشتركة، وركز علي الدعوة إلي إنشاء سوق إسلامي مشترك (مسلط، ٢٠٠٨: ٥٢)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حزب الحركة القومية: أسس هذا الحزب ألب أرسلان توركش عام ١٩٧٣ ويعتبر امتداداً حقيقياً لحزب الشعب الجمهوري وحاول هذا الحزب التمييز بين الإسلام والنمو الاقتصادي، واستمر الحزب حتي عام ١٩٧٨ و بعدها أصدر رئيس الجمهورية قراراً بحل جميع الأحزاب ومن ثم ظلت تركيا بعد ذلك تحكم حكماً عسكرياً (غول، ٢٠١٦: ٤٤).

حزب الرفاه: أُنشئ هذا الحزب عام ١٩٨٣ ويعد امتداداً لحزب السلامة وكانت السلطة العسكرية ومجلس الأمن لا يرغبن في إشتراكه في الإنتخابات ووضعوا العراقيل التي أصبحت حائلاً له عن خوض الانتخابات، ولكن خاض الحزب فيما بعد العديد من الإنتخابات التي حقق فيها نجاحاً كبيراً ومنها انتخابات ١٩٩٥ التي حقق فيها الحزب المركز الأول

حزب السعادة: أسس أربقان حزب السعادة عقب إصدار المحكمة حكما بحل حزب الرفاه نظرا لميوله الإسلامية.

حزب الفضيلة: أُسس هذا الحزب لمواصلة المسيرة السياسية لحزب السعادة وحزب الرفاه والأحزاب الإسلامية، فالأيديولوجية الفكرية التي كان يتبناها لم تختلف كثيرا عن هذه الأحزاب، وتولي قيادة الحزب فتح الله أرياش

المطلب الثاني: هيكل النظام السياسي الايراني:

لا يمكن فهم النظام السياسي للجمهورية الإسلامية الإيرانية من غير الرجوع إلى السياقات العامة التي اندلعت من خلالها الثورة الإيرانية في العام ١٩٧٩، والتي بدورها أسست لنظام سياسي متميز في شكله ومضمونه عن غيره. وبالعودة إلى الوراء قليلا، من المهم التأكيد على أن الثورة الإسلامية في إيران التي وقعت في نهاية عقد السبعينيات من القرن العشرين قد اتخذت لها مساراً مغايراً عن النموذج الثوري الذي كان سائداً في العالم الثالث آنذاك والذي تمثل بالثورة على الأنظمة الرأسمالية الموالية للغرب وإحلال أنظمة حكم شمولية اشتراكية. لم تكن الثورة الإسلامية بتدبير من المعسكر الشرقي الاشتراكي ضد المعسكر الغربي الرأسمالي، بل كانت ثورة نابعة من عمق المجتمع الإيراني؛ والديني منه على وجه الخصوص، ومتجهة بمشروع معد مسبقاً إلى إحلال نظام إسلامي، يقوم على نظرية الولي الفقيه التي تعتبر التمظهر الأكثر تطوراً في بنية العقل السياسي الشيعي (عبد الحميد، ٢٠٠٦: ١١).

لم يكن الخميني - وهو الأب الروحي لنظرية الولي الفقيه - يقصد من ثورته الاكتفاء بالإطاحة بنظام ملكي موالي للغرب فقط، بل كان يهدف إلى تأسيس دولة، ونظام سياسي يقوم على نظرية سياسية ثيوقراطية، والتي شهدت مسارات من التطور عبر التاريخ حتى وصلت إلى شكلها الناضج والعملي على يديه. فقد تم الدمج ولأول مرة في تاريخ المذهب الشيعي بين المنصب السياسي والمقام الديني في منصب واحد، وبيد رجل واحد. ومن هنا يمكن الاطمئنان إلى الافتراض الذي يقول: بأن الجمهورية الإسلامية الإيرانية الحديثة هي امتداد للدولة الصفوية مع اختلاف بسيط هو أن الفقيه كان يقوم بدور مانح الشرعية للحاكم في الدولة الصفوية بينما أصبح هو الحاكم ذاته في الجمهورية الإسلامية

ومن هناك لم يكن مفهوم الدولة وفق نظرية الولي الفقيه مقتصراً على الإدارة الوظيفية لمؤسسات الدولة الشرعية بل تعداه إلى فرض حالة من الوصاية الوجدانية على الشعب، والتحكم في تصوراته ومنطلقاته الدينية والشخصية، ولذلك لم يكن مستغرباً أن يتم النص في دستور الجمهورية الإسلامية على أن يكون الرئيس الإيراني منتمياً لمذهب الدولة الرسمي وليس دينها الرسمي، فالرئيس يجب أن يكون شيعياً اثنى عشرياً وليس مسلماً فقط. وفي ذات السياق، فالوالي الفقيه الذي تعود إليه كل السلطات يعتبر الحاكم السياسي والمرشد الديني في الوقت ذاته، فهو نائب الإمام المعصوم الغائب وفق العقيدة الإثنى عشرية، والنيابة رغم أنها نيابة وظيفة لا نيابة مقام إلا أنه تمنح الولي الفقيه سلطة الإمام في كافة المجالات، ولذلك يكتسب موقعه نوعاً من القداسة تجعل من أحكامه ذات صفة ألوهية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومع ذلك لم يكتف الولي الفقيه بقداسة موقعه لإحكام قبضته على مقاليد الحكم؛ ففي نهاية المطاف فإن الدول لا تحكم فقط بكلمة الله بل بأنظمة ومؤسسات قادرة على ضبط النظام وتسير عجلة الاقتصاد والتنمية، ومن هنا كان تميز النظام الإيراني الإسلامي في إنشاء وتكوين المؤسسات والأجهزة الشرعية الكثيرة والمتداخلة فيما بينها والتي من شأنها أن تعمل على تركيز السلطة في يد طبقة واحدة هي طبقة الفقهاء، وتحصن موقع الولي الفقيه، وتضمن استمرار واستقرار نظام الحكم والثورة. فعلى سبيل المثال تم إنشاء الحرس الثوري كقوة عسكرية موازية بل ومتفوقه على القوات العسكرية النظامية؛ وإنشاء مجلس صيانة الدستور ليكون وصياً على مجلس الشورى (البرلمان)، ثم إنشاء مجمع تشخيص مصلحة النظام ليبت في الخلافات التي قد تقع بين مجلس الشورى ومجلس صيانة الدستور (المؤمن، ٢٠١٤: ١٩).

أما من حيث موقع إيران على خريطة النظام الدولي، فقد حاول الخميني أن يرسم لإيران خطاً مغايراً بعيداً عن التنافس بين المعسكرين الشرقي – السوفيتي، والغربي – الأمريكي، حيث كان شعار الثورة الإيرانية منذ البداية: "لا شرقية ولا غربية بل حكومة إسلامية"؛ وفي حين جعل من الولايات المتحدة العدو الأول لإيران والثورة، ونعتها بالشيطان الأكبر، حاول أن يحافظ على مسافة أمان من الاتحاد السوفيتي دون العمل على استفزازه، فقد كان للمعسكر الشرقي أهمية خاصة لإيران، فبعيد المقاطعة الغربية للنظام الثوري الإسلامي، وجدت إيران في الأسواق الاشتراكية متنفساً اقتصادياً لها. إن الحياد، وعدم الدوران في فلك أي من العسكرين الشرقي والغربي، كان من أهم ركائز السياسة الخارجية للإمام الخميني (محمد نور، ٢٠٠٥: ٣٧).

آمنت إيران الثورة بأن النظام الدولي القائم على القطبين لا بدَّ وأنه قد وصل لنهايته، فمع ظهور الجمهورية الإسلامية كان هناك قطب ثالث قائم على النموذج الإسلامي (الشيعي) قد أخذ في الظهور والتمدد. ومن هنا تبنت إيران مبدأ تصدير الثورة كواحد من الركائز الرئيسية الأخرى في سياستها الخارجية، فقد جادل الإيرانيون بأن الأنظمة القائمة على مبدأ الثورة الإسلامية قادرة على تشكيل نموذج موازي للنموذجين السائدين آنذاك في النظام الدولي، بالإضافة إلى أن الدول التي سوف تتبنى هذا النموذج من شأنها أن تتعايش بسلام. فمن حيث المبدأ فكما أن الدول الديمقراطية لا تتحارب فيما بينها، رأى الإيرانيون أن الدول الثورية أيضا لا تتحارب فيما بينها (المؤمن، ٢٠١٤: ٢١).

في النهاية علينا التأكيد بأن الجمهورية الإسلامية الإيرانية تعتبر دولة وثورة في آنٍ واحد، وهي وإن لم تتخل عن الثورة فإنها لم تهمل بناء الدولة. كما أنها كيان له مشروع يسعى لتحقيقه. وبالرغم من تداخل المنطلقات الدينية والسياسية في تحديد سلوكها السياسي سواء مع الفاعلين الخارجيين أم الداخليين، فإن إيران لا شك تبقى دولة لا يمكن تجاهلها في أي ترتيبات إقليمية، وهي كغيرها من اللاعبين تسعى لتعزيز قوتها ونفوذها بما يضمن لها أمنها واستقرارها، فهي بذلك لا تشذ عن غيرها من الدول في النظام الدولي القائم، ولا بدَّ من التعامل معها ضمن هذه المحددات الواقعية للوصول ربما لتفاهمات أو صيغ يمكن أن تعيد الاستقرار إلى المنطقة من جديد. تتميز تركيبة منظومة صنع القرار الإيراني بثنائية المؤسسات والاستراتيجيات، حيث يقابل كل مؤسسة للدولة مؤسسة للثورة ولاؤها الأول والأخير للولي الفقيه (محمد نور، ٢٠٠٥: ٣٨).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولاً: المؤسسات السياسية:

فيما يلي تفصيل صلاحيات ومسؤوليات أهم المناصب في النظام السياسي الإيراني وفق حجم السلطات:

المرشد الأعلى (غير منتخب):

الولي الفقيه أو المرشد الأعلى منصب أحدثه الخميني بعد انتصار الثورة الإيرانية، ويعدّ المنصب السياسي الديني الأعلى في البلاد حيث يقوم من يشغره بنيابة "الإمام المهدي" حتى خروجه في آخر الزمان. مهامه الدينية هي الإفتاء والبتّ في الأحكام، أمّا سياسياً فلديه كافة الصلاحيات الدستورية التي تخوّله تخطي وتعطيل كافة المناصب والقرارات الرسمية عدا قرار عزله الصادر عن مجلس الخبراء.

يتمّ انتخاب المرشد الأعلى من مجلس الخبراء، وتمتد ولايته مدى الحياة نظرياً وفقاً للمادة (١١١) من الدستور. ويحقّ للمجلس عزله إذا ثبت عجزه عن أداء وظائفه القانونية، أو فقده لأحد مكونات أهليته المنصوص عليها في الدستور.

يحدّد الدستور مسؤوليات وصلاحيات المرشد الأعلى كالتالي (نور الدين، ٢٠٠٧: ١٥):

تنصيب وعزل وقبول استقالة كل من:

-فقهاء مجلس صيانة الدستور.

-رئيس السلطة القضائية.

-رئيس مؤسسة الإذاعة والتلفزيون في جمهورية إيران الإسلامية.

-رئيس أركان القيادة المشتركة.

-القائد العام لقوات حرس الثورة الإيرانية.

-القيادات العليا للقوات المسلحة وقوى الأمن الداخلي.

-تنظيم العلاقة بين السلطات الثلاث.

-المصادقة على تنصيب رئيس الجمهورية بعد انتخابه من قبل الشعب.

-تحديد السياسات العامة لنظام جمهورية إيران الإسلامية بعد التشاور مع مجتمع تشخيص مصلحة النظام.

-الإشراف على تنفيذ السياسات العامة.

-تعيين ستة أعضاء ستة من مجلس خبراء القيادة المكون من اثني عشر شخصاً.

-إصدار الأمر بالاستفتاء العام.

-إعلان الحرب والسلام والنفير العام.

-عزل رئيس الجمهورية.

-العفو العام وإلغاء عقوبات الإعدام.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الرئاسة (منتخب):

يعتبر رئيس الجمهورية أعلى مسؤول رسمي في البلاد بعد مقام المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية. وهو صاحب المسؤولية عن تنفيذ الدستور ورئاسة السلطة التنفيذية، إلا فيما يتعلق بمسؤوليات المرشد الأعلى. ويُنتخب رئيس الجمهورية لفترة مدتها أربع سنوات بوسيلة التصويت المباشر من الشعب، وليس لديه الحق في تولّي منصبه أكثر من مرتين (محمد نور، ٢٠٠٥: ٣٩).

صلاحيات رئيس الجمهورية:

رئاسة السلطة التنفيذية، وهذا يعني أنه يقوم مقام منصب رئيس الوزراء وحصر صلاحيات السلطة التنفيذية بيد رئيس الجمهورية فقط.

تعيين وعزل الوزراء، بشرط موافقة مجلس الشورى.

الإشراف على هيئة التخطيط والميزانية.

قيادة مجلس الأمن القومي (نور الدين، ٢٠٠٧: ١٧).

تنص المادة ١١٥ من الدستور على ضرورة توافر الشروط التالية في منصب الرئيس:

إيراني الجنسية

ذو إدارة وحنكة وافية

حسن السلوك والأمانة

مؤمن بالمبادئ الأساسية للجمهورية الإسلامية الإيرانية

يعتنق المذهب الرسمي للبلاد

السلطة القضائية (غير منتخب):

لا تخرج السلطة القضائية عن السياق العام لآلية الحكم في إيران وتبعيتها المباشرة للولي الفقيه، ومهمة السلطة القضائية بحسب الدستور إحقاق العدالة، ويرأسها شخص مجتهد وعادل ومطلع على الأمور القضائية يعينه المرشد الأعلى لمدة خمس سنوات. وتطبّق السلطة القضائية الأحكام الشرعية وفق المذهب الشيعي الجعفري، وتمّ ذلك في سنة ١٩٨٤ بعد إلغاء كافة القوانين الوضعية السابقة انسجاماً مع المرسوم الذي أصدره الخميني عام ١٩٨٢ (نور الدين، ٢٠٠٧: ٢٣).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

صلاحيات رئيس السلطة القضائية (عبد الحميد، ٢٠٠٦: ٧٤):

تنصيب وعزل القضاة.

نقل وتحديد وظائف وترفيع القضاة.

تشكيل المحكمة العليا للبلاد.

الإشراف على صحة تنفيذ القوانين في المحاكم وتوحيد المسيرة القضائية وأدائها لمسؤولياتها القضائية.

السلطة التشريعية (منتخب):

أ. مجلس الشورى(البرلمان):

وينص الدستور على المهام التالية للبرلمان (نور الدين، ٢٠٠٧: ٢٦):

إعداد التشريعات.

إعلان الحرب.

منح الحقوق الخاصة بإقامة قواعد عسكرية.

المصادقة على المعاهدات الدولية.

الموافقة على إعلان حالة الطوارئ في البلاد.

عزل رئيس الجمهورية ووزرائه المعينين من قبله.

تتجدد ولاية البرلمان كل أربعة أعوام، ويضم ٢٩٠ عضواً منتخبين عن طريق الاقتراع الحر المباشر، ويجب أن تتوفر شروط التالية في المرشح:

إيراني الجنسية.

ألا يقل عمره عن ٢٥ عاماً، وألا يزيد عن ٨٥ عاماً.

الحصول على أغلبية مطلقة.

الحصول على موافقة مجلس صيانة الدستور.

ب. مجلس خبراء القيادة:

مجلس خبراء القيادة الإيرانية هو أحد الأفرع التشريعية في البلاد من صلاحيته صيانة الدستور وتعيين المرشد الأعلى الثورة الإسلامية في إيران، ويتألف حالياً من ٨٦ عضواً يتمّ انتخابهم عن طريق اقتراع شعبي مباشر لدورة واحدة مدتها ثماني سنوات. عين أول مجلس خبراء عام ١٩٧٩ من ٧٠ عضواً بأمر من الخميني لمراجعة مسودات الدستور تجهيزاً لطرحه لاستفتاء شعبي. ارتفع عدد أعضائه إلى ٨٣ عضواً عام ١٩٨٢ ليعكس عدد السكّان حيث يحق لكل محافظة انتخاب عضو إضافي لكل ٥٠٠ ألف نسمة فيما لو زاد عدد سكّانها عن المليون، ورفع مؤخراً إلى ٨٦ عضواً ليس فيهم امرأة واحدة، وغالبية هؤلاء الأعضاء من رجال الدين .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يتمّ انتخاب أعضاء مجلس الخبراء بواسطة اقتراع شعبي عام ويجتمع أعضاؤه في دورة عادية مرة واحدة كل سنة. وتبلغ مدة مجلس الخبراء ثماني سنوات. وأعضاؤه غير ممنوعين من تولّي المناصب الحكومية المختلفة (نور الدين، ٢٠٠٧: ٣٠).

ج. مجلس صيانة الدستور:

يعد مجلس صيانة الدستور أحد أفرع السلطة التشريعية وأقواها لما يتمتع به من حق نقض القوانين الصادرة عن البرلمان إذا تنافت مع مبادئ الشريعة الإسلامية، أو مبادئ الثورة الإيرانية وفق المادة ٩٨ من الدستور. يعين المرشد الأعلى نصف أعضائه المكونين من ١٢ فرداً فيما يعين رئيس السلطة القضائية نصفها الآخر، علماً أنه رئيس السلطة القضائية يرشحه رئيس الجمهورية ويصادق على تعيينه المرشد الأعلى.

مجمع تشخيص مصلحة النظام (غير منتخب):

هيئة استشارية يتم تعيين أعضائها الـ ٣٩ من قبل المرشد الأعلى ويسند إليها مهمتين رئيسيتين وفق المادة ١١٢ من الدستور الإيراني وهي حل الخلافات والأزمات الواقعة بين مجلس الشورى ومجلس صيانة الدستور، وتقديم النصح والمشورة للمرشد الأعلى.

مجلس الأمن القومي الإيراني (غير منتخب):

مهمته الدفاع عن الثورة الإسلامية ومصالح البلاد الاستراتيجية ويترأسه رئيس الجمهورية، ويضم كبار القيادات العسكرية والسياسية والقضائية. ويختص مجلس الأمن الوطني الأعلى بتعيين السياسات الدفاعية والأمنية للبلاد في إطار السياسات العامة التي يحددها المرشد الأعلى، فينا ينسق النشاطات السياسية والأمنية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية ذات العلاقة بالأمن والدفاع وفق المادة ١٧٦ من الدستور.

المجلس الاستراتيجي للعلاقات الخارجية (غير منتخب):

شكل المجلس عام ٢٠٠٦ ومهامه تقديم المشورة ومراقبة أداء الحكومة الخارجي، والاستفادة من خبرة الدبلوماسيين القدامى.

ثانياً: المؤسسة العسكرية :

كسائر المؤسسات الرسمية الإيرانية تتسم المؤسسة العسكرية بثنائية مؤسسات الدولة المتمثلة بالجيش الإيراني، ومؤسسات الثورة المتمثلة بالحرس الثوري.

الجيش الإيراني:

يعتبر الجيش الإيراني أو" Artesh العسكرية التقليدية لإيران" وجزء من القوات المسلحة لجمهورية إيران الإسلامية. ومهمة الجيش حماية وحدة أراضي الدولة الإيرانية من التهديدات الخارجية والداخلية.

أعتبر الجيش الإيراني ما قبل اندلاع الثورة الإسلامية الطفل المدلّل للولايات المتحدة في المنطقة، حيث قامت الحكومات الأمريكية المتتالية بدعمه وتسليحه بأحدث التقنيات لمواجهة خطر تمدد الاتحاد السوفيتي في بحر قزوين وللحدّ من الطموحات القومية العربية في المشرق العربي. اعتمد الشاه على الجيش الإيراني في توطيد أركان وحكمه وفي قمع معارضيه

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولقد ارتكب الضباط الإيرانيين في هذا الصدد العديد من الجرائم بحق المدنيين مما أورث كرهاً بين شرائح واسعة من الشعب. شهد الجيش الإيراني أبان انتصار الثورة الإسلامية انشقاق ٦٠٪ من عناصره، ولقد سعت حكومة الخميني لتعزيز قوتها على الصعيد الداخلي من خلال شن عملية تطهير الجيش من الضباط على صلة وثيقة مع أسرة بهلوي. وعلى الرغم من نجاح الثورة في تطهير الجيش وفي تطويعه بشكل كامل لخدمة النظام الجديد، لم يحظَ الجيش بدرجة الاهتمام بنظيره الثوري (الحرس الثوري)، وينعكس ذلك بشكل واضح في ميزانيته التي تبلغ ثلث ميزانية الحرس الثوري (الزويدي، ٢٠١٢: ١٥).

قوات الحرس الثوري: عقب الثورة في ٥ مايو/ أيار عام ١٩٧٩ بهدف حماية الثورة ومكتسباتها. وتفصّل المادة ١٥٠ من الدستور مهام الحرس كالتالي :يحافظ حرس الثورة الإسلامية الإيرانية على منجزات ودور الثورة وفي نطاق واجبات هذه الهيئة، ومجالات مسؤوليتها يوازي الواجبات التي تقع على القوات المسلحة الأخرى التي يحددها القانون، مع التركيز على التعاون الأخوي والانسجام فيما بينها. وتكمن أهمية الحرس الثوري في بنائه العقائدي القائم على الطاعة العمياء للمرشد الأعلى، ويقوم الأخير بتعيين كوادره الإدارية والقيادية حسب معيار الولاء والوفاء له (سعيد، ٢٠٠٨: ١٢).

ساعدت قوات الحرس الثوري جبهة الخميني في صراعه ضد حلفائه الثوريين، كجماعة مجاهدي خلق، كما عملت كثقل مضاد للمؤسسة العسكرية النظامية الموالية للشاه. وبعد زوال الأسباب الداعية لإنشاء الحرس شكّل الخميني لجنة بهدف دمج الحرس بمؤسسات الجيش، ولكن لم يتسنّ متابعة أعمال اللجنة إلى وفاة الخميني. وقام علي خامنئي إثر تعيينه بمنصب المرشد الأعلى للثورة بحلّ اللجنة للحفاظ على حليف ونصير قوي على الصعيد الداخلي. والجدير بالذكر أن رفسنجاني كان أكبر المساندين لعمل اللجنة التي كانت ستقضي إلى تحويل الحرس إلى جيش محترف، وإلغاء الثنائية الموجودة بينه وبين الجيش، وبالتالي ترسيخ دور مؤسسات الدولة على حساب مؤسسات الثورة.

يعتبر الحرس الثوري الإيراني الذراع الأقوى لصناعة وتنفيذ السياسة الخارجية الإيرانية، ولقد مكنه دوره في تصدير الثورة الإيرانية من تأكيد مكانته وأهميته في الأمن القومي الإيراني. وتحظى وزارة الخارجية باهتمام خاص لدى الحرس الثوري، لكونها أحد أهم مراكز صنع قرار السياسة الخارجية. وقد كان لبعض مسؤولي الخارجية الإيرانية من المحسوبين على الحرس الثوري بصمات واضحة فيما آلت إليه علاقات إيران الخارجية (نور الدين، ٢٠٠٧: ٣٣).

يقارب عدد قوات الحرس الثوري الإيراني حوالي ١٢٥ ألف مجند و٩٠ ألف متطوع و٣٠٠ ألف احتياطي، وينفذون مهماتهم في أسلحة البر والجو، ويمتلكون أسلحة نوعية وحديثة، ويتكون من خمس فيالق أو وحدات رئيسية، يرأسها حالياً مجتمعةً اللواء محمد على جعفري، وهي (الزويدي، ٢٠١٢: ٢٩):

قوات التعبئة (الباسيج): أسست قوات الباسيج إثر انتصار الثورة الإسلامية الإيرانية في عام ١٩٨٠ تلبية لنداء الخميني لإنشاء جيش الـ ٢٠ مليون رجل. تتميز الباسيج بكونها الجهاز الأساس لاستقطاب الشباب وتجنيدهم في خدمة المرشد الأعلى ومؤسسات الثورة، ويحظى المنتسبين إليها بامتيازات خاصة على مستوى مؤسسات الدولة. تضم الباسيج ٩٠ ألف متطوع، و٣٠٠ ألف مجند احتياطي، وتنشط في تجنيد أعداد أكبر أبان الحرب ليصل عدد المتطوعين فيها للملايين، ويقودها حالياً اللواء محمد رضا نقدي (عراقي المولد).

تساهم الباسيج في ضبط الأمن الداخلي من خلال تسيير دوريات في المدن بالإضافة إلى قيامها بمهام شرطة الآداب، ولقد تمّ استدعاها النظام في عدّة مناسبات لقمع المعارضة، كان أحدثها أثناء أحداث ٢٠٠٩، إثر انتصار أحمدي نجاد في الانتخابات الرئاسية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لا يقتصر نشاط الباسيج على الصعيد الداخلي، بل لها نشاطات خارج البلاد خصوصاً في تجنيد الأجانب المليشياوية، فلقد تدخلت على سبيل المثال لا الحصر في تشكيل قوات محلية في العراق بدعوى حماية المراقد، وكذلك في سورية حيث أرسل عشرات آلاف الشيعة الأفغان الهزارة للدفاع عن نظام الأسد.

فيلق القدس: تعتبر قوات فيلق القدس بمثابة القوات الخاصة للحرس الثوري، وهي الجهة الرئيسية المسؤولة عن العمليات العسكرية خارج حدود البلاد. تولى اللواء قاسم سليماني قيادة الفيلق في العام ٢٠١١ وينوبه حسين همداني، وعدد المنجدين فيه ٥٠٠٠ وفق مصادرٍ إعلامية (نور الدين، ٢٠٠٧: ٣٦).

أُنشِئ فيلق القدس في حرب الخليج الأولى لمواجهة العراق، ونشط لاحقاً في تدريب وتسليح المليشيات المناوئة لأعداء النظام الإيراني إقليمياً ودولياً، وقد دعم الفيلق عبد العلي مزاري رئيس حزب الوحدة الشيعي ضد حكومة محمد نجيب الله في أفغانستان، والتحالف الشمالي بقيادة أحمد شاه مسعود ضد حركة طالبان، وطالبان والقاعدة لاحقاً ضد الغزو الأمريكي، كما لها علاقات شبه رسمية مع كل من حزب الله اللبناني، وحماس والجهاد الإسلامي، والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين.

ينقسم الفيلق إلى عدّة وحدات جميعها ينشط خارج إيران، أشهرها الوحدة ٤٠٠، وهي وحدة العمليات الخاصة يقودها حامد عبد الإله، والوحدة ١٩٠ اللوجستية المسؤولية عن تسليح أذرع الحرس الثوري في العالم ويقودها بهنام شهرياري (نور الدين، ٢٠٠٧: ٤١).

ثالثاً: الأحزاب السياسية الإيرانية:

لا تجيز النسخة الأولى للدستور الإيراني إنشاء الأحزاب السياسية في البلاد، فيما سمحت المادة ٢٦ بتشكيل منظمات وجمعيات واتحادات مهنية بموجب "الحرية النقابية" شريطة ألا تنتهك مبادئ الاستقلال والحرية والوحدة الوطنية ومبادئ الإسلام والجمهورية الإسلامية. ولقد شرّع لاحقاً قانون الأحزاب في سبتمبر ١٩٨١ للسماح بتشكيل الأحزاب ولتنظيم الحياة السياسية، ويشترط القانون الحصول على تصريح من وزارة الداخلية ليبدأ الحزب بممارسة نشاطاته.

فيما يلي عرض مختصر من الكيانات والمجموعات الرئيسية التي تعتبر أحزاباً سياسية (الزويدي، ٢٠١٢: ١٧):

المحافظون:

الأحزاب: الجمعية الإسلامية للمهندسين، حزب الائتلاف الإسلامي، جمعية رجال الدين، أنصار حزب الله، حزب المفكرين العصريين الإسلامي الإيراني، جمعية أنصار الثورة الإسلامية

التحالفات الانتخابية: ائتلاف بناة إيران الإسلامية، ائتلاف المتطوعين المستقلين الإيرانيين.

الإصلاحيون:

الأحزاب: درب الأمل الأخضر، حزب جبهة المشاركة الإسلامي، مجمع علماء الدين المجاهدين، جمعية نساء الجمهورية الإسلامية، حزب الثقة الوطني، الحزب الديموقراطي، منظمة مجاهدي الثورة الإسلامية، مكتب تعزيز الوحدة، حزب العمّال الإسلامي، شبكة تكافل العمّال الإيرانيون، الجبهة الوطنية.

التحالفات الانتخابية: الائتلاف الشعبي للإصلاح، مجلس تنسيق جبهة الإصلاح (حسين، ١٩٨٠: ١٤٥).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

البراغماتيون:

حزب تنفيذيون لبناء إيران

حزب الاعتدال والتنمية

الأحزاب والحركات المحظورة:

تنظيم العمال الثوري الإيراني.

حزب توده.

حزب العمال.

الحركة الخضراء.

حركة الخضر من أجل حرية إيران.

الجبهة الوطنية الإيرانية.

حركة مجاهدي خلق.

الرابطة الآرية.

الحزب الشيوعي.

الحزب الدستوري.

حزب الأمة الإيرانية.

حزب الحركة الفارسية (حسين، ١٩٨٠: ١٤٩).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني: انعكاس تركيبة النظام السياسي على السياسة الخارجية التركية والإيرانية:

تتضمن السياسية الخارجية لأي دولة من الدول (الاهداف والقوة الكامنة) فالأهداف التي تسعى الدولة الى تحقيقها في الخارجي تحتاج الى قوة كافية من اجل انجازها وبما يؤمن المصلحة المتوخاة من الهدف ان عملية صنع السياسة الخارجية، او القرار الخارجي تعد المرحلة المحورية في عملية صنع السياسة الخارجية بانها تلك العملية الواعية المتكاملة، والمترابطة التي ترمي الى تحول المسببات الى مدلولات (او افعال) لاحقة (عبد القادر، ٢٠١١: ٦٢).

لا يوجد اتفاق واضح في الأدب السياسي المعاصر، لتعريف جامع مانع لمفهوم السياسية الخارجية، ولكن عموماً هناك توافق عام بأن الدلالة المفهومية الاصطلاحية له تتمثل في وصف للسياسة الخارجية باعتبارها تمثل (جميع صور النشاط الخارجي) حتى لو لم تصدر عن الدولة كحقيقة نظامية، فنشاط الجماعة لوجود حضاري أو التعبيرات الذاتية لصور فردية للحركة الخارجية تنطوي وتندرج تحت الباب الواسع الذي نطلق عليه اسم السياسة الخارجية. وطبقاً لهذا التعريف نجد أن السياسة الخارجية تنصرف إلى النشاط الخارجي أو الحركة الخارجية للدولة أو غيرها من الوحدات (محمد، ٢٠١٢: ٧١).

ولاحقاً برز المزيد من التعريفات لمفهوم السياسة الخارجية، ومن أبرزها تعريف سيبور أستاذ العلوم السياسية الذي ينظر للسياسة الخارجية باعتبارها المرادف لأهداف الدولة الخارجية. ويعرّف سيبوري السياسة الخارجية باعتبارها (مجموع الأهداف والارتباطات التي تحاول الدولة بواسطتها، من خلال السلطات المحددة دستورياً، أن تتعامل مع الدول الأجنبية ومشكلات البيئة الدولية، باستعمال النفوذ والقوة بل والعنف في بعض الأحيان) (عبد القادر، ٢٠١١: ٦٦).

ولا بد من الاشارة الى ان مفهوم صنع السياسة الخارجية يختلف عن مفهوم اعداد السياسة الخارجية، اذ يقصد بالأول على انه (عملية نتائج عن اختيار خطة ضمن عدد محدود، من البدائل التي تستهدف الى صياغة وتحديد الموضوعات المستقبلية التي يعالجها صانعو القرار).

المطلب الأول: السياسة الخارجية التركية: الأهداف والوسائل:

ثمة إجماع بين المراقبين على تصاعد الدور التركي في المنطقة في الآونة الأخيرة بشكل سريع وقوي، لكن من دون أن يعكس هذا الإجماع، كما هو ملاحظ، فهماً مشتركاً لطبيعة الدور التركي في المنطقة والهدف منه. إذ تتوزع الرؤى العربية في الغالب ما بين انخراط تركيا بسياسة محاور وانضمامها إلى محور إيران في المنطقة، وعودة تركيا إلى الشرق على قاعدة العثمانيين الجدد من باب السياسة الإسلامية، وتفسير التحرك التركي من باب أنه يأتي بإيعاز خارجي ولذلك فلا بد من التشكيك بنواياه (رضوي، ٢٠١٦).

الحقيقة أن الاختلاف في تفسير الدور التركي وأهدافه إنما يعود إلى منطلقات الجهة التي ينتمي إليها كل طرف من هذه الأطراف أولاً، والى اجتهاد البعض الآخر بمعطيات ذاتية من دون امتلاك القاعدة المعرفية عن تركيا ثانياً، لكن الأهم برأيي يعود إلى القصور الكبير في عدم العودة إلى ما يقوله الأتراك أنفسهم عن السياسة الخارجية المستجدة لبلادهم

ويُلاحظ مسار عمل القيادة التركية منذ استلام حزب العدالة والتنمية الحكم في العام ٢٠٠٢ وإلى اليوم أنّ أجندة السياسة الخارجية التركية ووسائل تحقيقها وأدوات تنفيذها كلها أمور معلنة، وقد تمّ تأطيرها في إطار أكاديمي أولاً ومن ثم الترويج لها ووضعها موضع التنفيذ.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولعل حرص القيادة التركية على جعل كل الأمور المتعلقة بالسياسة الخارجية والهدف من المشروع الإقليمي التركي في المنطقة شفافة وعلنية -على عكس بعض الدول الإقليمية الأخرى- بل الترويج لها في المناسبات الرسمية والعامة وحيثما استطاعت عبر الإعلام أو الندوات أو المؤتمرات أو الكتابات، إنما يعود إلى رغبتها في ألا يساء فهم تحركها أو يفسّر تفسيرات خاطئة في ظل الواقع الإقليمي والدولي المفروز وفي ظل سياسة المحاور التي لا تريد أنقرة الدخول فيها (رضوي، ٢٠١٦).

وفي هذا الإطار، تحظى مقالات وزير الخارجية التركي أحمد داوود أوغلو بأهمية كبرى لما تتضمنه من تأكيد على الخطوط العريضة للسياسة الخارجية لبلاده، بالإضافة إلى الكثير من التفاصيل التي توصلنا إلى الاستنتاج بأن تركيا ليست في حلف مع إيران وإنما تريد أن تتلافى وقوع أي مشكل أو حرب، وأنّ أنقرة لا تسعى إلى أن تناصب إسرائيل العداء، وإنما تريد أن تضمن الأمن للجميع من خلال تحقيق السلام في المنطقة، ولذلك فهي لا تريد الانفصال تحديداً عن أمريكا و(الناتو) والاتحاد الأوروبي والغرب وإنما تريد اعتماد سياسة خارجية متعددة الأبعاد تستفيد فيها من كل هذه العلاقات (محمد، ٢٠١٢: ٥٣٤).

وتلعب أنقرة دوراً رئيسياً متزايداً في العالم اليوم في ما يخص تعزيز الأمن والاستقرار الدوليين. وتضمن الديناميات الجديدة للسياسة الخارجية التركية أن تعمل تركيا استناداً إلى رؤية وعزيمة وإلى الثقة التي تتطلبها اللحظة التاريخية.

وتفرض الأوضاع الحالية ضغوطاً على تركيا للقيام بدور إقليمي مهم وهو ما أوجد توترات بين تحالفاتها الاستراتيجية القائمة وبين مسؤولياتها الإقليمية المتنامية. والحقيقة أنّ التحدي المتمثل في القدرة على إدارة هذه العلاقات قد تمّ استشعاره في الأزمات الإقليمية المندلعة مؤخراً في القوقاز والبلقان والشرق الأوسط، وهو ما دفع تركيا إلى إعادة التأكيد على التزامها بإيجاد تناغم وانسجام بين تحالفاتها الاستراتيجية وجيرانها والمناطق المجاورة.

ويشكل الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو ثوابت أساسية وعناصر رئيسية لاستمرارية السياسة الخارجية التركية، فقد حققت تركيا ضمن هذه التحالفات خلال السبع سنوات الماضية في عهد حكومة حزب العدالة والتنمية أكثر مما حققته في الـ٤٠ سنة الماضية. وتقوم السياسة الخارجية اليوم على ثلاثة مبادئ منهجية وخمسة مبادئ عملية (رضوي، ٢٠١٦):

المبادئ المنهجية:

أولاً: امتلاك الرؤية بدلاً من الاعتماد على (ردّة فعل في معالجة أزمة). فتركيا تمتلك رؤية تشمل المنطقة بأسرها، وباستطاعتها استخدام فهمها المميز لمنطقة الشرق الأوسط وقدراتها الدبلوماسية للعمل فعلياً على الأرض، وهو ما انعكس في السياسة المتبعة في لبنان والوساطة بين سوريا وإسرائيل ومحاولة إنجاز مصالحة فلسطينية وفي الجهود المبذولة لمحاولة إشراك المجموعات السنية في الانتخابات البرلمانية عام 5200، وأيضاً في الانخراط الإيجابي بالملف النووي الإيراني وكلها مواضيع أساسية في رؤية تركيا البنّاءة وسياستها الخارجية في المنطقة.

ثانياً: اعتماد السياسة الخارجية على إطار عمل ثابت ومنظم .فرؤية تركيا البناءة في الشرق الأوسط لا تتعارض مع رؤيتها في وسط آسيا أو البلقان أو إفريقيا أو آسيا. والأساس هو جهود نسج علاقات مميزة مع الدول المجاورة مثل اليونان والعراق وسوريا وروسيا.

ثالثاً: اعتماد منحى وأسلوب دبلوماسي جديد يؤدي إلى انتشار القوة الناعمة التركية، ويعطي الأولوية لقدرات تركيا الاقتصادية والمدنية في المجالين الإقليمي والدولي بعيداً عن القدرات العسكرية (مسلط، ٢٠٠٨: ٦٣).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبادئ العملية:

أولاً: مبدأ الموازنة بين الأمن والديمقراطية. ففي ضوء هجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١، كان الاتجاه السائد في العالم يركز على الحد من الحريات والحقوق المدنية لصالح الحفاظ على الأمن في الوقت الذي كانت فيه تركيا تتجه إلى تعزيز الحريات من دون أن يؤدي ذلك إلى تعارض مع الحفاظ على الأمن، ولذلك فإن قوة تركيا الناعمة ارتفعت في الوقت الذي تعززت فيه الديمقراطية ونضجت.

ثانياً: مبدأ (صفر مشكلات) تجاه الجيران. لقد نجحت تركيا في السنوات السبع الماضية في تطبيق هذا المبدأ واعتماد مسار أكثر تعاوناً مع الجيران لتعزيز الروابط الاقتصادية مع مختلف البلدان والوصول بمستوى التعاون إلى الحد الأقصى (باكير، ٢٠١٣: ٣٧).

فمع حلول منتصف العام ٢٠٠٩، كانت تركيا قد حلّت عدداً كبيراً من المشكلات مع مختلف الجيران وحتى مع أرمينيا حيث تم تحقيق تقدم دبلوماسي كبير وملموس. كما استطاعت تركيا أن تنشئ مجلس تعاون استراتيجياً مع كل من العراق، سوريا، اليونان وروسيا، حيث يتم تداول المواضيع السياسية والاقتصادية والأمنية الأهم مع خطط لإنشاء مجالس مماثلة مع بقية الدول خاصة بعد أن تمّ إلغاء تأشيرة الدخول مع كثير من الدول من بينها سوريا وطاجيكستان وألبانيا ولبنان والأردن وليبيا وروسيا (باكير، ٢٠١٣: ٣٨).

ثالثاً: مبدأ (دبلوماسية السلام الوقائية والاستباقية)، الهدف منها اتخاذ إجراءات قبل وقوع أي أزمة أو قبل تفاقم أي أزمة موجودة. فالسياسة التركية تقر مبدأ الأمن للجميع، والحوار السياسي على أعلى مستوى، والانخراط الاقتصادي والترابط والتعايش بين الثقافات المتعددة. والمثال الفعلي على هذه السياسة يكمن في الجهود التركية للوساطة بين سوريا وإسرائيل، وفي محاولات إجراء مصالحة سنيّة- شيعية في العراق، إلى جانب جهود تركيا المبذولة للمصالحة في لبنان وفلسطين وبين صربيا والبوسنة في البلقان وكذلك بين أفغانستان وباكستان و في ما يتعلق بإعادة بناء دارفور والصومال (مسلط، ٢٠٠٨: ٦٨).

رابعاً: مبدأ (السياسة الخارجية متعددة الأبعاد)، وتعني أن علاقات تركيا مع اللاعبين الدوليين المهمّين هي علاقة تكاملية وليست تنافسية. وتظهر هذه السياسة تركيا شريكاً استراتيجياً مع أمريكا من خلال العلاقات الثنائية من خلال (الناتو)، وهي تسعى إلى الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي وإلى علاقات حسن جوار مع روسيا وعلاقات تكاملية مع منطقة أوراسيا، ولذلك فالعلاقة الجيدة على سبيل المثال مع روسيا ليست بديلاً عن العلاقة مع أوروبا، ومثلها نموذج الشراكة الاستراتيجية مع أمريكا ليس علاقة موجهة ضد روسيا.

خامساً: مبدأ (الدبلوماسية النشطة)، التي من شأنها أن تعطي تركيا دوراً أكبر في العلاقات الدولية وتتم من خلال الانخراط بالمنظمات والمؤسسات الدولية والتعاطي مع كل المواضيع ذات البعد الإقليمي والدولي المهم. ولذلك تركيا اليوم عضو في مجموعة العشرين وعضو مراقب في الاتحاد الإفريقي، ولديها آلية حوار استراتيجي مع مجلس التعاون الخليجي، وتشارك بفاعلية في جامعة الدول العربية وأطلقت مبادرات لفتح ١٥ سفارة جديدة في إفريقيا وأمريكا اللاتينية (باكير، ٢٠١٣: ٣٩)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أهداف السياسة الخارجية التركية:

تسعى تركيا إلى تحقيق سلسلة من الأهداف خلال العقد المقبل عبر سياستها الخارجية، وتتضمن (مسلط، ٢٠٠٨: ٦٨):

أولاً: إنجاز كافة شروط تحقيق عضوية الاتحاد الأوروبي والانضمام إليه والتحول إلى عضو فاعل ومؤثر بحلول العام ٢٠٢٣م.

ثانياً: مواصلة السعي لتحقيق التكامل الإقليمي عبر تعزيز أشكال التعاون الأمني والاقتصادي الإقليمي في المنطقة.

ثالثاً: السعي للعب دور مؤثر وفعال في حل النزاعات الإقليمية.

رابعاً: المشاركة الفعالة والقوية في مختلف المحافل العالمية.

خامساً: لعب دور حاسم في المؤسسات الدولية والتحول إلى واحد من أقوى عشرة اقتصادات في العالم. هذه الأهداف تسعى إلى جعل تركيا دولة قوية ولها احترامها وقادرة على المساهمة الفعلية في المجتمع الدولي. ولإنجاز ذلك، تعمل تركيا على تحقيق التقدّم في مختلف الاتجاهات وعلى مختلف الصعد وفي كل ميدان، وتهتم بكل المسائل المتعلقة بالاستقرار العالمي وتسعى إلى المساهمة فيها. هذا الجهد المتراكم سيجعل من تركيا لاعباً عالمياً في هذا القرن مدفوعة بحسّها وشعورها الكبير بتحمّل المسؤولية التي أسندها إليها تراثها التاريخي والجغرافي الغني والوعي العميق بأهمية الاستقرار والسلم العالميين.

قضايا الشرق الأوسط في السياسة الخارجية التركية:

تقوم علاقات تركيا مع إسرائيل على غرار علاقاتها مع كل البلدان في المنطقة على التفاهم الذي يناسب مصالح الشعب ويساهم في إحلال السلام والازدهار والاستقرار في المنطقة. ويشكّل النزاع العربي - الإسرائيلي المسألة الرئيسية في الشرق الأوسط، ولا شك في أن حلّ هذا النزاع هو المفتاح لتطبيع العلاقات الإقليمية الداخلية وفتح آفاق جديدة للتعاون والتنمية الإقليمية الكاملة، حيث تدعم تركيا بشدة حلّ الدولتين الذي يؤدي إلى إرساء دولة فلسطينية مستقلة وسيادية وقابلة للعيش مع القدس الشرقية عاصمة لها بغية العيش بسلام وأمان مع إسرائيل (باكير، ٢٠١٣).

ومن المؤكد أن العائق الأساسي الذي يقف في وجه استئناف محادثات السلام بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية هو المستوطنات اليهودية، وإذا ما أراد الجميع إعادة إحياء عملية السلام، فيجب (باكير، ٢٠١٣):

إيقاف أنشطة الاستيطان ورفع القيود المفروضة عن تحرّك الفلسطينيين ودخولهم إلى أراضيهم.

التوقف عن طرد الفلسطينيين من منازلهم والاستيلاء على أراضيهم في القدس الشرقية.

التخلي عن الممارسات التي من شأنها تغيير الديموغرافيا ووضعية المدينة المقدسة بالنسبة إلى الديانات السماوية الثلاث.

وتُعتبر الخطوات الإيجابية ضرورة في الضفة الغربية وفي قطاع غزة أيضاً، فلا يمكن لأي عضو مسؤول في المجتمع الدولي، في معزل عن تركيا، أن يغضّ نظره عن الوضع الإنساني السيئ في قطاع غزة. كما يجب في أسرع وقت ممكن دمل جراح المأساة الناتجة عن الأزمة في غزة. إذ يُعتبر الوضع المتردي في القطاع مسؤولية المجتمع الدولي، ومن المرجح أن يؤدي غياب التدخل البنّاء في هذه المشكلة إلى مشكلات عدم ثقة جدية حيال المعايير والمؤسسات في النظام الدولي (معوض، ٢٠١١: ٤٢).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إعادة التوجه الاستراتيجي:

في خضم ما سبق، ثمة شيء وحيد جليّ، وهو أن الربيع العربي دخل مرحلة تحول جديدة. وفي ظل ذلك التحول، يجب أن نحلل إعادة التوجه الاستراتيجي لتركيا في الشرق الأوسط الجديد في ضوء ثلاثة أبعاد متصلة؛ ففي المراحل الأولى من الثورات الشعبية، نجد أن مساندة تركيا لتغيير الأنظمة، بدلاً من مساندة حالة "الأمر الواقع"، سمحت لأنقرة بصياغة خطاب سياستها الخارجية بمزيد من الثقة والشجاعة.

وأخذًا ذلك في الاعتبار، ركَّزت حكومة أردوغان على قيادة التحولات في المنطقة، ولكن موقف تركيا اصطدم أولاً بالوضع المتدهور والمتفاقم في سوريا، ثم بالانقلاب العسكري في مصر، وتطلب ذلك منها إعادة النظر في استراتيجياتها تجاه التحول الإقليمي على أساس نفس مبادئ السياسة الخارجية التي كانت تتبعها خلال العقد الأخير (Murat Y،2009 .

وبعبارة أخرى، كانت تركيا تغير استراتيجياتها في مواجهة التطورات في المنطقة، ولكنها استخدمت نفس نمط المبادئ السابقة في تحقيق ذلك. فبينما كانت تركيا تعترف بتعزيز الديمقراطية كفلسفة محورية للربيع العربي، كانت تهدف في ذات الوقت إلى قيادة هذا التحول الإقليمي من أجل تحقيق هذه العملية بدون تدمير الاستقرار الإقليمي. ومع ذلك، لا تزال هناك ثلاثة أبعاد تتحدى رؤية تركيا للمنطقة بصورة مباشرة؛ حيث تقابل هذه الأبعاد الثلاثة أيضًا جوانب محددة من إعادة التوجه الاستراتيجي التركي فيما يتعلق بالتطورات السياسية الجديدة في المنطقة.

البعد الدولي:

يتشكل السلوك السياسي للمجتمع الدولي أساسًا من خلال مساندته العملية والمنطقية للتحولات في المنطقة. وكان هذا أحد أهم الجوانب المساندة للخطاب السياسي لحكومة أردوغان، والذي كان يجب أن يتحقق من أجل تنفيذ السياسة الخارجية لتركيا، وتحقيق الاستقلالية الاستراتيجية في مواجهة الغموض السائد في المنطقة. ومن خلال حشد تأييد المجتمع الدولي، حاولت تركيا أيضًا تطبيق سياسة أكثر نشاطًا في مواجهة عملية التحول الإقليمية. ومع ذلك، لم يكن لهذه الجهود أي أثر جيوبوليتيكي جوهري لاحتواء الاضطراب الذي وُلِد في فترة ما بعد الربيع العربي في المنطقة (باكير، ٢٠١٣: ٤٢).

وقد أدى تعارض المصالح وتباين الخيارات السياسية للأطراف العالمية والإقليمية تجاه الأزمة السورية والمأساة السياسية في مصر، إلى تكبيل تركيا عن حل الأزمة الإقليمية باستخدام الآليات السلمية؛ فقد أدى التنافس الاستراتيجي وتباين المنطلقات الفكرية بين الأطراف العالمية والإقليمية إلى تعميق الأزمة بسبب تصاعد النهج المتطرف، خاصة في سوريا؛ مما أدى إلى قلق القوى الغربية من دعم جماعات المعارضة السورية.

وإضافة إلى ذلك، فإن مقترحات تركيا لحل الأزمة لم تستطع إقناع المجتمع الدولي؛ إذ يجب أن نتذكر أن تركيا نصحت حلفاءها الغربيين بالتدخل العسكري في سوريا لإسقاط بشار الأسد، رغم ما في ذلك من مخاطرة كبيرة على أمنها الداخلي؛ فقد كان أردوغان يرى أن هذا خيار ضروري لوقف المذابح الدموية التي ترتكبها القوات التابعة للأسد في الداخل والأطراف الداعمة لها من الخارج. وكانت أنقرة تدرك أيضًا حقيقة أن خصائص الجماعات المعارضة المقاتلة في سوريا أدت إلى تزايد التطرف في البيئة السياسية؛ مما سبّب توترًا للعواصم الغربية التي تعارض بشدة أن يكون لأي نوع من الحركات المتشددة دور في الوضع السياسي في سوريا بعد بشار. ونتيجة لهذه المواقف المتناقضة، فإن الحراك السياسي المحدود، مثل اجتماعات "أصدقاء سوريا" أصبحت مجرد تجمعات غير مؤثرة في وقائع الأمور؛ إذ أخذ الانقسام بين الأطراف في التزايد بدلاً من التراجع (Kemal, 2013).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وهناك مشكلة مماثلة أخرى واجهت تركيا، وهي الانقلاب العسكري في مصر في يوليو/تموز ٢٠١٣؛ فبدلاً من استنكار التدخل العسكري، أظهرت الأطراف الغربية والإقليمية موقفًا سياسيًا براغماتيًا جدًا مساندًا للتدخل العسكري في الشأن السياسي المصري. وبذلك أكدت هذه الأطراف أنه حين تتعرض مصالحها للخطر؛ فإنها مستعدة لإغماض أعينها عن التحركات غير الديمقراطية في السياسة في مرحلة ما بعد الربيع العربي (Kemal, 2013).

ومع ذلك، كان هذا النوع من ردود الأفعال الغربية يستهدف أيضًا الطموحات التركية قصيرة وطويلة الأجل في الإقليم، والتي كانت ستفيد كل الدول في المنطقة فعلاً؛ فعندما وصل الإخوان المسلمون إلى السلطة، اعتبرت أنقرة مصر واحدة من أهم حليفاتها في ترجمة رؤيتها للشرق الأوسط. غير أن القاهرة تحولت بعد الانقلاب إلى قيد استراتيجي أمام تركيا. ومع عدم رغبة المجتمع الدولي في التدخل الإيجابي، وتزايد التهديدات الأمنية النابعة من الشرق الأوسط، فضلت تركيا تعزيز علاقاتها الأمنية بحلف الناتو والدول الغربية.

البعد الإقليمي:

بالإضافة إلى البعد الدولي، لا يمكن فهم إعادة التوجه الاستراتيجي الجديد لتركيا نحو الشرق الأوسط دون مراعاة الآثار الناجمة عن الآليات الإقليمية الجديدة. ولعل أحد أهم الجوانب الملموسة في الواقع السياسي الإقليمي الجديد يكمن في حالة التقلب السياسي التي تمر بها المنطقة منذ ثلاث سنوات (Bulent, 2009).

فقد أدى الاضطراب السياسي بطريقة ما إلى زيادة الشقاق بين الأطراف الإقليمية، ومهّد الطريق لعداء استراتيجي جديد بين الأطراف الإقليمية مثل السعودية وإيران وتركيا. ويعد ذلك بمثابة القوة الدافعة الرئيسة وراء النتائج الكارثية للقتل الجماعي للمدنيين ونزوح الآلاف من الشعب السوري.

ففي السنوات الأخيرة، كانت تركيا تعمل حثيثًا للقضاء على الخصومات بين الأطراف الإقليمية، ومحاولة دمجها في النظام الجيوبوليتيكي العالمي ككل. ومع ذلك، فإنه نتيجة للصراع في سوريا، كانت الرؤية الاستراتيجية لأنقرة مختلفة عن تلك الخاصة بكل من طهران، ودمشق، وصارت مختلفة مؤخرًا عن نظيرتها في القاهرة، وقد ترك ذلك آثارًا سلبية على أشكال الانخراط التركي على المستوى الإقليمي بدرجة تفوق تلك الآثار على المستوى الدولي. ولذلك كانت أنقرة حائرة في دوافعها لحل القضايا الإقليمية بين ربط نفسها بالأطراف الدولية الكبرى من ناحية، وممارسة دور اللاعب الإقليمي الرئيسي من ناحية أخرى (Kemal،2013).

البعد الداخلي:

وبالإضافة إلى ذلك، كان البعد الإقليمي لإعادة التوجه الاستراتيجي التركي -وهو بدوره صدى قوي آخر للتحولات الإقليمية لسياسة تركيا الخارجية- ظاهرًا جليًا على المستوى الوطني؛ حيث استغلت حكومة أردوغان نشاط السياسة الخارجية كدافع لتحويل هيكل القوى في السياسة المحلية؛ إذ إن الموقف التركي تجاه الأزمة السورية، والعلاقات المتوترة مع مصر، والمشاكل مع الحكومة المركزية في العراق، وتدهور التعاون مع إسرائيل، قد فتح مجالاً سياسيًا جديدًا أمام جماعات وأحزاب المعارضة لاستغلال إخفاقات السياسة الخارجية بفعالية في حساباتها السياسية المحلية.

فقد اتهمت المعارضة التركية حكومة أردوغان بأنها غير قادرة على العمل بشكل فعال، وأنها تستخدم تفضيلات سياسية مدفوعة أيديولوجيًا في السياسة الإقليمية. ونتيجة لذلك، تذهب المعارضة إلى أن الحكومة فقدت مرونتها الاستراتيجية وتجد نفسها وحيدة في ممارسة سياستها المتعلقة بالشرق الأوسط.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وكانت الحرب الأهلية في سوريا تؤثر أيضًا على السياسة الكردية على المستوى الإقليمي؛ مما تطلّب من السياسة الخارجية التركية أن تكيّف نفسها سريعًا مع الآليات المتغيرة للسياسة في المنطقة؛ فبالرغم من أن أنقرة اعتبرت أن الربيع العربي يتفق مع التطلعات الديمقراطية للشعوب المقهورة في المنطقة، إلا أن التزام أردوغان بالديمقراطية أصبح موضع تساؤل في ضوء الاحتجاجات التي وقعت في صيف ٢٠١٣ في أرجاء البلاد. واستجابة لهذه الاتهامات، أصبح خطاب أردوغان المساند للمؤسسات الديمقراطية أكثر قوة من ذي قبل، خاصة بعد الانقلاب العسكري في مصر؛ حيث أدى موقف تركيا المناهض بقوة للانقلاب إلى مزيد من القلق لبعض الأطراف الإقليمية والدولية التي تساند التدخل العسكري في الشأن السياسي (Kemal, 2013).

وأخيراً؛ تعتبر تركيا الطرف الإقليمي الرئيس الذي ربما يستطيع أن يلعب أهم دور في الحفاظ على النظام والأمن الإقليمي. لقد كانت المرونة الاستراتيجية لحكومة أردوغان في ممارسة سياستها الخارجية تمثل حجر الأساس في قصة نجاح تركيا في السياسة الإقليمية في العقد الأخير. ومع ذلك، تسببت عدة تطورات بنيوية في تهديد أهداف سياسة تركيا الخارجية؛ مما تطلب من أنقرة إعادة تنظيم سياساتها في ضوء التطورات الإقليمية؛ حيث كشفت هذه البيئة السياسية الجديدة عن الحاجة الملحة إلى قيام تركيا وأطراف إقليمية أخرى بتخفيف مواقفها تجاه الصراعات في المنطقة.

المطلب الثاني: السياسة الخارجية الإيرانية: أدواتها وأهدافها :

مثلت الثورة الإيرانية أول ثورة إسلامية ناجحة في العصر الحديث. وهي الحدث الذي كان له أكبر الأثر على سياستها الخارجية بسبب التغيير الحادث في داخل إيران وفى رؤيتها للعالم الخارجي ولتغير خريطة الحلفاء والخصوم في البيئة الدولية والإقليمية. ومنذ هذه اللحظة التاريخية عانى صانع القرار الإيراني من الحيرة والتخبط بين ما تمليه المصلحة القومية ومتطلبات الأهداف الأيدولوجية التي غيرت من مصادر التهديد للدولة الإيرانية والفرص السانحة أمام النظام الإيراني.

في مرحلة ما بعد الخميني وما بعد الحرب العراقية الإيرانية، عملت السياسة الخارجية الإيرانية على المساعدة في تحقيق الأهداف الاقتصادية في محاولة لتنمية التجارة والاستثمار الأجنبي الذى تحتاجه إيران بشدة لإعادة بناء ما دمرته الحرب. فكان شعار رافسنجاني الرئيسي البناء، وأصبح الانفتاح على الخارج غاية هامة لجذب استثمارات أجنبية توقف تدهور الوضع الاقتصادي وتحافظ على بقاء النظام نفسه. استمرت أهمية البعد الاقتصادي في ظل خاتمي فتم التركيز على نقل التكنولوجيا وتطوير التجارة ولكن تحت مفهوم أشمل للتنمية يحوي ليس فقط الأبعاد السياسية بل الثقافية أيضا والتي استخدمتها إدارة خاتمي بكفاءة من أجل الحفاظ على جسور الحوار ممدودة مع الدول التي يتعثر تطوير العلاقة معها بالشكل الذي تطمح إليه إيران (المؤمن، ٢٠١٤).

بمعنى آخر حدث تحول في أهداف السياسة الخارجية الإيرانية من مجرد محاولة مواجهة الظروف المحلية الطارئة وتلبية الاحتياجات في ظل معطيات الوضع القائم إلى محاولة معرفة الظروف الدولية، بحيث لم تعد السياسة الخارجية الإيرانية تقوم على رفض أو تأييد شيء وإنما بناء على موقف مدروس وتحليلها الخاص للمجتمع الدولي فهو اتجاه جديد يختلف عما كان سائدا في عهد رفسنجاني ويسعى إلى تقديم رؤية إيرانية للنظام الدولي ودور إيران فيه. وبهذا يمكن القول إن سياسة إيران الخارجية انتقلت من مجرد كونها سلسلة من ردود الأفعال إلى مرحلة الصياغة الحقيقية التي لها خططتها المستقبلية .وفي هذا السياق طرحت إيران مفهوم حوار الحضارات الذي نجح في إعادة السياسة الخارجية إلى مسارها الثقافي الصحيح بخلاف ما كان سائدا في الماضي من تركيز على الجانب الاقتصادي فقط. أصبح يقوم توجه صانع القرار الإيراني نحو العالم الخارجي على استراتيجية ثقافية تنطلق من محاولة الترويج للثقافة والحضارة الإيرانية من أجل مزيد من النجاح في سياسة الانفتاح على العالم التي لا بديل لإيران عنها في هذه اللحظة التاريخية التي يمر بها النظام الدولي – وبالفعل لاقت هذه الدعوة للحوار بين الحضارات (حسين، ١٩٨٠).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ترحيب كثير من الدول، خاصة الأوروبية، ولقد استغل خاتمي ما قدمته الانتخابات الإيرانية خاصة البرلمانية الأخيرة من صورة طيبة للتطور الديمقراطي في إيران وأرسل إشاراته الإيجابية للعالم الخارجي.

ومن ثم فرض خطاب خاتمي الإصلاحي تساؤلا رئيسيا حول حقيقة تغير السياسة الخارجية الإيرانية والرؤية الإيرانية لكثير من القضايا الدولية المطروحة مثل حقوق الإنسان وطبيعة التعامل مع المنظمات الدولية والعلاقات المشتركة مع أوروبا والنظرة تجاه العالم العربي وتعريف الأمن القومي، وما إذا كان تغيير جوهرى أم مجرد نوع من المواكبة لنبرة حكومة خاتمي الإصلاحية كما تبدو للعالم الخارجي، ولعل الأهم رصد التحولات الحقيقية في السياسات نفسها التي عبرت عن هذا الخطاب الإصلاحي. ومن هنا يجب الإشارة إلى أنه بالرغم من قوة التيار المحافظ وعلى رأسه مرشد الثورة إلا أن خاتمي بات يشكل ظاهرة إصلاحية تتجاوز شخصه حيث حظي بتقدير المحافظين أنفسهم وعلى أقل تقدير يعتبرونه وجها مقبولا للتيار الإصلاحي، كما أصبح الإصلاح حركة مؤسسية قانونية دستورية من الصعب تجاوزها مهما بلغت قوة مناوئيها (المؤمن، ٢٠١٤).

وفقاً لمنظور التعاون الدولي: سادت فترات انفتاح عربي- إيراني أدت إلى الكثير من التفاعلات والتداخلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والدينية بين العرب والإيرانيين. ووفقاً لمنظور الصراع الدولي: سادت فترات توتر عربي إيراني، أدت إلى الكثير من الحرب والصراعات والقطيعة بين العرب والإيرانيين في المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والدينية.

حالياً، تنصرف السياسة الخارجية الإيرانية إلى تنفيذ برنامج يتضمن بعداً رئيسياً يتميز بالعمومية والشمولية على النحو الذي يجعل من الصعب على دوائر صنع واتخاذ القرار الإيراني السيطرة علية. ويتضمن هذا البعد أربعة جوانب (عبد الحميد، ٢٠٠٥):

الجانب الأول؛ التوجهات: وتتراوح توجهات السياسية الخارجية بين ثلاثة حالات هي: الانعزال، أو التدخل، أو عدم الانحياز. فقد ظلت السياسة الخارجية الإيرانية في فترة حكم الشاه تجمع بين الانعزال والتدخل، فهي انعزالية إزاء قضايا المنطقة الرئيسية مثل القضية الفلسطينية والصراع مع إسرائيل، وفي الوقت نفسه تدخليه بسبب تعاونها مع السياسة الخارجية الأمريكية في الأجندة المتعلقة بمنطقة الخليج، أما في الفترة التي أعقبت قيام الثورة الإسلامية، فقد تخلت السياسة الخارجية الإيرانية عن حالة الانعزال، وأصبحت تعتمد التدخل الإيجابي في قضايا المنطقة على النحو الذي انخرطت فيه إيران في التأييد المطلق للحقوق العربية والوقوف ضد الانتهاكات والاعتداءات الإسرائيلية السافرة ضد شعوب المنطقة، كذلك ظلت الحكومات الإيرانية المتعاقبة في ظل الجمهورية الإسلامية الإيرانية تقدم دعماً سخياً لحركات المقاومة العربية.

الجانب الثاني؛ الأدوار: يرتبط الدور بطبيعة مكانة الدولة ضمن النسق الذي توجد ضمنه، وبالنسبة لإيران، فقد كانت في فترة حكم الشاه تقوم بدور الـ(تابع) للسياسة الخارجية الأمريكية وأيضاً بدور الـ(وكيل) لأمريكا في منطقة الشرق الأوسط، انتهى دورا الوكيل والتابع اللذان كانت تقوم إيران بهما، وأصبحت الدولة الإيرانية تتبنى دور المدافع عن العقيدة، الناشط المستقل عن الأحلاف العالمية، وقاعدة للثورة الإسلامية العالمية، وهذه الأدوار الأربعة تمتزج مع بعضها ضمن مشكلة نموذج سيناريو السياسة الخارجية الإيرانية الذي ظل سارياً خلال الخمسة وعشرين عاماً التي أعقبت سقوط نظام الشاه وانتصار الثورة الإسلامية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجانب الثالث؛ الأهداف: يقصد بالأهداف مجموعة الغايات التي تعكس المصالح الأساسية، وبالنسبة لإيران، تتمثل أهداف سياستها الخارجية في التفضيلات والأوضاع السياسية الإقليمية والدولية التي تسعى إيران لتحقيقها في المستقبل. وحالياً نجد أن أهداف السياسة الخارجية الإيرانية لم تعد حصراً داخل إيران، بل أصبحت تتجاوز الحدود الإيرانية إلى العديد من مناطق العالم الأخرى وهي.

شرق آسيا: أهداف السياسة الخارجية الإيرانية تركز على التعاون الاقتصادي والتكنولوجي مع الدول الآسيوية. شرق أوروبا: أهداف السياسة الخارجية الإيرانية تركز على التعاون الوثيق مع روسيا وبلدان آسيا الوسطى. الشرق الأوسط: أهداف السياسة الخارجية الإيرانية تركز على التحالف والتعاون مع الدول والقوى السياسية غير المرتبطة بأمريكا وإسرائيل، إضافة إلى تميز السياسة الإيرانية إزاء بلدان الشرق الأوسط بالبعد الاجتماعي الديني بسبب وجود الأغلبيات والأقليات الشيعية في عدد كبير من بلدان الشرق الأوسط، وهي أقليات وأغلبيات يتميز وجودها بالعراقة التاريخية، وبالتالي فإن هذه المجتمعات الشيعية تمثل اللحمة والعروة الوثقى التي تربط بين المجتمعات العربية والإيرانية.

أمريكا وغرب أوروبا: لا تخضع الأهداف الإيرانية لأي ثوابت بل تنتهج موقفاً براغماتياً يجمع بين الرغبة في التعاون إذا كان ذلك ممكناً، والتحدي برأس مرفوع إذا كان التعاون غير ممكن. وأكدت السياسة الخارجية الإيرانية على هذا الأمر في الفترة السابقة، خاصة في المسائل المتعلقة بأزمة البرنامج النووي الإيراني. أمريكا اللاتينية والوسطى: وتحاول السياسة الخارجية الإيرانية بناء التعاون مع دول هذه المنطقة بتركيز على الدول غير المرتبطة بأمريكا، مثل فنزويلا وكوبا.

الجانب الرابع؛ الاستراتيجيات: يقصد باستراتيجيات السياسة الخارجية الحسابات الشاملة للدولة للعلاقة بين الأهداف المحددة والوسائل المتاحة والمستخدمة لتحقيق تلك الأهداف. وبالنسبة لاستراتيجيات السياسة الخارجية الإيرانية، يمكن القول: إن هذه الاستراتيجيات يشوبها الكثير من التعقيد بسبب التداخلات والتفاعلات المعقدة في علاقة إيران المتدهورة مع أمريكا والغرب من جهة، وعلاقاتها المتطورة مع بعض دول المنطقة العربية (مثل سوريا والسودان وليبيا واليمن)، وأيضاً القوى السياسية وحركات المقاومة العربية مثل حزب الله اللبناني وحركة حماس الفلسطينية (محمد نور، ٢٠٠٥: ٤١).

وحالياً يتعرض أداء السياسة الخارجية الإيرانية في العراق للانتقادات بواسطة بعض الدول العربية، التي ترى أن دعم إيران لميليشيا جيش المهدي التابع لمقتدى الصدر، فيلق بدر التابع لعبد العزيز الحكيم، هو دعم تم توظيفه طائفياً بشكل نتج عنه حدوث الكثير من المذابح، إضافة إلى الدور السلبي لحركتي الصدر والحكيم في مقاومة أمريكا، ودعمهما لعدم التعاون والحوار مع سوريا وإيران فيما يتعلق بملف الأزمة العراقية، وهو أمر تتحمل إيران الكثير من المسؤولية عنه إما بسبب تقصيرها في الضغط على هذه الحركات أو ربما بسبب تعمدها عدم إشراك سوريا في أزمة الملف العراقي بما يتيح لإيران الانفراد بإدارة الأزمة العراقية إقليمياً بشكل يجعلها تستخدم الملف العراقي كورقة ضغط إيرانية في مواجهة أمريكا، على أساس أن خيار هجوم أمريكا وإسرائيل على إيران معناه انفجار حدوث المواجهة في العراق بين القوات الأمريكية وحلفائها من جهة وقوات جيش المهدي وفيلق بدر من الجهة الأخرى، أما خيار عدم هجوم أمريكا أو إسرائيل ضد إيران، فيترتب عليه عدم حدوث هذه المواجهة، وبالتالي يستمر الوضع القائم في العراق وهو الأمر الذي تفضله أمريكا (سعيد، ٢٠٠٦: ١٥).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وأخيراً نقول: إن السياسة الخارجية الإيرانية، ماتزال متخلفة عن قوة الدولة الإيرانية، وتوضيحاً لهذه الحقيقة نقول: الدولة -أي دولة- عادة يكون لها ستة عناصر قوة، هي: القوة الاقتصادية- القوة العسكرية- القوة الاجتماعية، القوة التكنولوجية، القوة السياسية، القوة القومية. وبالنسبة لإيران فهي تمثل في منطقة الشرق الأوسط قوة اقتصادية، وقوة عسكرية، وقوة اجتماعية، وقوة تكنولوجية.

أما على أساس اعتبارات القوة القومية والسياسية فتعتبر دولة ضعيفة وذلك بسبب تخلف نظامها السياسي الذي يعتمد على المرجعيات الدينية، وتكوينها القومي الذي مازال عاجزاً عن نقل الثقافة الإيرانية إلى خارج الحدود. وضعف السياسة الخارجية الإيرانية أصبح أكثر وضوحاً في هذه الأيام بسبب ضعف إدراك دوائر صنع واتخاذ قرار السياسة الخارجية الإيرانية لحجم التهديد والخطر الداهم الذي يواجه إيران بسبب عمليات الحشد العسكري الأمريكي والتآمر الإسرائيلي الهادف لضرب إيران في القريب العاجل.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخاتمة:

حدثت عدة تحولات استراتيجية وسياسية مهمة في منطقة الشرق الاوسط عموما والمنطقة العربية بشكل خاص وكانت هنالك عدة مواقف برزت في هذا الشأن سواء كان ذلك على الصعيد الدولي وبشكل خاص الولايات المتحدة الامريكية التي تعد القطب المتزعم في الساحة الدولية والدول الاوروبية المنضوية تحت لواء التحالف الدولي ام من خلال المواقف الاقليمية التي كانت تتسم بالفاعلية واثبات الوجود مثل تركيا التي تعد عضو في التحالف العربي ويبقى الدور التركي متقاطعا مع الدور الامريكي وخادما له ويظل التعاون الاستراتيجي صالحاً كعنوان للعلاقات التركية _ الامريكية وفي هذه الحالة لن تتخلى تركيا عن تحالفها الاستراتيجي مع الغرب فيما يتعلق برسم خارطة الشرق الاوسط وسوف تتبنى تركيا سياسة البديل الجامع وهو الاستفادة من وجودهما في المنطقة لتحسين اوراقها التفاوضية مع الاتحاد الاوروبي ودعم علاقاتها بالولايات المتحدة.

اما ما يتعلق بإيران فأن دورها برز بشكل واضح ومميز من خلال تبنيها سياسة مد الاذرع على غير صعيد في العراق وسوريا ولبنان واليمن ودول الخليج وتبنيها لمشروع والبرنامج النووي الذي سيجعلها بلا شك دولة لها وزنها على الصعيد العالمي وفاعلة في معادلة القوة في منطقة الشرق الاوسط. كما وقد صنع التاريخ الإيراني لدى الإيرانيين عقدة الشعور بالاستضعاف مما سيجعل الأمة الإيرانية تسعى دائما إلى توسيع المجال الحيوي لأمنها القومي وهو ما سيكون سبباً دائماً لعدم استقرار الإقليم، ومحاولة استغلال عدم الاستقرار في المنطقة العربية إثر الثورات العربية لتعميق أمنها الإقليمي.

أكدت الدراسة على أن مستقبل المشروع الإيراني في المنطقة سيتأثر بمخرجات الثورات العربية، ولكنه في هذه المرحلة سيؤثر عليها، وان إيران ماضية في سياستها الخارجية التي بلورتها عبر مؤسساتها السياسية، والتي تعبر في مجملها عن مصالح إيران، والتي قد تلتقي أو تختلف بمصالح الدول العربية.

ومنافسة للوجود الامريكي في المنطقة موقف بارز من ذلك يتبين ان لكل دولة سواء كانت تركيا ام ايران لها حيال التحولات السياسية في الشرق الاوسط فكل منهما موقف متباين وشركاء مختلفين الا انهما يلتقيان في منطقة واحدة ان كل من تركيا وايران يحاولان قدر الامكان توظيف ما يحصل من تغيرات لمصالحهما.

التوصيات:

ومن خلال النتائج السابقة يمكن التوصل الى عدد من التوصيات وهي كالتالي:

١. ايران فاعل اساسي في العديد من القضايا الاقليمية والعربية، لذلك يوصي الباحث بوضع اليات للحوار العربي - التركي – الايراني، وضرورة تجاوز الصور الذهنية النمطية التي ترسخت على مدى العقود الثلاثة الماضية منذ الثورة الايرانية، والنظر الى مواطن الخلاف والعمل على ايجاد سبل التفاهم وهو الامر الذي يقتضي ارادة سياسية، والبدء بتعزيز علاقات التعاون التجاري والاقتصادي، فهذا يمثل اطاراً عاماً مشجعاً للحوار السياسي ومنع كارثة في الاقليم.

٢. التنسيق بين صناع القرار العرب وايران فيما يتعلق بمعالجة الخطاب الديني؛ بحيث يجب ان يكون هناك خطاب ديني اسلامي واحد، ويعتبر هذا احد المحاور الاساسية للتعاون العربي التركي والايراني للحد من الصدام على اساس طائفي وديني.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣. على القيادات التركية والايرانية ان تبذل جهداً كافياً لتهدئة مخاوف الدول العربية خاصة دول الخليج العربي، والمبادرة بمد جسور التعاون في مختلف المجالات سيما العلمية والاقتصادية والاهتمام بالشعوب ومخاطبة الشعوب العربية والتقارب معها.

٤. يتوجب على صناع القرار العرب بفصل الصراعات المذهبية عن المصالح المشتركة التي يمكن ان تكون اساساً يمكن ان يبنى عليه مع تركيا أو ايران في ضوء الحكومات تلك الدولتين.

٥. ضرورة الاستفادة من التقدم الاقتصادي التركي والتقدم العلمي الايراني في العديد من المجالات، من خلال فتح باب التبادل العلمي بين تلك الدولتين والبلدان العربية.

٦. لا زالت السياسة لكل من تركيا وإيران بشقيها الداخلي والخارجي بحاجة الى مزيد من الدراسة لذلك يوصي الباحث بدراسة اثر المتغيرات في النظام الدولي على العلاقات التركية الايرانية.

٧. كما ويوصي الباحث بإجراء دراسات مشابهة لموضوع الدراسة مثل دراسة اثر التنافس بين ايران ودول المحيط الاقليمي على البلدان العربية.

٨. يوصي الباحث بدراسة مستقبل الجغرافيا السياسية بعد الثورات العربية على النفوذ التركي والايراني.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة المراجع

المراجع العربية:

إبراهيم. أية، (٢٠١٥)، العلاقات المدنية العسكرية وأثرها غلي مسار التحول الديمقراطي في تركيا ٢٠٠٢-٢٠١٣، رسالة بحثية، المركز الديمقراطي العربي، القاهرة.

أونيس، ضياء، تركيا والربيع العربي: معضلة الأخلاق والمصالح غي السياسة الخارجية التركية، مجلة رؤية تركية، ترجمة هاجر أبو زيد، المجلد ١، الغدد ٢٠١٢/٣

باكير، علي حسين، (٢٠١٣)، حزمة الإصلاحات الديمقراطية في تركيا: التفاعلات الداخلية والتوقعات المستقبلية، منظمة البحوث الاستراتيجية الدولية– (USAK)، أنقرة. الاثنين، ٢١ أكتوبر، ٢٠١٣ ٩:٢٤ مكة http://studies.aljazeefa.net/af/fepofts/2013/10/201310201131315l.

بهاء الدين، شيماء، (٢٠١٦)، خرائط القوي السياسية التركية، المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية، مصر.

بوغي، الهه روستامي، تأثير ايران ونفوذها غي المنطقة، ترجمة فاطمة نصر ، القاهرة، دار سطور للنشر، ٢٠١١، ص١٠٩

جريدة القدس (٢٠١٣/٥/٢٣). ايران تنعي طائرة تجسس بدون طيار فوق البحرين. ص٢ سنة الخامسة والعشرون. العدد ٧٤٤٢ (٢٠١٣. ١٣ رجب ١٤٣٤)

الجزار، عطا عبد الغني خميس، (٢٠١٥)، السياسة الإيرانية تجاه الثورات العربية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الاقصى.

حجاج، خليل إبراهيم والمقداد، محمد أحمد والسرحان، صايل غلاح (٢٠١٣). أثر المتغيرات الدولية على مصادر تهديد الأمن القومي العربي بغد انتهاء الحرب الباردة: ١٩٩٠-٢٠١٠، مجلة الغلوم الإنسانية والاجتماغية، (٤٠)٢، ٣٧٩-٣٩٣.

الحسن، خالد محمد، تركيا والتحولات السياسية غي المنطقة العربية، غمان، مركز دراسات الشرق الاوسط،٢٠١٢، ص٤٥ .

حسين، عدلي عبداللطيف، (١٩٨٠)، الاثار الاستراتيجية لثورة ايران ١٩٧٩، كتب سياسية، مركز النيل للأعلام والتعليم والتدريب، العدد السابع، القاهرة.

خورشيد دلي، التصعيد التركي ضد سورية إلى أين؟، ١ يوليو٢٠١٢، http://www.wahdaislamyia.ofg/issues/128/kofshiddalli.htm

دسوقي، عيسى السيد، التوجهات الاقليمية في الشرق الاوسط بعد الحرب الباردة، القاهرة، دار الاحمدي للنشر، ٢٠٠٨، ص١٩٠

رضوي، حسين رضوان، (٢٠١٦)، العلاقات المدنية العسكرية والتحول الديمقراطي في تركيا في عهد حزب العدالة والتنمية ٢٠٠٢-٢٠١٦، المركز الديمقراطي العربي، https://democfaticac.de/?p=47216

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رمضان، ياسمين مصطفي، (٢٠١٣)، هيكل الفرص السياسية والتكيف الحزبي : دراسة حالة حزب العدالة والتنمية في تركيا خلال الفترة من ٢٠٠٢ إلي ٢٠٠٧، رسالة ماجستير، القاهرة : كلية الإقتصاد و العلوم السياسية، جامعة القاهرة.

الزويدي، محجوب، سلسلة تقييم حالة ايران الثورية والثورات العربية ملاحظات غن السياسة الخارجية الايرانية وحالاتها، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ،٢٠١٢ ، ص١٢

سالم، صلاح، أثر الثورة المصرية غي المحيط العربي والبيئة الإقليمية، شؤون عربية، عدد ١٤٥، ربيع ٢٠١١، ٦٩-٧٢ .

السعيد، حسين كمال، (٢٠٠٦)، الإسلام والأحزاب السياسية في تركيا، رسالة دكتوراة، القاهرة: كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

سعيد، سعد (٢٠٠٨). العلاقات التركية – الايرانية، ٧١١٢ -٨٠٢٠، اطروحة دكتوراه، كمية العلوم السياسية، جامعة بعداد.

السويدي، محمد. (٢٠٠٥). التحولات في بنية النظام السياسي الدولي وتداعياتها على النظام الإقليمي العربي (١٩٩٠-٢٠٠٣)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة صنعاء، صنعاء، اليمن.

الشبكة العالمية العربية (٢٠١٣/٣/١).اخوان مصر . مرسي يرسى المشروع الايراني في البيئة العربية نعناع، عبد القادر ٢٠١٢/٩٩٢٤ http: //www> globalafabnetwofk. opinion.

الصفصافي، أحمد، (١٩٨٧)، الدين والسياسة غي تركيا الحديثة والمغاصرة، رسالة دكتوراة، كلية الآداب، جامعة عين شمس، القاهرة.

العبادي، فؤاد، (٢٠١٢)، السياسة الخارجية الايرانية وأثرها على أمن االخليج العربي ١٩٩١-٢٠١٢، رسالة مماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الاوسط.

عبر، التدخل غي الأراضي السورية: تركيا تنفي التخطيط لإقامة مناطق آمنة للنازحين من سوريا، الأهرام، ٣١ مايو ٢٠١١.

عبد الحميد، عصام السيد، (٢٠٠٦)، الخطاب الإعلامي للثورة الإيرانية واثره غلى العلاقات الخارجية،عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، الطبعة الأولى، القاهرة.

عبد القادر، محمد، "تحولات السياسة الخارجية التركية في عهد حزب "العدالة والتنمية" إزاء الدول العربية"، في مؤتمر بعنوان: العرب وتركيا: تحدّيات الحاضر ورهانات المستقبل، المركز العربي لدراسات السياسات، الدوحة، ١٨-١٩ مايو ٢٠١١

عبد المجيد، وحيد، الدور الإقليمي التركي وعقبات الطريق، صحيفة الاتحاد الغدد ١٢٣٦٥غي ٢٠٠٩/٥/١٤

عبدالغتاح، بشير، (٢٠١٧)، تركيا: استمرار جمهورية حزب العدالة، مجلة الديمقراطية، المركز العربي للبحوث والدراسات، مصر.

عبدالقادر، محمد خليل، حسابات أنقرة: التداعيات الاقتصادية لسياسة تركيا تجاه دول الربيع العربي، القاهرة: المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية، ١ أكتوبر ٢٠١٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عبدالقادر، محمد، تركيا في شرق أوسط جديد، القاهرة: مركز محيط للدراسات، ٢٠١٣/٢/٢٣.

عصام الدين.أسيل، صفود التيار الإسلامي في تركيا ومصر: الأسباب والأنماط والدلالات، رسالة ماجستير، القاهرة : كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠١٥

علي مصطفي. إبتسام، التحول الديمقراطي في تركيا في فترة ما بين ١٩٩٠ و ٢٠١٤، رسالة ماجستير، القاهرة : كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٧

غالي، إبراهيم. محمود عبده غلي، انتفاضة أردوغان الشرق أوسطية.. رؤى تركية، ٨ يناير ٢٠٠٩،

الغجمي، مبارك. (٢٠١١). المساعدات الاقتصادية أداة من ادوات السياسة الخارجية الكويتية: للفترة من (١٩٨٠-٢٠١٠)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.

غول، زاهد محمد، (٢٠١٦)، إشكاليات السياسة التركية: دكتاتورية أم دستورية؟، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة.

غول، زاهد محمد، (٢٠١٦)، تجديد حياة الأحزاب السياسية في تركيا، مركز الروابط للبحوث، http://fawabetcentef.com/afchives/27981

قناة الجزيرة الفضائية بتاريخ ٢٠٠٩/١٢/٢٩.

مبارك، أحمد عبدالله، (٢٠٠٦)، التغير في القيادة السياسية والتحول الديمقراطية في النظم العربية في التسعينيات، رسالة ماجستير، القاهرة : كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

محمد صلاح.رنشوي، نحو رفغ الكفائة التنظيمية والتنعيذية للمجتمغات العمرانية الجديدة، رسالة ماجستير، القاهرة كلية الهندسة، جامغة القاهرة، ٢٠٠٠

محمد عبد القادر، تحولات السياسية الخارجية التركية في عهد حزب العدالة والتنمية، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،٢٠١٢، ص٥٧١.

محمد نور، الدين عبد المنعم، (٢٠٠٥)، الرؤية الإيرانية لأحداث الحادي عشر من سبتمبر، قضايا إيرانية، مركز الدراسات الشرقية، جامعة القاهرة، العدد السادس، القاهرة.

محمود، إيمان قاسم (٢٠١٧). التنافس التركي – الإيراني في المنطقة العربية ٣١٢٢-٣١٢٢، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية القانون والغموـ السياسية، جامعة ديالى: الغراق.

مسلط. سعد عبدالغزيز، (٢٠٠٨)، المشروع السياسي لحزب العدالة والتنمية في تركيا، جامعة العلوم الاسلامية، مجلة دراسات إقليمية، ٥(١٢)، ٤٢٥-٤٣٩.

مصطفى، نادية محمود، السياسة الخارجية المصرية والثورة، دراسة تأثير الابعاد الخارجية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،٢٠١٢، ص٢٤٨

معوض، علي جلال، الارتباك: تحليل أولي للدور التركي في ظل الثورات العربية، مجلة السياسة الدولية، عدد١٨٥، يوليو٢٠١١، ص٦٢[١٨)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

منتدى العلاقات العربية والدولية (٢٠١٧) النفوذ الإيراني في اليمن: الأدوات، الواقع: http://fairforum.org/research

المهري، عبد العزيز. (٢٠١٠). التحولات السياسية في النظام الدولي الجديد وأثرها على أمن دول مجلس التعاون الخليجي واستقرارها خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٠)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.

موقع حجة اليوم (٢٠١٦) الدور الإيراني في اليمن. أوجه التدخل والأهداف: http://www.alkhabarnow. net/news

المؤمن، حمد السعيد عبد، (٢٠١٤)، استراتيجية الصراع السياسي في ايران، مختارات إيرانية، عدد ١٧٠، القاهرة.

نسيره، هاني، تركيا ام ايران؟ النماذج المتوقعة للحكم الاسلامي في مصر وتونس، مجلة السياسة الدولية ، مؤسسة الاهرام، السنة (٤٨)، الغدد(١٨٩)،تموز ٢٠٠٩،ص ٤٣.

نور الدين، محمد، (٢٠٠٧)، تركيا: الصيغة والدور، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت.

نور الدين، محمد، تركيا وسوريا نهاية العمق الاستراتيجي، السفير ١٧ مايو٢٠١١.

وحدة تحليل السياسات، التوازنات والتفاعلات الجيوإستراتيجية والثورات العربية، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، أبريل ٢٠١٢، ص٢٠

يلماز، أوزتونا، (١٩٨٨)، تاريخ الدولة العثمانية، ترجمة: عدنان محمود سلمان، المجلد الأول، منشورات مؤسسة فيصل، اسطنبول.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المراجع الاجنبية:

Ahmet Davutoğlu، "Pfinciples Of Tufkish Fofeign Policy And Fegional Political Stfuctufing", Vision Papefs، Centef Fof Stfategic Feseafch (SAM)، No. 3, Apfil 2012.

Bulent A. (2009). "Tufkey's Fise in the Gfeatef Middle East: Peace-building in the Pefiphefy", Vol. 11، No. 1 Mafch, 29-41.

Fofeign Tfade Statistics Apfil 2011", Pfime Ministfy Fepublic of Tufkey-Tufkish Statistical Institute Website, http://www.tufkstat.gov.tf/PfeHabefBultenlefi.do?id=8516; 'Tufkish expofts hit new peak in fifst quaftef', Huffiyet Daily News,4/1/2011

Inbaf, Effaim, the Afab spfing, democfacy and secufity ,domestic and intefnational famifications,London,2013,p.72

Kemal I. (2013). "Tufkiye' ninSufiyeFotasi (Tufkey's Foute fof Syfia", Staf, 18 May 2013, http://habef.stafgazete.com/acikgofus/tufkiyenin-- suufiye-fotasi/habef-755106 .

Mufat Y. (2009). "Soft Balancing in Tufkish Fofeign Policy: The Case of the 2003 Ifaq Waf", Pefception: Joufnal of Intefnational Affaifs، Spfing-Summef, pp. 25-51.

Ömef Taşpınaf, "The Tufkish Model And Its Applicability", In : "Tufkey And The Afab Spfing Implications Fof Tufkish Fofeign Policy Ffom A Tfansatlantic Pefspective", Mediteffanean Papef Sefies، The Gefman Mafshall Fund Of The United States، Octobef 2011.

Pfess Statement by H.E. Fecep Tayyip Efdogan, The Pfime Ministef of the Fepublic of Tufkey on Libya, 3 May 2011, Fepublic of Tufkey-Minstfy of Fofeign Affaifs Website (TMOFA) Website, http://www.mfa.gov.tf/pfess-statement-by-he-fecep-tayyip-efdogan-the-pfime-ministef-of-the-fepublic-of-tufkey-on-libya-3-may-2011.en.mfa; FATMA DEM?FELL?, 'Democfacy of stability? Tufkey opts to go case-by-case in Mideast,' Today's Zaman, 2/11/2011

Pfess Statement by H.E. Fecep Tayyip Efdogan, The Pfime Ministef of the Fepublic of Tufkey on Libya, 3 May 2011, Fepublic of Tufkey-Minstfy of Fofeign Affaifs Website (TMOFA) Website, http://www.mfa.gov.tf/pfess-statement-by-he-fecep-tayyip-efdogan-the-pfime-ministef-of-the-fepublic-of-tufkey-on-libya-3-may-2011.en.mfa; FATMA DEM?FELL?, 'Democfacy of stability? Tufkey opts to go case-by-case in Mideast,' Today's Zaman, 2/11/2011.

Telhami, S. (2013). Arab Perspectives on Iran's Role in a Changing Middle East. A Joint Wilson Center-USIP Project. University of Maryland.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com